الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS –الميلية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالب:

– بلال عيمون

إشراف الأستاذ:

– عبد الحميد مرغيت

الأستاذ.....	جامعة.....	رئيسا
الأستاذ عبد الحميد مرغيت	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة	جامعة.....	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS –الميلية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالب:

– بلال عيمون

إشراف الأستاذ:

– عبد الحميد مرغيت

الأستاذ.....	جامعة.....	رئيسا
الأستاذ عبد الحميد مرغيت	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة	جامعة.....	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا لأن الاخفاق التجربة التي تسبق النجاح

اللهم اذا أعطيتنا نجاحا، فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرمتنا

ربنا تقبل دعاءنا .....أمين

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

أتقدم بفائق الشكر والتقدير للاستاذ المشرف

مرغيث عبد الحميد

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من بوشريط سمير ، وبونار أعلي

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من وقف إلى جانبي ولو بكلمة طيبة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي أطال الله في عمرهما

وإلى جميع الاهل والعائلة الكريمة

وإلى جميع الأصدقاء والزملاء في المشوار الدراسي

إلى طلبة الماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة دفعة 2016

إلى كل من ساهم بإمدادي بكلمة طيبة

بلال

فهرس المحتويات

الفهرس:

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات	XII
المقدمة العامة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	03
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	07
المطلب الثالث: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي	08
المطلب الرابع: أنواع التدقيق الداخلي	09
المبحث الثاني: خدمات، معايير وأدوات التدقيق الداخلي	12
المطلب الأول: خدمات التدقيق الداخلي	12
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي	13

المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي	18
المبحث الثالث: مسار عملية التدقيق الداخلي	25
المطلب الأول: مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة	25
المطلب الثاني: مرحلة التنفيذ الميداني لعملية التدقيق	29
المطلب الثالث: مرحلة إعداد تقرير	38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي	
تمهيد	44
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	45
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	45
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي	48
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي	49
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	49
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	49
المطلب الثاني: كيفية تقييم الأداء المالي	52
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي	73
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي	75
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	76
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية	80

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة	82
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد واتخاذ القرار	85
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة الخزف الصحي _ الميلية ولاية جيجل _	
تمهيد	90
المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية _ جيجل _	91
المطلب الأول: تعريف وموقع شركة الخزف الصحي بالميلية	91
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي بالميلية	92
المطلب الثالث: نشاط شركة الخزف الصحي بالميلية	96
المطلب الرابع: نشأة قسم التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي بالميلية	98
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية وقياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي	98
المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لشركة الخزف الصحي	98
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والمردودية	106
المطلب الثالث: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة النسب المالية	110
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة الخزف الصحي	117
المطلب الأول: خطوات تطبيق التدقيق الداخلي بشركة الخزف الصحي	117
المطلب الثاني: أهم التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في شركة الخزف الصحي	120
المطلب الثالث: أثر تطبيق التدقيق الداخلي على الأداء المالي لشركة الخزف الصحي	121

خلاصة الفصل	123
الخاتمة العامة	125
قائمة المراجع	131
قائمة الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1_3	تطور أصول شركة الخزف الصحي	99
2_3	تطور خصوم شركة الخزف الصحي	100
3_3	جدول حسابات النتائج	101
4_3	جدول تدفقات الخزينة	104
5_3	تطور رأس المال العامل الصافي	107
6_3	تطور رأس المال العامل الخاص	107
7_3	تطور الاحتياج في رأس المال العامل	108
8_3	تطور خزينة المؤسسة	109
9_3	تطور نسب المردودية	110
10_3	تطور نسب النشاط	111
11_3	تطور نسب السيولة	113
12_3	تطور نسب التمويل	114
13_3	تطور بعض نسب جدول حسابات النتائج	115

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1_1	رموز خرائط التدفق	23
2_3	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	35
3_3	الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي بالميلية	93

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرموز	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
IIA	Institute of Interal Auditors	معهد المدققين الداخلين
coso	Committee of sponsoring organizations	لجنة رعاية المؤسسات
AIOPA	American Institute of certified public accountants	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين
ASOA	American socity of accountants	الجمعية الأمريكية للمحاسبين

المقدمة العامة

إن المؤسسة هي نواة النشاط الاقتصادي في العالم، حيث تتضمن مجموعة من العناصر المادية والبشرية، ودلك لتحقيق الأهداف التي انشات من أجلها، ونتيجة للتطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال والتحول نحو الاقتصاد القائم على المنافسة أصبحت هذه الأخيرة تشكل خطر على بقاء واستمرار هده المؤسسات، ودلك للتقدم العلمي والتكنولوجي واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي، حيث أصبح استمرار هده المؤسسات يعتمد على مدي قدرتها على البروز وتحقيق أهدافها ويرتبط هدا بتحقيقها للأداء المالي الجيد، من خلال التعديل والتصحيح الاستراتيجي وترشيد استخدام الموارد المتاحة والاعتماد على المؤشرات المالية لمعرفة درجة الأمان لذي المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية والتمويلية والاستثمارية، من أجل الوصول أو تحقيق أداء مالي المطلوب.

ونتيجة للأزمات والفضائح المالية التي شهدها العالم والتي أدت إلى انهيار بعض الشركات الكبرى الرائدة، وهدا بسبب التضليل وضعف أنظمة الرقابة ما ساهم في انهيارها وعدم قدرتها على الاستمرار إضافة إلى مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجه الشركات من بيئتها الداخلية والخارجية، بسبب التغير في بيئة الأعمال والاتجاه نحو الأنظمة الاقتصادية القائمة على المنافسة، وكذلك كبر حجم المؤسسة وتعقد نشطاها ومن هنا ظهرت حاجة المؤسسة إلى التدقيق الداخلي والاهتمام به لتوجيه عملياتها نحو النجاح، من خلال تقيم مختلف العمليات الإدارية والتشغيلية والمالية، وكذلك وضع إجراءات رقابية ومعرفة مدى التزام بالسياسات والاستراتيجيات الموضوعة.

إن للتدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسات، وذلك من خلال فحص وتقييم أنظمة الرقابة داخل الشركة وتقييم مختلف العمليات والنشاطات الإدارية والتشغيلية والمالية والعمل على تحسينها وتدنية المخاطر والحد منها، إضافة إلى توفير المعلومات للإدارة حول استراتيجيات والسياسات المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة، وكذلك العمل على تحقيق الكفاءة والفعالية داخل الشركة، لهذا فان للتدقيق الداخلي علاقة بالأداء المالي لشركة وأنهما مرتبطان وأن التدقيق الداخلي دعما للمؤسسة من أجل تحسين أداءها المالي ما يجعلها قادرة على المنافسة والاستمرار في نشاطها.

1_ إشكالية الدراسة

يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

" **هل يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** "؟

وللإجابة على هدا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟
- ✓ ما المقصود بالأداء المالي؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة؟
- ✓ كيف يؤثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي في شركة الخزف الصحي؟

2_ فرضيات الدراسة

لمعالجة التساؤل الرئيسي وتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ_ الفرضية الرئيسية

- ❖ نعم يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

ب_ الفرضيات الفرعية

- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال اتخاذ القرارات.
- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال الحد من المخاطر التي توجه المؤسسة.
- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي.
- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي من خلال دعم الحوكمة.
- ❖ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال قياس الكفاءة والفعالية.

3_ أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هدا الموضوع للدراسة والتحليل للأسباب التالية:

الأسباب الذاتية:

- ارتباط موضوع دراسة مع التخصص الجامعي دراسات محاسبية وجبائية معمقة.
- الفضول العلمي والرغبة في تحليل هذا الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية.

الأسباب الموضوعية:

- حاجة المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الجزائرية بشكل خاص إلى التدقيق الداخلي من أجل الرفع من أداءها المالي.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية للتدقيق الداخلي بسبب التطور والتغير في بيئة الأعمال والمحيط الاقتصادي وكثرة المخاطر في ظل تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق القائم على المنافسة.

4_ أهمية الموضوع

يستمد موضوع الدراسة أهميته من خلال الاعتبارات التالية:

- أهمية التدقيق الداخلي في كشف الغش والتلاعب داخل المؤسسات الاقتصادية.
- التدقيق الداخلي أداة رقابية للتأكد من إتباع الإجراءات والسياسات والأنظمة داخل الشركة.
- أهمية التدقيق الداخلي في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتدنية المخاطر.
- مساهمة التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في إضافة قيمة لشركة وتحقيق أهدافها.
- أهمية الأداء المالي في معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف الموضوعة.

5_ أهداف الدراسة

ترمي هده الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي.
- التعرف على المؤشرات وكيفية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- معرفة أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية وعلاقته بالأداء المالي.
- توضيح وبيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بالميلية.

6_ حدود الدراسة

تتمثل حدود هده الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في " شركة الخزف الصحي بالميلية _ جيجل _".
- **الحدود الزمنية:** امتدت فترة التربص الميداني خلال شهري مارس وأفريل 2016، أما البيانات المحاسبية التي تم الحصول عليها لإجراء الدراسة التطبيقية فقد امتدت من (2012-2014).

7_ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي، وذلك باعتماد على الكتب ومذكرات التخرج والمجلات، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك بالاعتماد على المقابلة والوثائق الداخلية للمؤسسة.

8_ الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بعض أجزاء الموضوع قيد الدراسة وأهمها:

- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل " **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري** " رسالة ماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2007.

تناولت هده الدراسة إشكالية تتمحور حول مدى قيام وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد هدفت هده الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية وكفاءة الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والإفصاح وتقييم أداء الإدارة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطيني للأوراق المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة بين تقييم المخاطر وضبط الأداء المالي والإداري لشركات.

- دراسة إيهاب مصطفى رضوان، "**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي**"، رسالة ماجيستر، الجامعة الإسلامية غرة، سنة 2012.

تناولت هده الدراسة إشكالية تتمثل في: ما أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي للمصارف الفلسطينية في قطاع غزة، وهدفت الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي

الحديث في تعزيز دور إدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وانشطة الرقابة وأن التدقيق الداخلي يعمل على الحد من المخاطر وتقليصها.

- ❖ دراسة براهمة كنزة " دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات "، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة 2، سنة 2013-2014.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتمحور حول كيف يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات وضمان نجاح مسارها التطبيقي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي التي تسمح بتشديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في إدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة أن حوكمة الشركات بمثابة النظام الذي تدار وتراقب به الشركات، وكذلك أداة لتطوير الأداء وتحقيق العدالة والمساءلة والإفصاح والشفافية.

9_ تقسيمات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصليين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي، وقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التدقيق داخلي، والمبحث الثاني خدمات، معايير وأدوات التدقيق الداخلي، المبحث الثلاث مسار عملية التدقيق الداخلي، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي، وقسم إلى ثلاث المباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية الأداء المالي، المبحث الثاني تقييم الأداء المالي، المبحث الثالث مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، أما الفصل الثالث فقد تناولنا دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية، المبحث الثاني تحليل الوضعية المالية وقياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بالميلية، المبحث الثالث تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة الخزف الصحي، وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها وإثبات الفرضيات وتقديم مجموعة من الاقتراحات وآفاق بحثية مستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: خدمات، معايير وأدوات التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: مسار عملية التدقيق الداخلي

خلاصة الفصل

تمهيد

إن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية داخل الشركة، حيث تتم بطريقة منظمة وبمنهجية خاصة من خلال المعايير الشخصية والمهنية لتقييم مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة بشكل موضوعي وبصفة مستمرة، ونتيجة للتغيرات والتطورات الحاصلة لابد من وجود التدقيق داخل الشركة من أجل تحقيق أهدافها والتأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعة وكشف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها وإضافة قيمة للمؤسسة، من خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المدقق، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: خدمات، معايير وأدوات التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: مسار عملية التدقيق الداخلي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

إن التطور والتوسع الاقتصادي التي عرفته المؤسسات الاقتصادية اظهر الحاجة الماسة إلى التدقيق الداخلي، حيث يعتبر من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة في تأكد من مدى فعالية الإجراءات التي تطبق داخل المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

لقد ادى التطور العلمي والتكنولوجي التي عرفه العالم إلى تغيرات هائلة على مستوى المنشأة مما زاد اهتمامها بالتدقيق الداخلي، ونتيجة الفضائح المالية التي عرفتها بعض المنشآت العالمية قامة الهيئات الدولية بوضع إطار لممارسة وظيفة التدقيق الداخلي.

أولا: نشأة وتطور التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي وظيفة حديثا نسبيا لان ظهوره يرجع إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأثرت العديد من المؤسسات بهده الأزمة وعانت من وطأة الركود الاقتصادي وعملت على البحث عن وسيلة لتخفيض التكاليف، وقد كانت أغلب المؤسسات الأمريكية تلجا إلى خدمات التدقيق الخارجي، وهي خلية مستقلة مهمتها المصادقة على حسابات الميزانية والوضعية المالية حيث أن قبل قيام المدقق الخارجي بعملية المصادقة عليه القيام بمهام أخرى مثل الجرد المادي والمحاسبي تحليل الحسابات ...الخ، ونظرا لتعدد مهامه وزيادة الأعباء على عاتق المؤسسة في الوقت التي تعمل فيه على تقليصها تم اقتراح مشاركة أفراد من داخل المؤسسة أوكلت لهم بعض من مهام المدقق الخارجي، حيث أن العمل الفردي في عملية التدقيق الداخلي أندلك كانت وضعية غير معترف بها، ومن أجل التقييم الكلي للتدقيق الداخلي من الضروري تتبع التوسعات والتطورات التي عرفها، حيث تطرق الراحل " لورانس سوير" المعروف باسم الأب الروحي للتدقيق الداخلي بفتحه النقاش حول دور التدقيق حيث قال" إن التدقيق له تاريخ طويل وعريق "[1]، وقد اقترح مشاركة أفراد من المؤسسة وهذا اقتصادا في الوقت والتكلفة، وهكذا ظهر هذا النوع من المدققين، وذلك لمزاولتهم عملية التدقيق وأطلق عليهم مصطلح " المدققين الداخليين " نظرا لانتمائهم للمؤسسة[2].

والمتتبع لتطور التدقيق يلاحظ تعدد وتنوع أشكاله ومجلاته فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع وإيصال النتائج

---

(1) PICKETT K.H SPENCER, **The Essential Handbook of Internal Auditing**, 2nd edition John Wiley and Sons LTD, WESt Sussex, England , , 2005, pp: 3-4.

(2) JACQUES RENARD, **Théorie et pratique de l'audit interne**, 7eme édition, Edition d'organisation, Paris, France , 2010, pp : 35-36.

ويعود بداية التدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين (lstitute of lnternal auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها خطوة أساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطور التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل مختلف الجهود المختلفة[1].

و تتمثل أهم المراحل التي مر بها التدقيق الداخلي في ما يلي[2]:

1- المرحلة الأولى قبل 1947م

تم إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكيين(IIA) سنة 1941م، كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هده الفترة بأنه الممارسة الذي يقوم به مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعقب الأخطاء، وكان هدف المدقق الداخلي يعبر عن تصيد الأخطاء إي انه هدف وقائي ولم يكن بناءا، وكان الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية التدقيق.

2- المرحلة الثانية 1947-1957م

مند إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكيين عمل على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي، حيث تم إصدار توصياته عن التدقيق الداخلي ومسؤوليات المدقق الداخلي سنة 1947م، وعرف التدقيق الداخلي على أنه "النشاط المحايد التي يتم داخل المؤسسة بقصد تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتقديم خدمات وقائية للإدارة"

ومن خلال التعريف نجد أن التدقيق الداخلي نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم وغيرها من أنواع الرقابة وتهتم أساسا بالجوانب المالية والمحاسبية.

3- المرحلة الثالثة 1957-1971م

أصدر معهد المدققين الداخليين تعريف أخر للتدقيق الداخلي، حيث تم توسيع مجال عمل المدقق الداخلي، وكذلك تم وضع وتوسيع أهداف التدقيق الداخلي، حيث لم يقتصر هدا التعريف على الوقائية ولكنه تناول البناءة، وبذلك طلبت الإدارة من المدقق الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن، وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات، وقد جاء التعريف كما يلي" التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص30.

[2] علي ثناء القباني، نادر شعبان ابراهيم السواح، **التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص ص: 24-27.

وتقديم خدمات رقابية بناءة، فهو جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة ".

4- المرحلة الرابعة1971-1981م

تم وضع تعريف أخر للتدقيق الداخلي سنة 1971م حيث تم تعريفه على انه " نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لمواجهة عملياتها بقصد خدمة الإدارة "، في هدا التعريف تم استخدام لفظ "عملياتها" بدلا من لفظ " العمليات المحاسبية والمالية" وبهذا يكون التعريف قد وسع من مجال التدقيق الداخلي حيث شمل تقييم جميع العمليات التي تتم داخل المؤسسة.

5- المرحلة الخامسة1981-1999م

في هذه المرحلة تم إصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي سنة 1981م جاء فيه أن التدقيق الداخلي هو " نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لخدمة أهدافها، فهو نظام رقابي عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الأخرى "، ومن خلال هدا التعريف نجد أن التدقيق الداخلي تحول من أداة لخدمة الإدارة فقط إلى خدمة التنظيم ككل، وبالتالي التأثير على مكان قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعلى استقلال المدقق الداخلي.

6- المرحلة السادسة 1999م حتى الآن

في سنة 1999م أصدر معهد المدققين الداخليين أحدث تعريف للتدقيق الداخلي أنه " نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة العائد وتحسين عمليات المؤسسة لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال إتباع طريقة منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة "، فهدا التعريف لم يحدد الجهة التي تقوم بعملية التدقيق الداخلي حيث ترك المجال مفتوحا للتعاقد مع أطراف خارجية للقيام بعملية التدقيق، وكذلك الاعتراف بالتوجيه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي من أجل تلبية احتياجات الإدارة.

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي

لقد تعدد تعريف التدقيق الداخلي حسب الجوانب التي تم تطرق إليها حيث أصبح التدقيق الداخلي وظيفة لخدمة المؤسسة ككل وليس الإدارة فقط، حيث عرف وفق المعايير المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكيين أنه " نشاط تقييمي مستقل داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات خدمة للإدارة، وهي

وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[1].

كما عرف أيضا " مجموعة من أنظمة وأوجه نشاط مستقل تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية لتأكد من كافة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات وجميع وسائل الرقابة على الأداء واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها ليصل المشروع للكفاية الإنتاجية "[2] .

كما عرف أيضا " نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات التحكم "[3] .

كما عرف أيضا " نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف إلى فحص وتقييم وتحقق من النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية، يقوم بها جهاز داخلي مستقل عن إدارة المنشأة لضمان واطمئنان الإدارة من مدى كفاية الإجراءات وتنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الأداء وتقييم فاعلية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وكفاية تصميمها لتحقيق أهدافها "[4] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن " التدقيق الداخلي هو وظيفة يقوم بها المدقق الداخلي داخل المنشأة من أجل التقييم والاستشارة وبكل موضوعية واستقلالية ومساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية وتحقق من العمليات التي تقوم بها المنشاة، بشكل مستمر من أجل حمايتها والمحافظة عليها وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه ".

ويشمل التدقيق الداخلي جميع الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنشأة ولا يقتصر فقط على الجانب المالي والمحاسبي واكتشاف الأخطاء والغش، كضمان كفاية الاحتياطات المخصصة لحماية أصول وممتلكات المنشأة وتأكد من دقة البيانات المحاسبية وإتباع مختلف الموظفين للسياسات الموضوعة من أجل إضافة قيمة مضافة للمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف مواضع الغش وتقييم نظام الرقابة الداخلية

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص: 33.

[2] زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 142.

[3] أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص29.

[4] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2009، ص218.

والعمل على فعاليتها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

وتتمثل أهمية التدقيق الداخلي فيما يلي[1]:

– المسؤولية اتجاه إدارة المؤسسة: حيث تتمثل أهميته في مساعدة مديري المؤسسة في القيام بوظائفهم اليومية في الإدارة وتسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على تحقيق المنشودة؛

– مجال الفحص: تكمن أهميته في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ومن انه سيستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة، وكذلك التأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛

– مجال الرقابة الداخلية: فهو يهتم بكل من الجانب المالي، والجانب الإداري والاقتصادي لنظام الرقابة الداخلية طالما أن مسؤولياته لا تقتصر على الإدارة والمالية والمحاسبة بل تعدى ذلك ليشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة، ومن جهة أخرى تكمن أهميته في ضمانه لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية من الناحيتين المالية والإدارية ومدى عمله بما هو مخطط له.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

وتتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي[2]:

– تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: تقوم الإدارة بالتخطيط ، التنظيم، الإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن والغايات سوف يتم تحقيقها؛

– قابلية المعلومات للاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في أوقات مناسبة حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة؛

– حماية الأصول: المدقق الداخلي يؤكد على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة، الحريق والتصرفات الغير قانونية في ممتلكات المؤسسة؛

– التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة: يتحقق المدقق الداخلي من أن موظفي المؤسسة يقومون بما هو

---

[1] يونس زين، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد46، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التر، الجزائر ،2010، ص02.

[2] محمد فلان، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الايزو9001**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع و أفاق مستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يوم 11–12 أكتوبر 2010، ص:07.

مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط، الإجراءات، التعليمات، وفي حالة عدم التزام بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك؛

– الوصول إلى والغايات : يتم وضع ، الغايات، وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذ كانت متوافقة مع أهداف مؤسسة، وتقع مسؤولية وضع على عاتق الإدارة العليا، وعلى المدقق الداخلي التأكد من أن البرامج والعمليات قد نفذت كما خطط لها؛

– اكتشاف ومنع الغش والاحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة، وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة لمنع وقوع الغش، ويجب أن تكون للمدقق الداخلي المعرفة الكافية بطرق واحتمالات الغش.

كما يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الإدارة في القيام بمهمة الحوكمة وتقييم مسار تنفيذها واقتراح التوجيهات المناسبة لتحسينها، كما يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة المدقق الخارجي في القيام ببعض مهامه عند عمليات الفحص والاختبار، وهذا يؤدي إلى توفير الجهد والوقت للمدقق الخارجي ويمكن القول أن وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي هما وظيفتان متكاملتان، وعلى الرغم من التشابه والتكامل والتعاون لا يمكن الاستغناء على التدقيق الخارجي.

المطلب الثالث: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

ويمكن إظهار الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي فيما يلي[1]:

– التدقيق الداخلي يتم من قبل شخص من داخل المؤسسة، من خلال فحص دفاتر وسجلات ومدى التزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل، وهو إحدى أدوات رقابة عن طريق التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال لتحقيق جميع أهدافها كما حددتها الإدارة.

– أما التدقيق الخارجي يقوم به شخص من خارج المؤسسة للحصول على رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة، وهو شخص يمارس المهنة كعضو في مكتب أو شركة مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية، ويتميز بتأهيله العلمي والعملي واستقلاليته الظاهرية والواقعية ويقوم بعملية التدقيق بناءا على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المطبقة في البلد.

ويضاف لما سبق نقاط الاختلاف أخرى تتمثل في:

1– درجة الاستقلال: فالمدقق الداخلي موظفا بالمؤسسة خاضعا بالتبعية لإدارتها، أما المدقق الخارجي فهو مستقل عن إدارة المؤسسة.

[1] حسين سالم إياد، **واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة**، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص ص: 29–31.

2- الاطراف المنتفعة: يهتم المدقق الداخلي باحتياجات الإدارة ورغباتها، أما المدقق الخارجي فيقدم خدماته إلى عدة أطراف منها الإدارة، وجمهور المساهمين، وأجهزة الدولة وغيرها.

3- نطاق العمل: يعمل المدقق الداخلي باستمرار خلال السنة لدى المؤسسة فان لديه من الوقت ما يكفي لإجراء فحص تفصيلي موسع للعمليات، أما المدقق الخارجي فيقوم عمله على أسلوب العينة الإحصائية وذلك لعدة عوامل منها ضيق الوقت وكثرة الجهد وضخامة التكاليف.

4- المعايير المستخدمة: يطبق المدقق الداخلي المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، أما المدقق الخارجي فيطبق المعايير الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين(AICPA).

5- طبيعة العمل: يعمل المدقق الداخلي على خدمة إدارة المؤسسة، ولذلك يوجه اهتمامه إلى التدقيق في النظام والسياسات المرسومة بقصد التأكد من تنفيذها واكتشاف أي انحراف وتعديله، أما التدقيق الخارجي فيهدف إلى الخروج برأي فني محايد مستقل عن مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة الاعمال والمركز المالي.

6- النظرة إلى الرقابة الداخلية: يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينه، أما المدقق الخارجي فيهدف من وراء ذلك إلى تقدير نطاق عملية التدقيق وجمع العينات وكمية الاختبارات اللازمة لذلك.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الداخلي

لقد تعددت تقسيمات التدقيق الداخلي، وقد قسمها معهد المدققين الداخليين إلى[1]:

1- تدقيق التزام:

يهدف إلى التحقق من مدى التزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من طرف المنشأة، وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة؛
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة؛
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.

2- التدقيق التشغيلي:

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم التوصيات، فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا لنظام وهدا يكشف عن مشاكل هامة

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص:56-60.

في مجال العمليات مثل:(تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات.....الخ)، عرف التدقيق التشغيلي بانه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختبار وتقويم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات.

ويعرف التدقيق التشغيلي ايضا بانه" الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذ كانت العمليات المختلفة قد نفدت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية.

3- التدقيق المالي:

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على اصول المؤسسة.

وتخضع كافة العمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي وتقوم على:

- التأكد من ان الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها؛
- التأكد من سلامة إجراءات الصرف ومن اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها؛
- المراجعة المستندية لعملية الصرف كالفواتير والتسديدات والإيصالات والكشوف الأصلية؛
- التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي ولا ينفي هذا وجود مراجعة مالية متخصصة قبل عملية الصرف.

4- تدقيق نظام المعلومات:

أن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وأن تكون كاملة ومفيدة، وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في:

- فصل المهام: يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة بسبب فصل المهام، وهذا يؤدي إلى زيادة في المخاطر.
- إخفاء مسار التدقيق: تختفي في بيئات الحاسب الآلي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، فبينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراحل سير العملية، أما التدقيق الداخلي على الحاسب الآلي تكون بصورة مستمرة وانجاز كل مرحلة من المراحل بشكل متواصل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.

– تشغيل موحد للعمليات: تكفل بيئة الحاسب الآلي الاتساق والثبات في تشغيل العمليات بما يضمن إخفاء الأخطاء البشرية والمحاسبية، وفي المقابل فان بيئة الحاسب الآلي تكون عرضة وبشكل أكبر من البيئة اليدوية للأخطاء في عمل النظام ككل ودلك بسبب خطأ مثلا في بناء البرامج.

– مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات: يقوم المحاسب مباشرة بتنفيذ العمليات دون الحاجة للموافقة المسبقة كما هو في البيئة اليدوية.

– الزيادة في فرص حدوث الأخطاء والتجاوزات: تعمل المجموعة التالية من صفات بيئة الحاسب الآلي على زيادة فرصة وقوع الأخطاء والتجاوزات المقصودة:

- ❖ إمكانية الوصول من على بعد إلى بيانات الحاسب وخاصة في بيئة شبكات الحاسب؛
- ❖ التركيز الكبير للبيانات والمعلومات في الحاسب الآلي على عكس الحال في بيئة العمل اليدوي؛
- ❖ عدم مشاركة مستخدم الحاسب الآلي في عملية التشغيل مما يقلل من فرصة ملاحظته للأخطاء؛
- ❖ إمكانية حدوث الأخطاء والتجاوزات في مرحلة تصميم أو صيانة الحاسب.

– زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري: تمنح برامج الحاسب الآلي فرص أكبر للمتابعة والإشراف الإداري و ذلك من خلال التحليل التفصيلي للبيانات ومن خلال برامج التدقيق والمتابعة المتزامنة مع عمليات التشغيل الآلي؛

– اعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية على عوامل الضبط والرقابة العامة في بيئة الحاسب: حيث تعتمد فعالية وكفاءة عناصر الرقابة في البرامج التطبيقية على مدى متانة عوامل الرقابة في بيئة الحاسب الآلي؛

– زيادة الفرص للقيام بالمراجعة التحليلية: نظرا لتوفر الحاسب الآلي على كمية كبيرة من البيانات والتقارير فان الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج منها.

5– تدقيق الأداء:

أن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزام بالأنظمة والقوانين، يطلق على هدا النوع من التدقيق التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية من خلال:

– تقييم الأداء: من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية (التقرير الشهري للموازنة).

– الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق: حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر الغير ضروري وأي إسراف في استخدام الموارد وعدم استخدمها بكفاءة وفعالية.

6- التدقيق البيئي:

يهدف من التدقيق البيئي قياس التزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يوجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية ومواردها...وتحديد وتقييم المظاهر البيئية التالية:

– الاغبرة، الضجيج، المياه العادية، حرق المخلفات، المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، التدخين، الحرارة الرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية، المخلفات (النفايات)...الخ.

فعلى المدقق الداخلي أن يتأكد من أن المنشأة عملت على الحفاظ على المظاهر البيئية من أجل تحسينها وكذلك أخد الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يوثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من التزام بها.

المبحث الثاني: خدمات، معايير وأدوات التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة رئيسية تقدم مجموعة من الخدمات داخل المنشأة، حيث تساهم في السير الجيد لمختلف الوظائف والأنشطة من أجل تحقيق أهدافها، ولذلك لابد من إيجاد معايير تحكم وتساعد ممارسي المهنة في القيام بمهامهم وتقديم خدمات، ومن أجل تحقيق الموضوعة على ممارسي مهنة التدقيق الداخلي استخدام مجموعة من الأدوات.

المطلب الاول: خدمات التدقيق الداخلي

يقدم التدقيق الداخلي عدة خدمات داخل المنشأة كونه وظيفة أساسية داخلها وارتباطه بالإدارة العليا وتتمثل هده الخدمات فيما يلي[1]:

1- خدمات وقائية:

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المنشأة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهذر (الإسراف) وضبط السياسات المختلفة في الشركة (الإدارية/الإنتاجية/المالية ...) من تحريفها أو تغييرا دون مبرر.

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 127-128.

2- خدمات تقييمية:

تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي.

3- خدمات إنشائية:

وتتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة الشركة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل الشركة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

4- خدمات علاجية:

تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه والخاصة بإصلاح أي خطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

حدد معهد المدققين الداخليين(IIA) معايير التدقيق الداخلي وتمثل المبادئ الأساسية للمهنة، والتي يجب على المدقق الداخلي التزام بها عند الممارسة المهنية، وتعتبر مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من المدقق الداخلي.

وقد عرفت معايير التدقيق الداخلي بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما اعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين"[1].

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) " إعلان رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي"[2].

قام معهد المدققين الداخليين بإصدار معايير التدقيق الداخلي وتم تقسيم هده المعايير إلى قسمين على النحو التالي:

---

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص58.

[2] طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2004, ص:35.

أولا:معايير الصفات(السلسلة1000)

وتتناول هده المعايير سمات أو خصائص الإفراد الذي يؤدون نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسات وتشمل:

1- معيار الغرض والسلطة والمسؤولية(1000):

يجب تحديد صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق بشكل رسمي وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك، ويجب على المدير التنفيذي إجراء مراجعة دورية لوثيقة التدقيق وتقديمها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة عليها، وتحدد وثيقة التدقيق موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة وطبيعة العلاقة بين مدير التدقيق ومجلس الإدارة ومسؤوليته في إعداد التقارير الفنية المختلفة وصلاحيته في الاطلاع على السجلات، كما يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية والاستشارية المقدمة للمؤسسة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي وإذ كانت هده الخدمات معدة للتقييم إلى جهات خارجية فيجب أيضا تحديد طبيعتها[1].

2- معيار الاستقلالية والموضوعية(1100):

ويقصد باستقلالية المدققين الداخليين تحررهم من الشروط والظروف التي تهدد قدرة المدقق على القيام بمسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز، ولكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لنشاط التدقيق الداخلي يجب أن تتاح للرئيس التنفيذي إمكانية الوصول المباشر وبدون إي قيود إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وهدا يمكن تحقيقه من خلال إقرار صلة تبعية مزدوجة تربطه بهما، ويجب أن يتم التحكم في مصدرالخطر التي تهدد الاستقلالية على مستويات المدقق الفردي.

أما الموضوعية فيقصد بها التوجهات الذهنية غير المتحيزة التي تكفل قيام المدققين الداخليين بأداء مهام التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج اعمالهم، والا يكون هناك أي تهاون في جودة أعملهم وتستلزم الموضوعية والا يعلق المدققين الداخلين آراءهم واحكامهم وتقديرهم بشان مسائل التدقيق على آراء أو موقف الأخريين[2].

3- معيار المهارات والعناية المهنية اللازمة(1200)[3]:

- العناية المهنية: يجب على المدققين الداخليين بدل مستوى من العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والقدرة.

---

(1) أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص:35.

(2) International standards for the professional paractice of internal auditing(les normes), voire le site :www .globa .theiia.org.public .pdf ,consulter le 26/01/2016.

(3) aperçu sur l' adit, op. cit.

– التكوين المهني المستمر: يجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

4- معيار برنامج ضمان وتحسين الجودة(1300):

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يعد ويحافظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي وتتمثل في[1] :

– متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة : يجب أن يحتوي برنامج ضمان وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وخارجية.

_ التقييمات الخارجية: يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة.

– استخدام تعبير "تم إجراؤه وفق المعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي": لا يجوز للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الإفادة بأن نشاط التدقيق الداخلي يتوافق مع المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي إلا إذ كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد إفادته هذه.

– الإفصاح على حالات عدم التقييد بالمعايير : عندما يكون هناك عدم التوافق مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ وأخلاقيات المهنة و"المعايير" والتأثير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي أو أعماله يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يفصح على حالات عدم التوافق.

ثانيا: معايير الأداء (سلسلة 2000)

هي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية التدقيق أو المعايير التي تصف طبيعة التدقيق الداخلي ومن خلالها يمكن الحكم على جودة أداء التدقيق الداخلي.

تتمثل معايير الأداء فيما يلي[2]:

1- معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي (2000):

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة، وذلك من خلال ما يلي:

– تحقق نتائج أعمال التدقيق الداخلي أغراض والمسؤوليات المبينة في ميثاق التدقيق الداخلي؛

– يتوافق نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي؛

– يثبت الافراد الذين يكونون جزاء من نشاط التدقيق الداخلي تقيدهم بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.

2- معيار طبيعة العمل (2100):

يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم.

- الحوكمة: على المدقق الداخلي اخذ بعين اعتبار الحوكمة داخل الشركة واقتراح توصيات مناسبة لتحسينها.

- إدارة المخاطر : على المدقق الداخلي تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر وأن يسهم في تدنيتها.

الرقابة: على المدقق الداخلي في المؤسسة الحفاظ على إجراءات وضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها والعمل على التحسين المستمر لها.

3- معيار تخطيط مهام التدقيق الداخلي(2200):

يجب أن يقوم المدققين الداخلين بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، وتوقيتها والموارد المخصصة لها.

أ- اعتبارات التخطيط : عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققين الداخليين النواحي التالية

- أهداف النشاط التي تجري مراجعته والوسائل التي من خلالها تتم مراقبة الأداء؛

- المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط والسبل التي يمكن من خلالها أقاف التأثير الناجم عنها في حدود المستوى المقبول؛

- مدى كفاية وفاعلية عمليات المخاطر والرقابة في هدا النشاط بمقارنة نماذج الرقابة ذات الصلة.

ب- أهداف مهمة التدقيق: يجب تحديد المنشودة لكل مهمة تدقيق، أي يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم تمهيدي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الذي تجرى مراجعته، ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.

ج- نطاق مهمة التدقيق: يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق دراسة الأنظمة والوثائق والسجلات ذات الصلة والإفراد المعنيين بها والممتلكات بما في ذلك التي تكون تحت سيطرة جهات أخرى.

د- برنامج عمل مهمة التدقيق: يجب على المدققين الداخليين تطوير وتوثيق برامج عمل لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

4- معيار تنفيذ مهام التدقيق الداخلي (2300):

يجب أن يقوم المدققين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة من خلال:

– تحديد المعلومات: يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية والمفيدة واللازمة والتي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ مهمة التدقيق؛

– التحليل والتقييم: يجب على المدققين الداخليين وضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل وتقييم المناسبة؛

– توثيق المعلومات: يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات اللازمة لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق؛

– الاشراف على مهمة التدقيق: يجب الاشراف على المهام بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها وتأكيد جودتها وتطوير نطاق العمل.

5- معيار تبليغ النتائج(2400):

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام:

– مقاييس التبليغ: يجب أن تشتمل التبليغات المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة ونطاقها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتوصيات المقترحة بشأنها وخطط العمل المتعلقة بها؛

– جودة التبليغات: يجب أن تكون التبليغات دقيقة، موضوعية، واضحة، موجزة، بناءة وكاملة وأن تصدر في الوقت المناسب؛

– حالات الخطأ والسهو: إذ احتوى أي تبليغ نهائي على خطأ أو سهو جسيم فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة إلى كل الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي؛

– استخدام تعبير "تم إجراءه وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي": يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بان مهمتهم قد " تم إجراؤها بما يتفق مع المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي" فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تساند تلك الإفادة؛

– الإفصاح عن حالات عدم التقييد: عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير في مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ بحالة عدم التقييد؛

– نشر النتائج: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق إلى الأطراف المعنية.

6- معيار مراقبة سير العمل(2500):

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من أن الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقاً فعالاً أو أن الإدارة قد تقبلت المخاطر المترتبة عن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

7- معيار حسم مسالة قبول الإدارة العليا للمخاطر(2600):

عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة، يجب عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا، إذ لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة المؤسسة لحسمها بمعرفته.

المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي

يعتمد المدقق الداخلي عن مجموعة من الأدوات عند القيام بمهمته، بحيث بفضلها يستطيع اكتشاف الأخطاء والقصور والمخالفات المرتكبة وعلى أساسها يمكن أن يحلل ويقدم تشخيص للمشكل المراد معالجته وذلك بتوجيه توصيات إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وهي تضم أدوات الاستفهام، الوصف، والتنظيم [1].

أولا: أدوات الاستفهام: وتتمثل في مجموعة من العناصر وذلك كما يلي:

1-المعاينة الإحصائية: يقصد بالمعاينة أن يقوم المدقق بتطبيق إجراءات التدقيق على أقل من 100٪ من المفردات داخل رصيد الحساب أو مجموعة العمليات، بما يمكنه من الحصول على أدلة الإثبات تقييمها بشأن بعض صفات المفردات المختارة لغرض الوصول أو المساعدة في الوصول إلى استنتاج بشأن المجتمع[2].

ومن اجل هذا يمكننا الإشارة إلى المصطلحات أو المفاهيم المتعلقة بالمعاينة الإحصائية [3]:

- المجتمع: وهو جميع الوحدات التي يتم استخراج أو اختيار العينة منها.
- الدقة: وهي درجة التطابق أو اتفاق تقدير العينة مع القيمة الحقيقية للمجتمع.
- الثقة: وهي قياس احتمال وقوع تقدير العينة من خلال درجة الدقة الموضوعة والمقترحة في شكل نسبة مئوية.
- الخطر: وهي تحديد حجم معين للعينة يكون مقبولا، إذا كانت نسبة الخطأ في هدا الحجم تعادل أو تقل عن نسبة الخطأ المحدد مسبقا، فتقول مثلا الخطاء مقبول 4٪.
- المفاضلة: هو حاصل قسمة عدد عناصر المجتمع على حجم العينة المأخوذة من الجداول.
- العينة: هي جزء من المجتمع، أي مجموعة من المفردات تم اختيارها بطريقة معينة، وفقا لأسلوب معين

---

[1] ALIANE MEROUANE،**L'audit interne bancaire**, Diplôme supérieur d'études bancaire, Ecole supérieur de banque, Alger, Algérie, Octobre 2004, p 70.

[2] aperçu dans l'audit, voir le site: www.univ-setif.dz, consulter le 29/01/2016

[3] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص181.

بهدف دراسة مشكلة أو ظاهرة معينة تخص هدا المجتمع [1].

2- المقابلات: تقنية تستعمل بكثرة في التدقيق الداخلي وهي ليست محادثة أو استجوابا وتعتبر من التقنيات غير الرسمية، وذلك من أجل أخد فكرة ورأي أولي على مختلف الأنظمة داخل المنشأة.

من أجل القيام بالمقابلة يجب احترام الشروط التالية[2]:

- يجب احترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المدقق الداخلي إجراء مقابلة مع عامل دون أن يكون المسؤول على دراية؛
- يجب إبلاغ العامل بأهداف المهمة والمنتظرة من وراء أجراء هذه المقابلة؛
- المدقق الداخلي لا يهتم بالأشخاص بل بالأعمال التي يقومون بها؛
- تلخيص مستوى المقابلة وإبلاغه إلى الشخص محل المقابلة والحصول على موافقته قبل الإدلاء به إلى مسؤولي المؤسسة.

3- تحقق من ملفات الكمبيوتر: أن استعمال الآلة الحاسبة وتالية العمل المحاسبي بإدخال الإعلام الآلي من شانه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من خلال[3]:

- دقة وسرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛)
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

ومن أجل استعمال هذه الأداة يجب أن تتوفر ثلاثة شروط وهي:

- أن يكون الملف الآلي ناجعا وأن يحتوي على كل المعلومات المراد فحصها على الا يكون هناك أي تأخر في نقل وتسجيل هده المعلومات؛
- امتلاك اشخاص قادرين على استجواب الملف الآلي، فادا قام المدقق بهذا العمل لابد أن تكون له مؤهلات في الإعلام الآلي، وإلا وجب اصطحاب مختصين في هدا المجال؛
- يجب أن تكون تكلفة هدا الاستجواب معقولة مقارنة بالنتائج المنتظرة منه.

---

[1] aperçu sur l'audit, op.cit.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص:102.

[3] Jacque renard, OP.CIT, P: 309

4- **الاستبيان(الاستقصاء):** يمكن أن يستخدم المدقق قائمة الاستبيان المكتوبة كنوع من الوسائل التي يقوم من خلالها بتوثيق إجابات العميل حول الاستفسارات الموجهة له، ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بان تكون الإجابة إما (نعم) أو (لا) أو يطبق أو لا يطبق، حيث إن الإجابة نعم أو يطبق تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية وإجابة لا أو لا يطبق تشير إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية، يستطيع المدقق استخدام طريقة الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية لأكثر من سنة مالية، كذلك يفضل معظم المدققين استخدام هدا النظام وذلك كونه يوفر الوقت والجهد، ولا يتطلب منه الأمر ضرورة إعداد برنامج لفحص نظام الرقابة الداخلية في كل مرة يدقق فيها أعمال المؤسسة.

ويتم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى عدة أقسام، القسم العام الذي يتضمن معلومات عامة عن نظام الرقابة الداخلية، قسم لصندوق المصروفات، قسم للمتحصلات النقدية، وقسم للمدفوعات النقدية [1].

وتنقسم قوائم الاستبيان إلى نوعين [2]:

1- قوائم استقصاء لتحصيل المعلومات: هي عبارة عن اسئلة يطرحها المدقق الداخلي خلال المرحلة التمهيدية التي تدفعه إلى التعرف على الوظيفة محل التدقيق، وهده الاسئلة تسمح له بتحديد نطاق إشرافه تنظيم عمله، ثم السماح له بإعداد أسئلة المرحلة الموالية.

2- قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية: هده القائمة يتم بناؤها لاحقا عند تحضير برنامج العمل، بحيث يسمح كل سؤال بالتعرف على نقاط الرقابة الداخلية، وذلك لتقييمها لكشف نقاط الضعف وتقديم البدائل.

ثانيا: أدوات الوصف: وتتمثل فيما يلي:

1- الدراسة الوصفية: يقوم المراجع حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويقوم بتوجيه الاسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، فبذلك يتوضح للمراجع كيفية سير العملية والإجراءات التي يمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعديه بتسجيل الإجابات، بعد ذلك يقوم المراجع بترتيب الإجابات بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذ كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية[3].

2- الملاحظة المادية: هي عبارة عن حالات واقعية ذات علاقة بالموضوع تحت التدقيق، وهي ضرورية لدعم رأي المدقق في أمور معينة، وتوضح أية نقاط خلافية في نتائج وتوصيات المدقق.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:14.

[2] Jacque renard, OP.CIT, P: 231.

[3] م. ي جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 113.

يكون التركيز على الملاحظات الهامة والتي يكون لها تأثير مادي على سير أعمال المنشأة، أما الملاحظات الأقل أهمية فيمكن نقلها بشكل غير رسمي [1].

3- **شبكة تحليل المهام:** يقوم المدقق الداخلي أولا بإحصاء وتسجيل مهام الوظيفة محل التدقيق، ثم يقوم بالبحث عن الأشخاص الذين يقومون بتأدية هذه المهام وتسجيلهم على شبكة تحليل المهام، وعند اكتمال ملأ شبكة تحليل المهام يقوم المدقق الداخلي بتحديد الخطأ والتدخل في أداء المهام.

4- خرائط التدفق: عن طريق هذا الأسلوب، يقوم المراجع بفحص كل دورات الاستغلال والتي تبدأ بقراءة كتيّب الإجراءات الداخلية في حالة وجوده بالمؤسسة، وكذلك بواسطة المحادثات مع كل موظفي المؤسسة والذي لهم دور في سير هذه الدورات، والهدف من هذا هو معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات والمعطيات انطلاقا من حدوث صفقات مع طرف ما إلى حد تسجيلها محاسبيا وتقييدها.

كما أن المحادثات التي يقوم بها المراجع يمكن أن تشمل جميع المستويات السلمية مع فحص وثائق المؤسسة المستعملة من طرف جميع الأطراف، ومن تم يقوم المراجع بإنجاز استمارات أسئلة من نوع امتحان والتي تتلاءم مع نوع المؤسسة، طبيعتها ونشاطها، وانطلاقا من هذه الاستمارات يستطيع المراجع أن يوجه المحادثات، وفي النهاية يستطيع هذا الأخير أن يقدم وصفا دقيقا وعمليا للإجراءات الخاصة بالدورة تحت الفحص، ومن أجل بلورة ذلك بسرعة يعتمد المراجع على رؤية شاملة للإجراءات المستعملة في مختلف المصالح والتي تكون ملحقة بالوثائق الرئيسية المستعملة أو المحررة من قبل هذه المصالح[2].

يتم أستخدم خرائط التدقيق لفهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، وتأخذ خرائط التدفق شكلا بيانيا لجزء من نظام الرقابة، كذلك تمكن خرائط التدفق مدقق الحسابات من الحصول على معلومات ذات دلالة حول نظام الرقابة الداخلية وبيان مواطن قواته وضعفه استنادا إلى الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها، يمكن إعداد خرائط التدفق وفقا للخطوات التالية:

- أن يقوم المدقق بدراسة الوجبات والمستندات وأسلوب تدفقها خلال مراحل استخدمها؛
- بعد الخطوة السابقة واستنادا عليها يقوم المدقق بوضع وصف مبدئي لنظام الرقابة الداخلية؛
- يقوم بأعداد خريطة تدفق النظام استنادا إلى المعلومات الواردة في ملخص واجبات(اختصاصات) العاملين وإجاباتهم على استفسارات المدقق.

عند قيام مدقق الحسابات بأعداد خرائط التدفق يجب أن يراعي ما يلي:

---

(1) خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 308-309.

(2) Batude. D**, L'audit comptable et financier**, Nathan, Paris, 1997, P 58.

– أن يتم إعطاء عنوان لكل خريطة تدفق بأرقام أورق التدفق الخاصة به، وكذلك اسم المنشأة ونوع النظام؛

– أن يتم ذكر اسم الوظيفة أو القسم أو الشخص المختص في أعلى كل عمود من أعمدة الخريطة؛

– أن توضع مسؤوليات كل وظيفة والمستندات المتداولة والمعدة بواسطة المسؤولين في العمود الخاص بالوظيفة أو القسم [1].

وتتكون خرائط التدفق من الرموز المشتقة من الأشكال التي أعدها المعهد الأمريكي للمعايير والذي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(1_1): الرموز لخرائط التدفق

1_ الرموز الأساسية:

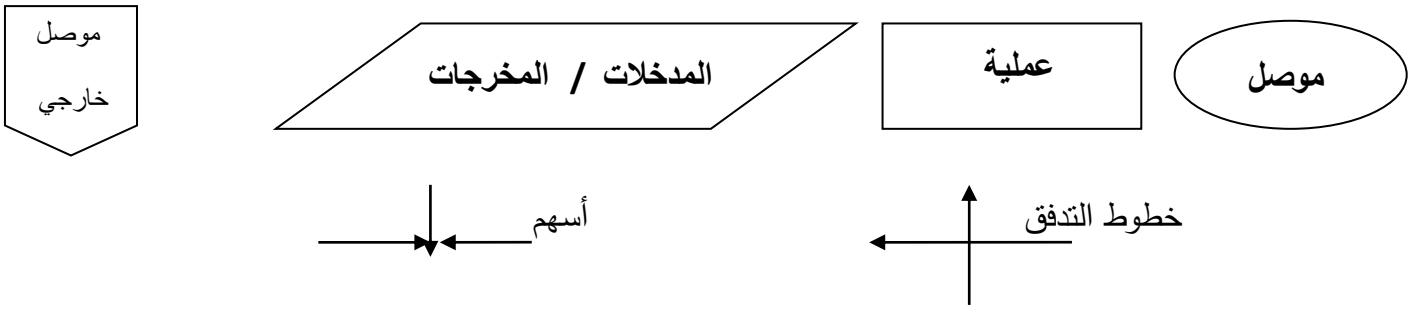

2 _الرموز المتخصص

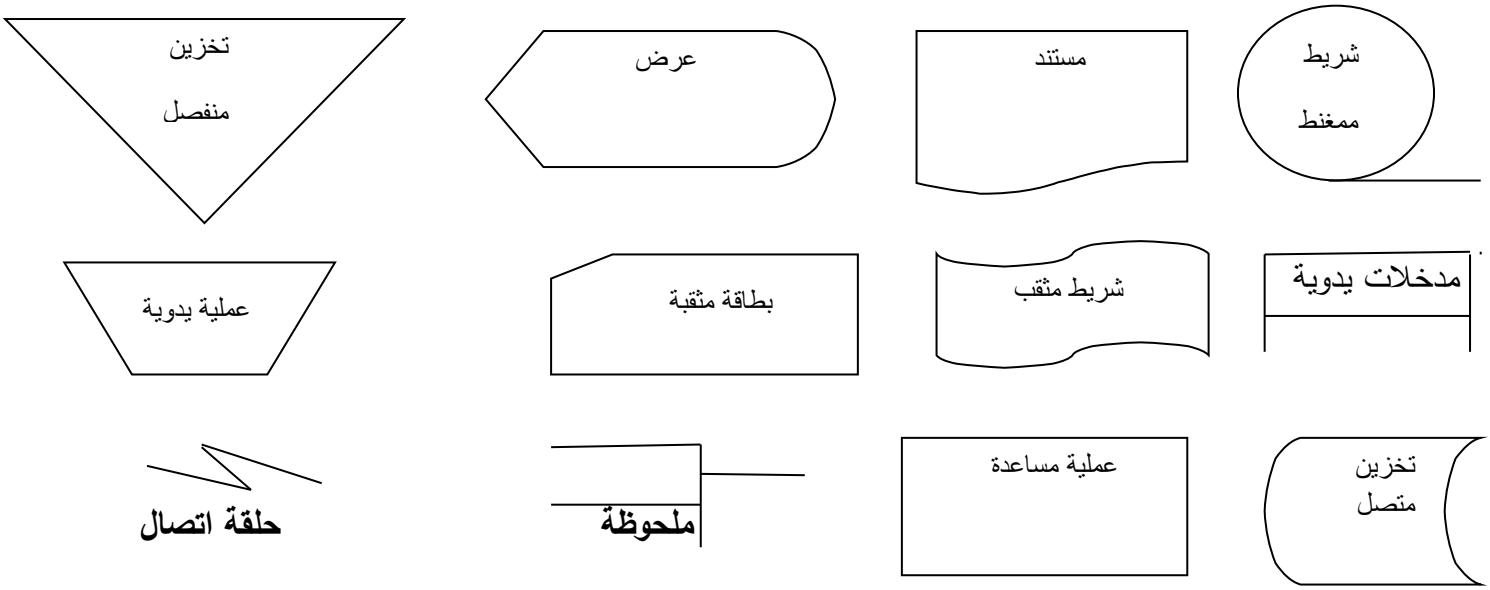

المصدر: أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص111.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص:220-221.

5- **جداول تداول الوثائق:** يبين عملية انتقال الوثائق والمعلومات بين مختلف الوظائف ومراكز والأقسام وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مدقق داخلي واحد، تمكن هده العملية من معرفة منبع هده الوثائق والمعلومات والطرف المرسل إليه وبالتالي إعطاء صورة واضحة عن مسار هذه المعلومات[1].

ثالثا: أدوات التنظيم: وتتمثل فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي: من أجل الوقوف على نظام للرقابة الداخلية يستطيع تحقيق أهدافه ينبغي أن يوجد في المؤسسة هيكل تنظيمي يجسد الوظائف والمديريات ويحدد سلطات كل منها بوضوح ودقة تامة مع إبراز العلاقات فيما بينها.

وعليه يظهر دور الهيكل التنظيمي في دعم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، كون أن تصميم هدا الهيكل يراعي فيه العناصر التالية[2]:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات؛
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛
- البساطة والمرونة؛
- مراعات الاستقلالية بين المديريات.

2- مخطط التدقيق: يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات وإجراءات المراجعة في شكل برامج مراجعة داخلية يتضمن النواحي التالية:

- الأنشطة على مستوى الأقسام المختلفة والمطلوب مراجعتها؛
- الإجراءات والخطوات الواجب إتباعها أولا بأول وتنفيذ عملية التدقيق في شكل إجراءات مكتوبة ترشد العاملين في قسم التدقيق الداخلي؛
- التخطيط الزمني لإجراءات التدقيق على مدار السنة المالية؛
- تحديد عدد الإفراد الذين يساهمون في عملية التدقيق الداخلي بما يتفق وتنفيذ برامج التدقيق[3].

---

[1] Jacque renard, OP.CIT, P:309.

[2] محمد التهامي طواهر، الصديق مسعود، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص:139.

3- ميثاق التدقيق: وذلك من خلال ما ورد في المعيار رقم (1000) من معايير الصفات إذ يجب تحديد صلاحيات وسلطة ومسؤولية المدقق الداخلي بما يتماشى مع تعريف وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وتحديد الخدمات التأكيدية والاستشارية التي تقدم إلى المؤسسة تحديدا واضحا.

4- دليل التدقيق: عبارة عن وثيقة مرجعية داخل المؤسسة، تتعلق بالأفراد الممارسين لعملية التدقيق الداخلي، من خلال تحديد نطاق العمل والإشراف والتدريب للمدققين الجدد.

المبحث الثالث: مسار عملية التدقيق الداخلي

تعتبر مهمة التدقيق نشاط معقد لذلك يجب على المدقق التخطيط والاهتمام بعملية التدقيق وهدا من خلال معايير التدقيق الشخصية ومعايير التدقيق المهنية، وبوضع منهجية يتم اتباعها خلال عملية التدقيق الداخلي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة، وفيما يلي نقوم بعرض المسار الذي يتبعه المدقق أثناء عملية التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: مرحلة التحضير والتخطيط لمهمة

من أجل القيام بمهمة التدقيق الداخلي يجب التحضير والتخطيط للمهمة، وذلك بتغطية جميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتحديد نطاق التدخل والتمكن من تحقيق وتقييم المخاطر والتقييد بالتقرير التوجيهي للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتبدأ عملية التدقيق الداخلي بعد إرسال الأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من طرف الإدارة العامة للمؤسسة أو من أطراف أخرى من داخل المؤسسة.

أولا: الأمر بالمهمة [1]:

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بانطلاق عملية التدقيق، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو المصلحة أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادى أي غموض.

أما من حيث الشكل فيستحسن أن يكون الأمر بالمهمة وثيقة لا تتعدى صفحة واحدة، كما يمكن أن يكون على شكل أمر شفهي في حالة ما إذ كانت المؤسسة صغيرة نسبيا.

كما تجدر الاشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يستطيع أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة على سبيل المثال رئيس مصلحة معينة ولأسباب ما يطلب تدقيق المصلحة ففي هذه الحالة يستحسن أن يكون هذا الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني، وذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي واستقبال أحسن وتقديم تسهيلات خلال العملية.

---

[1] لطفي شعباني، **المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004، ص:77.

ثانيا: التخطيط (التحضير للمهمة):

في هذه المرحلة يقوم المدقق باطلاع على المنشأة بغرض كسب معرفة ومعلومات على المؤسسة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمؤسسة [1].

وتعتبر اعمال التدقيق نشاطات معقدة تتطلب تخطيطا مناسبا من أجل اكمال مهمة التدقيق وإصدار تأكيدا على أن هنالك تخطيط ولكن ليس من ضروري أن يكون تخطيطا مناسبا، فالتخطيط يحول دون تجاهل أي مراحله من عملية التدقيق ويشمل التعرف على المشاكل الهامة، والاستجابة للمهمات التي يتم تكليف الموظفين لها ويحول دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم [2].

ويتمثل التخطيط في التعرف على المراحل المختلفة التي تمر بها عملية التدقيق ومشاكلها المختلفة وتكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة وتنظيمها.

ثالثا: تحديد الأهداف:

لقد حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي مسؤولية المدقق الداخلي في أهداف العمل وبيان مجال العمل والتي يجب أن يحققها التدقيق والمجال الرئيسي الذي يجب مراجعته وتقييمه، تشكل بيانات واضحة ودقيقة لأغراض التدقيق ويقسم مجال التدقيق إلى أهداف يمكن تحقيقها عن طريق تحديد المناطق التي يجب مراجعتها وتقييمها أثناء التدقيق.

أن الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو لمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية ويتم ذلك من خلال قيام المدقق بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها [3].

رابعا: نطاق العمل:

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء وذلك بالنظر إلى ما يلي[4]:

– تدقيق النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأن المدققين الداخليين؛

– تدقيق النظم الموضوعة للتأكد من التزام بالسياسات المخططة والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على عمليات التقرير؛

---

[1] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009، ص96.

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص:156.

[3] المرجع نفسه، ص:157.

[4] زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94-95.

– فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات بالإضافة إلى الضوابط غير إدارية في المؤسسة؛

– تدقيق وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكنا، وفحص المعلومات المالية والإدارية وقد يتضمن ذلك تدقيق الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات؛

– تدقيق العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الموضوعة وما إدا كانت العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط.

خامسا: اختيار الجهات الخاضعة للتدقيق:

تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي، ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس أمر هذا الاختيار مرتبط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المنشأة، وهناك ثلاث طرق رئيسية لاختيار الجهة الخاضعة للتدقيق نجملها فيما يلي[1]:

– الاختيار المنظم: ويتم تبعا لهذه الطريقة اختيار النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق استنادا إلى خطة التدقيق السنوية والتي يتم وضعها في بداية السنة والموافق عليها من قبل الإدارة العليا.

– الاختيار بناءا على طلب الإدارة العليا: قد تحتاج الإدارة العليا إلى الحصول على معلومات بشأن وضع أو مشكلة ما، ترى الإدارة أنها بحاجة إلى حكم أو رأي فيها، مثل مراجعة اتفاقية محددة على وشك التوقيع، أو تدقيق حساب أحد العملاء تمهيدا لدفع قيمة فاتورة ما.

– الاختيار بناء على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق: قد يحتاج بعض مدراء الدوائر إلى مساعدة التدقيق الداخلي لتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية لبعض الأنشطة الخاضعة لإدارتهم.

ومهما تعددت طرق اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق فان التدقيق الداخلي يحدد الأولوية حسب الأهمية النسبية وإعادة جدولة مهمات التدقيق باستمرار على ضوء مستجدات، أن الاستقلالية التي يتمتع بها التدقيق الداخلي يمكنه من المساعدة في تلافي تعرض التدقيق للضغوطات في اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق وتوقيت البدء في عملية التدقيق.

(1) خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص:155-156.

سادسا: تقييم المخاطر [1]:

وتتمثل فيما يلي:

1- يجب على المدقق تقييم كافة مواقع المخاطرة والأهمية النسبية للمخاطر؛

- مخاطر متصلة بعملية التدقيق وهو خطر موجود في موضوع التدقيق وتختلف نسبة ودرجة هذه المخاطر باختلاف طبيعة وهدف التدقيق؛

- مخاطر الضبط أو الرقابة وهي مخاطرة حدوث أخطاء ذات أهمية نسبية دون قيام نظام الضبط والرقابة الداخلية بمنع حدوثها أو اكتشافها؛

- مخاطرة عدم الاكتشاف هي مخاطرة استخدام المدقق إجراءات تدقيق غير مناسبة لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية.

2- تحديد مواقع أكثر مخاطرة والتي بحاجة للتدقيق أكثر من غيرها، وهذه المرحلة هامة جدا في عملية التخطيط وتساعد على توجيه وتوزيع الموارد المحددة للتدقيق للجهات الأكثر خطورة.

سابعا: تحضير برنامج التدقيق:

أن عملية تحضير برامج التدقيق لها أساليب خاصة بها، وإذ تم إتباعها فأنها تؤدي إلى برامج تدقيق مقبولة وصالحة للاستعمال، وذلك من خلال[2]:

- تدقيق برامج تدقيق السابقة أن وجدت، لتحديد ما تمت تغطيته وكيف تمت وبأي عمق وما هي النتائج؛
- القيام بمسح مبدئي لتحديد أهداف العملية ونشاطات أنظمة الرقابة الحالية ومواطن الخطر وتحديد مستوى الخطر؛
- يجب تحضير برنامج له أهدافه وموازنة الوقت وموارد التدقيق المتوفرة المخصصة لذلك؛
- تحديد مستوى المخاطرة وإعداد قائمة بذلك وإظهار الرقابة اللازمة والخطوات التي يجب إتباعها.

والهدف من وضع برنامج التدقيق هو:

- توثيق الإجراءات التي سيتم إتباعها من قبل المدقق الداخلي في جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات خلال المهمة، وبيان نطاق ومستوى الفحص اللازم للوصول إلى أهداف التوثيق، في كل مرحلة من مراحل التدقيق؛
- شرح الخطوات التقنية، المخاطر، والعمليات التي يستوجب فحصها؛
- بيان طبيعة ومدى الفحص اللازم.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص:164-165.

[2] المرجع نفسه، ص ص:165-167.

ثامنا: كتابة برنامج التدقيق: وهناك ثلاثة مداخل لكتابة برنامج التدقيق وتتمثل في[1]:

1- كتابة البرامج أثناء التحضير وقبل إجراء المسح الأولي؛

2- كتابة البرامج أثناء تأدية المهمة وبعد إجراء المسح الأولي؛

3- استخدام برنامج تدقيق معدة مسبقا لمهمات محددة.

ومن الافضل استخدام المنهج الثاني لان هدا المنهج يشمل على جميع الإجراءات الواجب تطبيقها من قبل المدقق أثناء قيامه بالمهمة من البداية وحتى النهاية ولرئيس فريق التدقيق أن يحدد بعض الإجراءات غير الضرورية الواجب إضافتها، ولكن في جميع الحالات يجب توثيق أية تعديلات تتم على برنامج التدقيق أثناء تأدية المهمة ويتم الاحتفاظ به في ملف أوراق العمل وتوزيع نسخ منه لأعضاء الفريق لتطبيقه أثناء التدقيق.

المطلب الثاني: مرحلة "تنفيذ الميداني" لعملية التدقيق

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أهم مرحلة في مسار عملية التدقيق، والبداية الرسمية لعملية التدقيق والتي تهدف في نهايتها إلى إصدار تقرير أو الوصول لنتائج أو أجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة وفي هده المرحلة يتم الانتقال من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني، وذلك من خلال التقرير التوجيهي المصادق عليه من طرف الجهة المكلفة بالعملية، ووضع مخطط مسار عملية التدقيق والأساليب التي سوف يتم استخدامها والوسائل والظروف الواجب توفيرها من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، وأن أداء وتنفيذ عملية التدقيق وتحقيق أهدافها وخدماتها يرتبط ارتباطا مباشرا ببرنامج التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

أولا: أعداد برنامج التدقيق:

يجب على المدققين الداخليين وضع برنامج لعملية التدقيق، والتي يعتمد عليه أثناء العملية، من أجل تحقيق أهدافه، وتحتوي برامج العمل(التدقيق) على الإجراءات اللازم تحديدها وتقييم المعلومات أثناء عملية التدقيق والمهام الموجهة إلى فريق العمل والفحوصات المطلوب تنفيذها أو القيام بها، وتتم عملية المصادقة على هذه البرامج قبل انطلاق عملية التدقيق، كما يمكن أن تخضع البرامج للتعديلات أثناء القيام بعملية الدقيق كحذف بعض الإعمال أو المهام غير ضرورية أو إضافة مهام أخرى وهذا من خلال النتائج الأولية للاختبارات أثناء عملية تنفيذ عملية التدقيق ويتم توثيق هده التعديلات، والمصادقة عليها من طرف مسئول التدقيق الداخلي وتتفاوت برامج العمل في مهام الاستشارات من حيث الشكل والمضمون بحسب طبيعة المهمة[1].

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

أن تقييم نظام الرقابة الداخلية هو نقطة البداية الفعلية وتتمثل في فحص مدى كفاءة وفعالية هذا النظام.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص: 167-168.

[2] Aperçu sur l' audit, voir le site: www.tishreen.edu, consulter le 05/02/2016.

1: ماهية نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسات وكبر حجمها وتنوع نشاطاتها أدى تقسيمها إلى عدة مديريات تغطى كل منها وظائف معينة، لذلك تقوم المؤسسة بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات الرقابة والتي تخص الجوانب المالية، التنظيمية والمحاسبية، وذلك ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة والتقيّد بالسياسات الموضوعة، فنظام رقابة داخلية فعال يعتبر بمثابة الوقاية من عملية التدقيق، لذلك يقوم المراجع بتقييم النظام قصد تحديد نطاق عمله.

1-1: تعريف نظام الرقابة الداخلية:

عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبين (ASOA) بأنها "الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر"[1].

كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AIOCPA) على أنها "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة قمنا بصياغة التعريف التالي للرقابة الداخلية:" خطة التنظيم وكل الطرق الإجراءات والأساليب المستخدمة والمقاييس المعتمدة التي تضعها إدارة المؤسسة بهدف حماية الأصول وضمان دقة وصدق البيانات ومادا الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية والمحافظة على السير الجيد لسياسات الموضوعة".

1-2: أهداف نظام الرقابة الداخلية: وتتمثل فيما يلي [3]:

- التحكم في المؤسسة: إن التحكم في أنشطة المؤسسة وعوامل الإنتاج وفي نفقات وتكاليف وعوائدها في مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها
تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوقوف على المعلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

---

[1] عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، المؤسسة الجامعية، 1983، ص25.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص:129-130.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص:90-92.

– حماية الأصول: من خلال التعاريف السابقة نذكر بأن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزنات، الحقوق) إن هده الحماية تمكن المؤسسة من الإبقاء والمحافظة على أصولها من كل الإخطار الممكنة وكدا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.

– ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى المعلومات جيدة.

– تشجيع العمل بكفاءة: إن تحكم في نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

– تشجيع التزام بالسياسات الإدارية: إن التزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة، لان تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية الموضوعة.

1-3: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، ولابد أن تكون هده المقومات مرتبطة مع بعضها وجعله نظام فعال وتتمثل فيما يلي[1]:

– هيكل تنظيمي إداري: يراعي في وضعه تسلسل الاختصاصات، وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارات بدقة تامة، والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي، بل لابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع من ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني.

– نظام محاسبي سليم: يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع، وتصميم لدورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة ويجب أن يراعي في السجل أو المستند البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعي في تصميمه كافة استخدمته المحتملة

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص:230-233.

حتى نقلل من تغيير النماذج كل حين، هذا كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند.

– الإجراءات التفصيلية لتنفيذي الوجبات: يجب مراعاة تقسيم الوجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يقوم بها شخص واحد من أولها إلى أخرها، لان الجمع بين عدة مراحل في يد واحدة يشكل خطر على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس، لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية في أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف أخر، وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.

– اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة: وما يتضمن ذلك توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

– رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه: ومما يجب ملاحظته ضرورة التزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذ وجد إي انحراف عن هده المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه، وتتم رقابة الأداء بطرق مباشرة كإشراف كل مسؤول عن عمل غيره، أو بطرق غير مباشر كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الموازنة التقديرية والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية، والتدقيق الداخلي، وما شابه.

– استخدام الوسائل الآلية: وذلك لتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ على أصول المشروع وموجوداته من إي تلاعب أو اختلاس.

1-4: أساليب فحص نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق لفحص نظام الرقابة الداخلية وهدفها هو اكتشاف نقاط قوة وضعف النظام وتقديم نتائج الفحص مع التوصيات بقصد تحسينه وتطويره، وتتمثل في الطرق التالية:

– **الاستقصاء (الاستبيان):** وهي من أهم الطرق والأساليب المتعارف عليها بين المدققين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وهي قائمة تتكون من أسئلة تتعلق بالإجراءات الرقابية الموضوعية لمنع حدوث الخطأ والغش ويتم تصميم نموذج الاستقصاء وتكون الإجابة أما بنعم تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية، أما لا فتشير إلى ضعف الرقابة الداخلية [1].

– **الملخص التذكري:** ويشمل هدا الملخص على بيان تفصلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها نظام سليم

[1] محمد الكفراوي عوف، **الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص81.

للرقابة الداخلية كوسيلة لمساعدة المدقق عند تقييمه للرقابة الداخلية في المؤسسة، فالملخص هو إطار عام يجري في نطاقه الفحص بدون تحديد تحريات أو أسئلة معينة يجرى في نطاقها الفحص ويقتصر عليها، وبذلك لا يغفل إي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية [1].

- **خرائط التدفق:** تعتبر شكل لنظام ما أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها لوصف تدفق عمل النظام المكون من مجموعة من العمليات المترابطة، ويستطيع المدقق من خلال تتبعه لتدفق العمل والمستندات أن يفهم النظام بشكل جيد لتحديد نقاط قوته وضعفه [2].

- **فحص النظام المحاسبي:** يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال فحص النظام المحاسبي المطبق عن طريق حصوله على كشف بسجلات المحاسبية والمسؤولين عنه تسجيل وتدقيق تلك سجلات، كذلك المستندات ومن خلال هذه الكشوف يتمكن المدقق من الحكم عن قوة أو ضعف النظام [3].

2- مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

أن تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم الأعمال التي يقوم بها الدقيق وتتمثل في [4]:

2-1: التمعن وجمع الإجراءات: يتعرف المدقق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة وتدوينه لملخصات لها، مع رسمه لخرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، كما يمكن استعمال الاستمارات مفتوحة.

2-2 اختبارات الفهم: يحول المدقق فهم النظام المتبع، ويتأكد من أنه فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائه وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه لعملياتها.

2-3 التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولى للنظام الرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة(ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف(عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء التزوير) نستعمل في هده الخطوة في الغالب استمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بـ "نعم" أو بـ "لا" ، (الجواب ب"نعم"

---

(1) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:93.

(1) ليام توماس وامرسون، ترجمة أحمد حامد حجاج وسعيد كمال الذين، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989، ص: 390.

(3) غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

(3) محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص:72-75.

ايجابي، الجواب بـ "لا" سابي)، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هده الخطوة تحديد قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التصور، إي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

2-4 اختبارات الاستمرارية: يتأكد المدقق من خلال هدا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، أما اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق بأن يكون على يقين بأن الإجراءات التي رقابها مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا.

2-4 التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: باعتماد على المراحل السابقة يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره وهذا عند اكتشاف سوء أو عدم التطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند تقييمه الأولي لنظام الرقابة الداخلية ويقوم بحوصلة ذلك في وثيقة شاملة مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية والتشغيلية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات وتكون عادة في شكل تقرير حول نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن توضيح مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(1_2): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

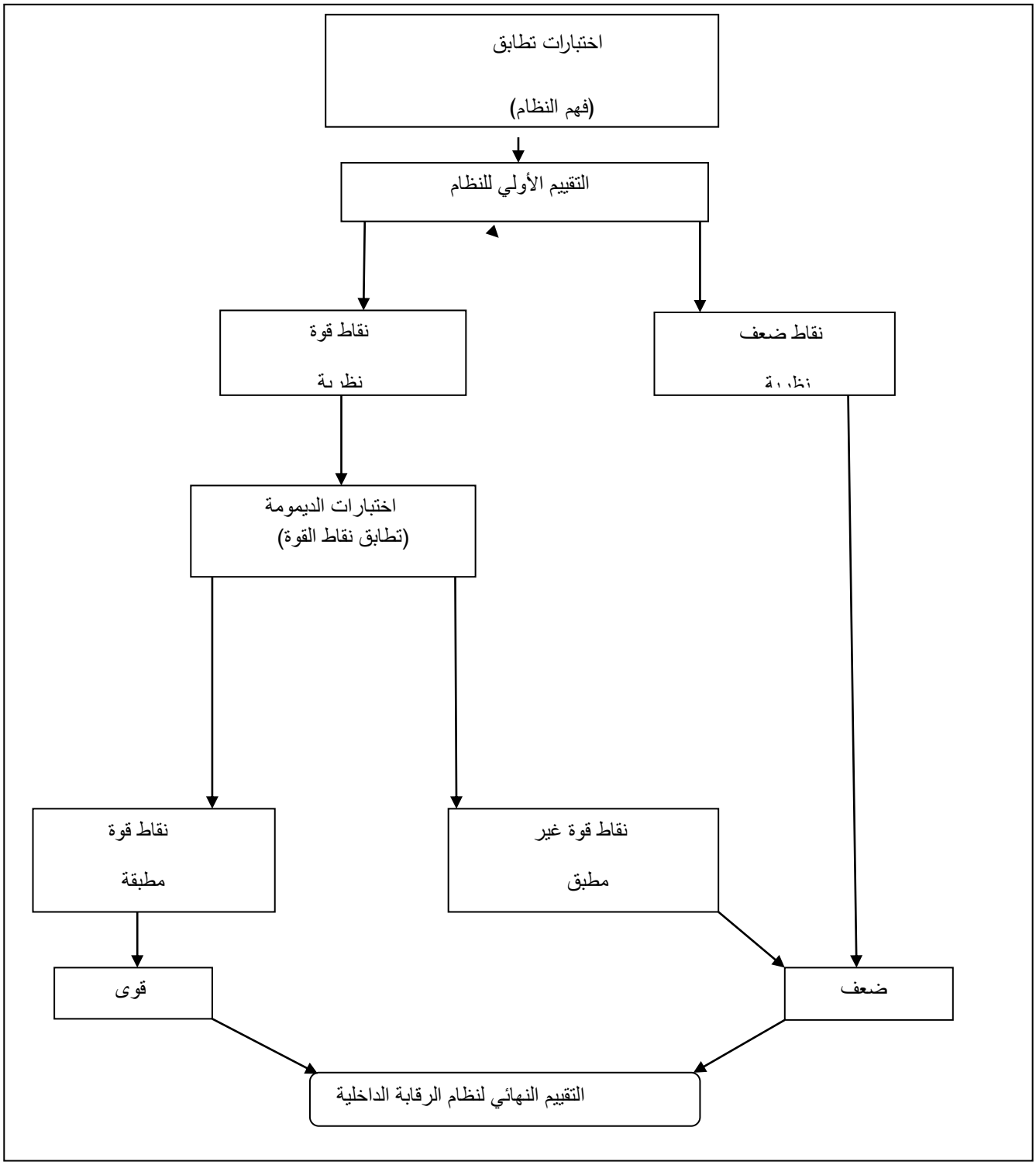

Source : raffegean gean, dufils pierre, Gonzalez Remon, **Audit Et Contrôle Des Comptes**, Paris : Publi-union, 1979,P :88 .

ثالثا: أدلة الإثبات

أن الهدف الأساسي لتدقيق الداخلي هو التأكد من صحة وسلامة البيانات والسجلات والدفاتر المحاسبية للمنشأة، وذلك لإبداء رأي فني محايد من طرف المدقق، وهدا من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد رأيه حول القوائم والسجلات عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي خلال الدورة المحاسبية.

1- تعريف الدليل: تعرف الأدلة على أنها أي معلومات يستخدمها المدقق لتحديد ما إذ كانت المعلومات التي تم تدقيقها قد عرضت طبقا للمعايير[1].

كما عرفت بأنها" كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية"[2].

2- خصائص أدلة الإثبات: يجب توفر صفتين في أدلة الإثبات وهي[3]:

- الكفاية: أن تكون الأدلة التي يحصل عليها مدقق الحسابات بالقدر الكافي والضروري لدعم رأيه الفني عن عدالة القوائم المالية المقدمة.

- الملائمة: يقصد بملائمة أدلة الإثبات قياس نوعية أدلة الإثبات ومدى صلتها بتوكيد خاص وموثوقيتها نجد انه يجب أن ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية وإعداد التقرير.

3- أنواع أدلة الإثبات: وتنقسم أدلة الإثبات إلى:

- الوجود الفعلي: يستخدم نظام الجرد للتحقق من الوجود المادي للأصول الملموسة مثل الآلات، والمباني والأراضي، والعقارات والتجهيزات والنقدية والمخزون، ويعد القيام بالجرد الفعلي دليل قوي على وجود الأصل في حوزة المنشأة ولكنه لا يعتبر كدليل قوي على ملكية الأصل حيث أنه يجب الحصول على المستندات والشهادات المؤيدة للملكية [4].

- المستندات(التوثيق): يتمثل التوثيق في قيام الموثق بفحص المستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويشمل التوثيق الذي يفحصه المدقق كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلى أداء العمل قد تم في صورة منظمة، ونظرا لأن كل عملية مالية لذي

---

(1) ألفين ارنين، جيمس لوبك، ترجمة ، محمد محمد عبد القادر الديسطي، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، ص:21.

(2) غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

(3) المرجع نفسه، ص ص: 177-178.

(4) أحمد حلمي جمعة، **المدخل الى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص:129.

العميل يتم تدعيمها بمستند واحد على الأقل، سيكون هناك عدد ضخم من هدا النوع من الأدلة وتعد المستندات أدلة مفيدة يمكن للمدقق أن يستخدمها في التحقق من دقة سجلات العميل عن العمليات المالية للمبيعات، ويتم استخدام التوثيق كنوع من الأدلة على نطاق واسع في كل عملية تدقيق حيث أنه متاح بسهولة للمدقق بتكلفة منخفضة، وفي بعض الأحيان يكون الدليل الوحيد المتاح [1].

– الإقرارات التي يحصيل عليها المدقق من الغير: تعتبر هده الإقرارات من أقوى أنواع أدلة الإثبات، ومن أمثلتها: المصادقات التي يتم الحصول عليها من طرف المدينين والدائنين بصحة أرصدتهم، والشهادات التي تم الحصول عليها من محامي المؤسسة بعد وجود منازعات قضائية مع الغير، وغير ذلك من الإقرارات ويراعي أن تصل هده الإقرارات إلى مكتب المدقق [2].

– الشهادات التي يحصل عليها المدقق من إدارة المؤسسة: هدا النوع من الأدلة اقل قوة في الإثبات من الأنواع السابقة، فقد تتعمد الإدارة إخفاء معلومات عن المدقق أو قد يتعمد الموظفين إعطاءه بيانات مضللة لإخفاء الحقيقة مثل شهادات الجرد للبضاعة [3].

– العمليات الحسابية: قد تكون الدليل الوحيد لبعض المفردات، ومن أمثلة ذلك قيام المدقق بإعادة حساب قيمة مصروف الاهتلاك السنوي تعتبر دليلا على مدى جاء في الحسابات الختامية، كما أنها تعتبر دليلا وحيدا في تلك الحالة، وذلك على اعتبار أن قيمة مصرف الاهتلاك تقتصر في مضمونها على أنها مجرد عملية حسابية يجب إجراؤها التزاما بالمفاهيم ومبادئ محاسبية محددة [4].

– وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: أن قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة يعتبر دليلا ماديا على سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية الختامية، كون أن هدا النظام يستعمل كمحدد أساسيا لنطاق الاختبار بالنسبة للمفردات وموضوع الفحص والمفردات التي لا يجري عليها الفحص، إذ تستمد هده الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من نظام الرقابة الداخلية [5].

رابعا: الاختبارات الجوهرية

وهي عبارة عن عمليات منظمة تتمثل في عمليات تحليل الأرقام والمعدلات والنسب للحصول على مؤشرات للتدقيق الداخلي من أجل الوصول إلى التقييم الفعلي لنظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال ما يلي:

---

[1] ألفين ارنين، جيمس لوبك، مرجع سبق ذكره، ص:248.

[2] محمود منصور حامد وآخرون، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر،1999، ص:96.

[3] المرجع نفسه، ص:97.

[4] محمد محمد الفيومي، مراد محمود، **أصول المراجعة**، الناشر قسم المحاسبة، الإسكندرية، 2000، ص ص:119–120.

[5] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص:135.

– تحليل الإجراءات(الاختبارات): يعني الحصول على تحليل سريع للأرقام الحالية مقارنة بالفترات السابقة وتشمل مقارنة الأرقام الفعلية مع الموازنات التقديرية، وهي عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات يمكن فهمها وتستعمل كأساس لاتخاذ القرارات فالإجراءات التحليلية التي يتم من خلالها التحليل والمقارنة المنظمة للأرقام أو المعدلات، والنسب، والاتجاهات أو إي بيانات ذات علاقة بهدف الحصول على مؤشرات مهمة للتدقيق، أو الحصول على أدلة لدعم الرأي الرقابي [1].

– النتائج: بعد إتمام تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الاختبارات الجوهرية لهدا النظام ومن ثم إعادة تضمينها إلى استنتاجات في ورقة خاصة، ويتم إدراج هده الاستنتاجات والتوصيات في التقرير الذي سيتم إعداده عن نتائج التدقيق.

تمثل استنتاجات التدقيق الحقائق التي تم التوصل لها عن طريق العمل الميداني من قبل المدقق الداخلي، وتعتبر الأساس الذي تبنى عليه توصيات التدقيق [2].

المطلب الثالث: مرحلة إعداد تقرير

وهي المرحلة الأخيرة خلال مهمة التدقيق الداخلي، والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يتضمن راي فني محايد، وتقييم مهمة التدقيق والأعمال التي قام بها المدقق والطرق والإجراءات المستخدمة خلال المهمة.

أولا: إعداد التقرير: وسنتناول في هدا العنصر ماهية التقرير وخطوات إعداده وذلك كما يلي:

1– ماهية تقرير: ونتطرق إلى تعريف التقرير، خصائصه، أهداف التقرير وأنواعه:

1–1 تعريف التقرير: وثيقة صادرة عن شخص المدقق، لإبداء رأي فني محايد عما إذ كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها بشكل دقيق وموضوعي.

1–2 خصائص التقرير: يتميز تقرير التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص وهي [3]:

– الإيجاز: يجب ألا يكون مطولا أكثر من اللازم وألا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك ألا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز؛

– الوضوح: يجب ألا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح؛

– الأهمية: يجب أن تكون البيانات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد؛

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص:177.

[2] المرجع نفسه،ص: 190.

[3] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

– الصحة والدقة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حيث يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات؛

– الترابط: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه؛

– الصدق والأمانة: يجب ألا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف وأن يوضح النتائج في تقريره بكل صدق وأمانة.

1-3 أهداف التقرير: يهدف التقرير إلى تحقيق ما يلي [1]:

– الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن أعمال التدقيق؛

– التغيير للأفضل؛

– عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا؛

– التأثير في عملية اتخاذ القرارات؛

– تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي؛

– إقناع القارئ بوجهة النظر التي جاءت في التقرير؛

– إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل؛

– نقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

1-4: أنواع تقرير داخلي: وتتمثل فيما يلي [2]:

التقرير الإخباري: وهي تقارير تستعرض معلومات أو بيانات رقمية أو غير رقمية لتخبر المتلقي عن حالة أو موقف خاص لموضوع محدد طلبته الجهة المتلقية وهدا النوع من التقارير لا يحتوي على توصيات أو مقدمات إنما عرض للحالة فقط، مثال ذلك تقارير متابعة تقدم العمل، والتقرير السنوي، وهو لا يتطلب عادة في نهايته اتخاذ إجراء أو قرار معين.

التقرير تحليلي: وهو التقارير التي تقوم بدراسة مستوفية عن حالة أو موضوع وتحليل البيانات والأرقام وتقديم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة، يساعد في اتخاذ القرارات أو حل المشكلات، مثل تقارير بحوث التسويق والموازنات وتحاليل التكلفة وتحليل البدائل...الخ، إي يطلب اتخاذ إجراء أو قرار معين.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

[2] المرجع نفسه، ص:194.

التقرير التفسيري: هدا النوع من التقارير يحتوي على تفسير وشرح لبيانات أو أرقام التي تم جمعها واستعراضها في نفس التقرير وتؤدي إلى فهم الموضوع المطروح بوضوح أكثر دون تقديم توصيات وتساعد على اتخاذ القرار الصحيح.

التقرير الروتيني: وهي التقارير التي ترفع للإدارات بشكل روتيني ضمن ما هو متعارف عليه لا تشكل التقارير الروتينية أهداف تذكر إلا عند استعرضها أو إحصائها في المستقبل.

2- خطوات إعداد التقرير: وتمر مرحلة عداد التقرير النهائي بعدة خطوات وهي:

- إعداد التقرير المبدئي: بعد انتهاء مرحلة الفحص والتدقيق يقوم فريق التدقيق بعقد اجتماع مع الجهة المدققة، وإبراز كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي اكتشفها الفريق خلال مهمة التدقيق، ويراعي المدقق الداخلي عدة جوانب أثناء إعداد التقرير المبدئي منها مراجعة النتائج المتوصل اليها وتصنيف الملاحظات حسب أهميتها وتحديد النقاط الواجب إدراجها في التقرير والمستندات والأدلة المثبت لتلك الملاحظات والتأكد من صحة المعلومات التي سوف يتم إدراجها في التقرير وتوثيق كافة البيانات والمستندات وإدراج إي مناقشات تمت لها علاقة بمهمة التدقيق.

- مراجعة التقرير المبدئي: بعد الانتهاء من إعداد التقرير المبدئي يقوم المدقق الداخلي بمرجعته والتأكد من البيانات والملاحظات المدرجة في التقرير والتوثيق عليه، ثم إرساله إلى الجهة المدققة بالاطلاع والرد عليه.

- الاجتماع الختامي المناقشة: يقوم فريق التدقيق بعقد اجتماع مع مسؤولي الجهة المدققة أو مع مسؤولي نشاط محل التدقيق لمناقشة الملاحظات التي تم إدراجها في التقرير المبدئي من أجل الاجتماع على صحتها أو خطأها وإيجاد بعض الحلول لاعتراضات والمخالفات الموجودة.

- إعداد التقرير النهائي: بعد الانتهاء من الاجتماع يتم إعداد التقرير في صورته النهائية، وهو ناتج عملية التدقيق الداخلي، يتم إرساله إلى الجهات المعنية والإدارة العليا للمؤسسة ويتضمن الكشف على كل الاختلافات والفروقات بما هو محقق وما هو مخطط وتقديم التوصيات واقتراح الحلول للمشاكل والاختلافات التي اكتشفت خلال مهمة التدقيق الداخلي.

ثانيا: متابعة تنفيذ التوصيات والتصحيحات: خلال هذه المرحلة تتم عملية متابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة ضمن التقرير المقدم من طرف المدقق الداخلي، بعد اقتراحه لمجموعة من التوصيات والتصحيحات الواجب القيام بها، ويقوم المدقق بتتبع هذه التوصيات والتصحيحات المقترحة، وتنتهي مرحلة المتابعة بتحقيق كل التصحيحات والتوصيات المقترحة والتي صادقة عليها إدارة المؤسسة.

وتأخذ هذه المرحلة ثلاثة أشكال وهي [1]:

1- تقوم الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيما إذ كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف.

2- تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق مباشرة في تنفيذ التوصيات.

3- يقوم المدقق الداخلي بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة اتخاذ هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة تتحمل مسؤولية عدم اتخاذ مثل هده الإجراءات.

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تطرقنا له في هدا الفصل من ماهية التدقيق الداخلي، خدمات ومعايير وأدوات التدقيق ومسار تنفيذ عملية التدقيق الداخلي، اتضح أن المدقق الداخلي شخص مستقل داخل المؤسسة، يتميز بالمؤهلات العلمية والعملية الواجب توفرها لممارسة عملية التدقيق الداخلي، وذلك بأتباع منهجية وخطوات مستمدة من المعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي، وانتهاء بإعطاء رأي فني محايد حول صدق وصحة حسابات المؤسسة وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمالها، وتقديم التصحيحات والتوصيات ومتابعة تنفيذها وعموما فان مهنة التدقيق الداخلي وظيفة مهمة داخل المؤسسة، تهدف إلى حماية أصول وأموال المؤسسة ومساعدة الموظفين للقيام بأعمالهم مسئولياتهم، وتنفيذ الخطط والإجراءات الإدارية المرسومة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوجيهات والإرشادات والتحسينات، وهدا من أجل المحافظة على أداء المؤسسة وتحقيق مختلف الموضوعة.

الفصل الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بتحسين الأداء المالي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

خلاصة الفصل

تمهيد

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة عالميا وتزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية فقد جاءت أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في بيئة تمتاز بالتعقيد والمنافسة، وضبط أداءها وتحقيق أهدافها المختلفة.

ولا تقتصر أهمية تقييم الأداء المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى إلى مالكيها لما لهم من مصالح يتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وسلامة مركزها المالي، ومن خلال العمل الذي يقوم بها المدقق الداخلي وتميزه بالتأهيل العلمي والعملي للقيام بذلك يتمكن من تقييم ومعرفة نقاط ضعف الأنظمة والإجراءات والسياسات والعمليات المختلفة داخل المؤسسة، واقتراح الحلول والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وهدا ما ينعكس على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وضمان استمرارها وبقاءها وتحقيق أهدافها.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

أصبح الأداء محل اهتمام كل الشركات من أجل تقييم أداءها المالي، وذلك باستعمال طرق وأساليب معينة بهدف التعرف على الكفاءة المالية للمؤسسة وتطور أداءها والتمكن من وضع الخطط المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

1- **تعريف الأداء:** لقد تعددت تعاريف الأداء حسب وجهة نظر الباحثين والمهتمين فكلمة الأداء لها عدة معاني، فأصلها ينحدر من اللغة اللاتينية Perfomer والتي تعني المنح أو العطاء بعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها مصطلح Performance والتي أعطتها معناها الخاص بها والذي تعني به انجاز تأدية أو أتمم شيء ما، عمل، نشاط، تنفيذ مهمة...الخ [1].

فهناك من عرف الأداء على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"[2].

أما miller et bromily فقد عرفه بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[3].

إن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل مع الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونها ممثلا للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمتها بنجاح، أو تحقيق هدفا بتفوق، وبتعبير أخرى انه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركة للوصول إليها، لذا فان الأداء هو كافة العمليات التي تقوم بها الشركة وان أي خلل في أي منها سوف يؤثر على الأداء سلبيا، وبعبارة أخرى يستخدم الأداء للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة [4].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الأداء هو عبارة عن الكفاءة والفعالية. حيث يقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة، في حين يقصد بالفعالية القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة وتقاس

---

(1) abdellatif khemakhen, LA DYNAMIQUE DU CONTROL DE GESTION, dunod, 2ed paris, 1976, P :311.

(2) توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء**، مطبعة الأخوة الأشقاء للطبعة والنشر، مصر، 1998، ص:3.

(3) الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009، ص:218.

(4) عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2001، ص:81.

بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة [1].

2- أنواع الأداء: ينقسم الأداء إلى عدة أصناف حسب المعايير التالية:

2-1- حسب معيار الشمولية: و يشمل ما يلي[2]:

- الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.

- الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

2-2- حسب معيار المصدر: ويشمل ما يلي[3]:

- الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية والتقنية الضرورية لتسيير المؤسسة ويشمل كل من:

أ- الأداء البشري: وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

ب_ الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة في استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ج- الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

د- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

2-3- حسب معيار الوظيفة: ويشمل كل من[4]:

أ- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، كتحقيق التوازن المالي، توفير السيولة لتسديد التزاماتها، وتحقيق المردودية.

ب- أداء الوظيفة الإنتاجية: ويتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف.

---

[1] عبد المالك مزهودة، المرجع سبق ذكره، ص:87.

[2] عبد الله الواحد قويدر و ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر،2009، ص:16

[3] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:32.

[4] عادل عشي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011، ص:5.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي:

1- **تعريف الأداء المالي:** لقد تعددت تعاريف الأداء المالي بتعدد الباحثين والمهتمين به.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث انه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها، ومما سبق فان الأداء المالي:

-أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- أداة لتدارك التغيرات والمشاكل التي قد تظهر [1].

كما عرف أيضا على انه: "التشخيص للوضعية المالية عن طريق تقييم الصحة المالية للمؤسسة من أجل تحديد مدى قدرتها على خلق القيمة استنادا إلى دراسة حالة المؤسسة المالية من خلال الميزانيات جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة..."[2].

كما عريف أيضا على انه:" مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"[3].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الأداء المالي" هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف باستخدام الموارد التي تكون تحت سيطرتها ".

2- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة خلال القيام بنشاطها، ومن أهمها ما يلي [4]:

2-1- العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف وتتمثل في:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

---

(1) محمد محمود الخطيب، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:48.

(2) Arnaud thuvron , **EVALUATION D' ENTREPRISE.2em édition**, édition economica, paris ,France , 2007, P :23.

(3) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الإعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:38.

(4) عصام عباسي، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص:62-63.

3-2- العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهده التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هده العوامل ما يلي:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

للأداء المالي أهمية كبير بالنسبة للمؤسسة، من خلال تقييم أداءها ومعرفة مدى تحقق أهدافها بالنسبة لجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة.

أولا: أهمية الأداء المالي: وتتمثل في[1].

- أيا كانت المؤسسة خاصة أو عامة فأن هدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق الربح، من أجل توجيه طاقاتها لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا فأن دراسة الأداء المالي وتقيمه يعد أداة رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الاستراتيجيات وترشيد استخدام الموارد المتاحة.

- يمثل الأداء المالي الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة، وبالتالي فأن الأداء المالي الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ويظهر كشرط أساسي وإجباري للمساهم بصفة عامة، حيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة الأمان للمؤسسة ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والاستثمارية.

- يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكيا إذا أن النجاح في انجاز أهداف المؤسسة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

وبشكل عام يمكن القول أن أهمية الأداء المالي هي تقييم كل من: ربحية المؤسسة، سيولة المؤسسة تطور نشاط المؤسسة، مديونية المؤسسة، تطور توزيعات المؤسسة، تطور حجم المؤسسة.

ثانيا: أهداف الأداء المالي: وتتمثل أهداف الأداء المالي فيما يلي:

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص:41.

1- بالنسبة للمؤسسة [1]:

- ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف على الدفع؛

- تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال.

2- بالنسبة للمستثمرين[2]:

- يمكن المستثمرين من متابعة نشاط المؤسسة وطبيعته ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية للمؤسسة ومعرفة أداءها من خلال الربحية والسيولة، ونشاط والمديونية، وتوزيعات الأسهم؛

- يساعد المستثمر على إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمنشأة لان الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية وهي [3]:

1_ المعايير التاريخية للمنشاة: وتحسب هده النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2- المعايير المطلقة: وتأخذ هده المعايير شكل ثابت لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة مثل التداول(2) مرة والنسب السريعة (1) مرة.

3- المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، خاصة وان المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فأن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه التباعد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

---

[1] محمد صالح فروم، **النمو والأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجيستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007،ص:88.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2010، ص:47.

[3] حميد العلي أسعد، **الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2012، ص:78.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي:

إن العنصر المالي من العناصر الأساسية داخل المؤسسة، من خلال التعرف على الوضعية المالية لها، لذلك فهو مصدر قوتها وبقاءها واستمرارها.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي:

وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم تقييم الأداء المالي، وقبل ذلك نتطرق إلى تقييم الأداء أولا.

أولا: مفهوم تقييم الأداء:

1- تعريف تقييم الأداء:

لقد تعددت تعاريف تقييم الأداء حيث عرف على أنه:" العملية التي يتم من خلالها التعرف على الجوانب السلبية والايجابية الخاصة بتحقيق الأهداف وانجاز معدلات الأداء المستهدفة"[1].

كما عرف أيضا انه:" تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما، وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"[2].

ومن خلال ما سبق ذكره فأن تقييم الأداء هو" تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية وماذا تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، واستغلال الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية".

2- أهمية تقييم الأداء:

لتقيم الأداء المالي أهمية بالغة وتتمثل فيما يلي [3]:

- يوفر تقييم الأداء معلومات حول سير العمليات في المؤسسة ومعدل اقترابها من تحقيق الأهداف؛
- يساهم تقييم الأداء في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، وكذلك الاتصالات الخارجية؛
- تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول؛
- يمكن أن يوضح تقييم الأداء تحقيق أهداف اجتماعية وتقديم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى تلبية العديد من الحاجات والمطالب الاجتماعية؛

---

[1] سيد محمد جاد الرب، **استراتيجيات تحسين وتطوير الأداء**، مطبعة العشري، مصر، 2009، ص:51.

[2] عبد المليك مزهودة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[3] إبراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص:37_38.

– يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط التدريبية واختيار البرامج التدريبية المناسبة وكذلك تحديد الأقسام والأفراد الذين هم بحاجة إلى تدريب؛

– المساعدة في اندماج وانخراط الموظفين في المؤسسة.

3– أهداف تقييم الأداء: ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في[1]:

– الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛

– الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل ملائمة مستقبلا؛

– تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا مما يخلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوي أداء الوحدة؛

– الوقوف علي مدي كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛

– تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوي الاقتصاد الوطني؛

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي

1– تعريف تقييم الأداء المالي: يعتبر تقييم الأداء المالي المفهوم الضيق لتقييم الأداء حيث عرف :" تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، إي تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا"[2].

كما عرف أيضا على انه:" عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين"[3].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا استخلاص التعريف التالي:" إن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن استخدام النسب والمؤشرات المالية والحكم على الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة الأهداف المحققة والأهداف المحددة مسبقا".

2– أهمية تقييم الأداء المالي:

---

[1] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص ص،31–32.

[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء المالي مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص:3.

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في:

– تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية؛

– تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة [1].

بإضافة إلى ما تم ذكره تكمن أهمية تقييم الأداء المالي أيضا في:

– تقييم الأداء المالي يساعد على تحديد المسؤولين على الانحرافات؛

– خلق جو تنافسي بين مصالح وإدارات المنشأة، مما يودي إلى تحسين أداءها؛

– اكتشاف الثغرات والقرارات الخاطئة لاتخاذ الإجراءات الصحيحة؛

– معرفة اتجاه سير المؤسسة.

3– أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

كل المؤسسات تهتم بتقييم الأداء المالي وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

– تقديم المعلومات: وذلك من خلال توفير معلومات عن النتائج التي تحققها المؤسسة ووضع وضبط السياسات والإجراءات المستقبلية.

– ترشيد عملية التخطيط: من خلال تقديم البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى كفاءة التنفيذ، وأسباب الفشل وطرق علاجها من أجل تحسين التخطيط وتحديد الأهداف المستقبلية؛

– تشجيع الأداء الداخلي: حيث يمكن تقييم الأداء المالي من معرفة نقاط الضعف ومعالجتها ومعرفة نقاط القوة ومواصلة تطبيقها وتحسين وتطوير الأداء والقدرات؛

– بيان القيمة الاقتصادية للمؤسسة: تقييم الأداء المالي للمؤسسة يساهم في معرفة مدى مساهمة المؤسسة في القطاع التي تنشط فيه، وتحقيق أهدافها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: كيفية تقييم الأداء المالي:

سوف نتطرق في هدا المطلب طرق تقييم الأداء المالي وذلك باستعمال المؤشرات والنسب المالية وقبل هدا سوف نتطرق إلى ماهية التحليل المالي ومصادره أو بعبارة أخرى مصادر المعلومات للقيام بعملية التحليل المالي عن طريق المؤشرات والنسب المالية.

[1] عصام عباسي، مرجع سبق ذكره،61.

أولا: ماهية التحليل المالي:

إن للتحليل المالي علاقة بحاجة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، لمعرفة مسارها وتطورها، واستعمال التحليل المالي كأداة لدراسة الماضي ومقارنته بالحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل، ووضع السياسات وضبط الإجراءات واتخاذ القرارات.

ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة بين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة [1].

1- تعريف التحليل المالي:

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي:" بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هده العناصر وحجم وأثر هده التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هده المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة [2].

وعرف أيضا " وسيلة أساسية للمؤسسة وذلك للتحاور مع محيطها ليس فقط ماليا بل كذلك صناعيا وتجاريا"[3].

ويمكن تعريفه انه:" مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة وتقييم للمؤسسة".

2- أهمية التحليل المالي:

لتحليل المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكل الأطراف ذات الصلة بها، وتتمثل فيما يلي [4]:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛

---

[1] فهمي مصطفي الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص:2.

[2] محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:12.

[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:15.

[4] فهمي مصطفي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:3.

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3- أهداف التحليل المالي:

أن الهدف من التحليل المالي هو تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا، وذلك للاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي وتحديد مواطن القوة والضعف لهده المؤسسات، وتتمثل أهداف التحليل المالي حسب الجهات المستفيدة من التحليل فيما يلي:

3-1 :الأهداف الخاصة بالمؤسسة: وتتمثل في[1]:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛
- تقييم نتائج الاستثمار والتمويل؛
- تحديد مختلف الانحرافات في أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة إمام الشركة التي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

3-2: الأهداف الخاصة بالمتعاملين مع المؤسسة: وتتمثل في [2]:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القرض.

4- أنواع التحليل المالي:

---

(1) عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص:21-22.

(2) ناصر دادي عبدون، **تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي**، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص:12.

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي وهما:

4-1 تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسب المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، كما يوفر التحليل المالي سمة ديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة سنوات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس [1].

4-2 التحليل المالي باستخدام النسب

يعتبر هدا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذا تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ويمكن لهده المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها[2].

ثانيا: مصادر معلومات التحليل المالي:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات عملية التحليل المالي، وتتمثل مصادر هده البيانات والمعلومات في:

1- المصادر الخارجية:

وهي كل البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة وتشمل ما يلي:

- البيانات والمعلومات التي تصدرها أسواق المال ومكاتب السمسرة؛
- معلومات يتم الحصول عليها من الصحف والمجلات؛
- معلومات وبيانات يتم الحصول عليها من طرف العملاء (المصادقات)؛
- معلومات يتم الحصول عليها من المكاتب الاستشارية.

2- المصادر الداخلية:

---

[1] فهمي مصطفي الشيخ ، مرجع سبق ذكره، ص:5.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:8.

وتتمثل في البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، وتتمثل في القوائم المالية والبيانات والسجلات المحاسبية، وتتمثل القوائم المالية في:

2-1: قائمة المركز المالي(الميزانية):

- **تعريف الميزانية:** لقد عرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية:" عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة ومحددة، وتعكس هده القائمة الوضع المالي لهده المؤسسة بما يتفق والمبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها"[1].

ويمكننا القول أن:" الميزانية عبارة عن جدول يوضح أصول وخصوم المنشأة في نهاية السنة المالية ويتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية معينة".

2-2: جدول حسابات النتائج:

- **تعريف جدول حسابات النتائج:** وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"[2].

ويمكننا القول أنه: "عبارة عن جدول يوضح الإيرادات التي حققتها المنشأة خلال السنة المالية، ومقابلتها بالمصاريف التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات".

2-3: قائمة التدفقات النقدية:

تعريف قائمة التدفقات: حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية:" عبارة عن كشف يزود مستخدمي القوائم المالية بأساس سليم لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، وحجاتها في استخدام هده التدفقات النقدية، فهي تقدم وتوفر معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها والتي تصنف إلى أنشطة تشغيلية وتمويلية واستثمارية"[3].

كما يمكننا تعريف قائمة التدفقات النقدية:" عبارة عن بيان يوضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى المنشأة خلال السنة المالية، مع بيان مختلف التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة"

---

[1] حماد طارق عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص:111.

[2] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص:24.

[3] حماد طارق عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص:147-148.

2-4: قائمة التغير في الأموال الخاصة:

فقد عرفها النظام المحاسبي المالي:" تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية"[1].

كما يمكننا تقديم التعريف التالي لجدول التغير في الأموال الخاصة:" هو بيان ملخص يعرض نتيجة الدورة وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة إلى الأموال الخاصة، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات والقسائم والحصص وتغيرات رأس المال".

2-5: الملاحق:

الملاحق:" عبارة عن وثائق تحتوي على معلومات تساعد المهتمين على فهم العمليات المدرجة في القوائم المالية (القوائم السابقة الذكر)، وتتضمن الملاحق معلومات هامة تؤثر على حكم الأطراف المهتمة بالمؤسسة ووضعياتها المالية ونتائجها".

ثالثا: طرق تقييم الأداء المالي:

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المحلل عند تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

1- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

مفهوم النسب المالية:

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في الكثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة [2].

وتم تعريفها على أنها:" عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر"[3].

---

[1] المادة 250 من القرار المؤرخ في 23 1429 لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع نفسه، ص:26.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص:44.

[3] يوسف حسون عتاب، **تقييم كفاءة معايير الأداء المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري**، مذكرة ماجيستر، جامعة تشرين، سورية، 2007، ص: 84.

تهدف طريقة النسب المالية إلى تحديد معايير، يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء شركة ما حيث تتم مقارنة قيم نسبها مع قيم معيارية، ويمكن أن تكون القيم المعيارية لشركات تمارس نفس النشاط، أو لشركات معينة منافسة نرغب بمعرفة موقع الشركة بالنسبة لها، أو لشركة نموذجية يفضل الاقتداء بها.

وتتمثل أنواع النسب المالية فيما يلي:

1- نسب السيولة:

تقيس نسبة السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه التزامات، وترتبط هده النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق [1].

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سدادا التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية [2].

ومن أجل ضمان سيولة المنشأة يجب أن تكون سرعة تحويل الأصول الثابتة إلى نقدية في تواريخ استحقاق الديون القصيرة الأجل، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

1-1: نسبة التداول: وتبين هده النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة خلال فترة زمنية قصيرة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فأنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية القصيرة الأجل وان يكون لدى المنشأة القدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا مع ضمان استمرار النشاط، وقد تم تحديد معيارا عاما لنسبة التداول وهو (2/1) أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة [3].

1-2 نسبة السيولة السريعة:

---

[1] عاطف وليم أندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:95.

[2] محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:71.

[3] المرجع نفسه، ص:72.

وتقيس نسبة سيولة المؤسسة بعد طرح المخزون السلعي الأقل سيولة من مجموع الأصول المتداولة وتحسب نسبة السيولة السريعة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

ويعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت التي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه [1].

ولقد جرى العرف على اعتبار نسبة (100%) أو (1/1) نسبة مرضية وملائمة بشكل عام على أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من أصول المتداولة التي يمكن تحويله إلى نقدية في فترة قصيرة نسبيا لسداد ما يستحق من التزامات [2].

1-3 نسبة السيولة الجاهزة:

وتقيس نسبة الأصول المتداولة التي بحوزة المؤسسة من النقديات والأوراق المالية القصيرة الأجل وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{نقديات الصندوق والبنك + أذونات الخزينة المركزية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص:45.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:159.

وتظهر هده النسبة النقدية المتاحة للمنشأة في لحظة معينة لتسديد التزامات القصيرة الأجل، وهده النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط [1].

ويعتمد في هده النسبة على النقدية فقط لان من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الزمنية لتسويق المخزون وتحويله إلى سيولة جاهزة وكذلك بالنسبة إلى القيم غير الجاهزة تحولها إلى سيولة وهدا يؤدي إلى فقدان سمعتها ومكانتها في السوق.

ان ارتفاع هده النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية [2]:

- تراجع نشاط المؤسسة؛
- نقص تجديد الاستثمارات؛
- فائض في النقديات غير مستغلة وعرضه للتدهور في القيمة.

- ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال بين 30٪ إلى 50٪ و 20٪ إلى 30٪ على الترتيب.

2- نسبة النشاط:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات أو مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، كما أنه يمكن النظر إلى بعض هده النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدينة، ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المنشأة، أي قدرة المنشأة على تحويل الذمم المدينة والمخزون إلى سيولة نقدية في الوقت المناسب [3].

وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:

2-1 معدل دوران إجمالي الأصول:

يوضح أو يقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتشير هده النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام جميع الموجودات لتحقيق هدفها من المبيعات، وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات بل يختلف هدا المعدل من

---

[1] محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص:46.

[3] فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،2013، ص:39.

صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فادا وجدا لدينا معدل عام للصناعة فانه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

2-2 معدل دوران الأصول الثابتة:

وتقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة ومعرفة قيمة المبيعات التي تم الحصول عليها من خلال استثمار كل وحدة نقدية في الأصول الثابتة، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

إن الهدف من معدل دوران الأصول الثابتة هو معرفة مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة فادا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمنشاة يفوق مثليه على مستوى الصناعة فأن ذلك يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثليه على مستوى الصناعة، فأن هدا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول أو المبالغة في الاستثمار فيها [1].

2-3 معدل دوران الأصول المتداولة:

ويقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لان انخفاض

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:311.

معدل الدوران ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقرر لها اقتصاديا، أما ارتفاع هدا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في أصولها المتداولة [1].

2-4 معدل دوران المخزن:

ويقيس هدا المعدل كفاءة المنشأة في إدارة أصولها من المخزنات ومدة الاحتفاظ بها، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{مخزون أول المدة + مخزون أخر المدة}}{2}$$

فمعدل الدوران المخزون هو عدد المرات التي يتم فيها تداول كل وحدة مستثمرة في المخزون من تاريخ الشراء إلى تاريخ البيع.

أو بعبارة أخرى لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فقرة معينة، ويجب مقارنته مع شركات مماثلة في نفس القطاع، هدا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث أن وجود فائض في المخزون يمثل استثمارا بعائد صفر، كما انه يعرض الشركة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد [2].

---

[1] عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص:98.

[2] فهمي مصطفي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:62.

2-5 معدل دوران الذمم المدينة:

ويقيس عدد مرات التي يتحول فيها المبيعات إلى ذمم مدينة (مبيعات أجلة)، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$$

وتوضح عدد مرات إصدار الذمم المدينة والتي تستوفي في السنة الواحدة بمعنى أخر كلما زادت هذه النسبة كان واضحا أن المنشأة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفي هذا الائتمان بشكل متواصل وانه كلما زادت المبيعات السنوية الآجلة كلما زادت الذمم المدينة [1].

2-6 متوسط مدة التحصيل:

وتهدف إلى معرفة عدد الأيام التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل الحسابات المدينة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط مدة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

أن متوسط فترة التحصيل تشير إلى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هده الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هده الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوا الفرص ربما يؤدي إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية [2].

2-7 معدل دوران الذمم الدائنة:

وتقيس سرعة المؤسسة في تسديد ديونها القصيرة الأجل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

---

[1] حميد العلي أسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[2] فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم الطالب، **مبادئ المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص:133.

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

الذمم الدائنة= الموردون + أوراق الدفع

وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الذمم المالية مؤشرا من مؤشرات السيولة لقدرة هدا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الذمم الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات المستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة نقص في السيولة السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل [1].

2-8 متوسط فترة السداد:

وتعبر عن الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ التسديد، وكلما زادت الفترة يدل على تأخر الإدارة في التسديد، والعكس في حالة الانخفاض فيها يعبر عن توفر السيولة وعن عملية التسديد، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

وهي الفترة التي يستغرقها سداد الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هده المدة في مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة متعثرة في السداد [2].

3- نسب التمويل:

وهي النسب التي تقيس درجة مديونية المشروع وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والمالكين) معرفة مصير مديونيتها وقدرة المشروع على تسديد الالتزامات المالية التي يتحملها تجاه الغير وكذلك تبين

(1) اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

(2) فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

هذه النسبة مدى مساهمة الأموال من مصادر خارج المشروع في تمويل استثمارات المشروع وتوضح لنا العلاقة بين رأس مال المشروع والالتزامات المترتبة عليه وتعرض في نهاية درجة الخطر المالي وبذلك فان نسب التحليل المالي التي تقيس المديونية تبين للدائنين درجة الأمان التي تتمتع بها مديونياتهم وقدرة المشروع على الوفاء بهده الديون ويمكن قياس نسب المديونية من المؤشرات التالية:

3-1 نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة المديونية وتقيس مدى مساهمة الالتزامات (الديون) في تمويل الأصول، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتظهر هده النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي واتجاه هده النسبة لارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبئ الفوائد، وفي هده الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد المذكورة، ومع ذلك فان ارتفاع هده النسبة بشكل يزيد عن 50٪ يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي [1].

3-2 نسبة المديونية الكاملة:

وتسمى أيضا مجموع القروض (الالتزامات) إلى حقوق الملكية وتقيس هده النسبة مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها بالنسبة إلى حقوق الملكية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{مجموع التزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100$$

وتظهر هده النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس إجمالي الديون إلى حقوق الملكية وبقدر ما تكون هده النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابيا ويجب ألا تتجاوز هده النسبة الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا

[1] محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

سلبيا ويفقد المنشأة استقلالها المالي وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهدا يعني أن إجمالي الديون تساوي حقوق الملكية، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ ايجابيا [1].

3-3 نسبة التمويل الدائم إلى الأصول الثابتة:

وتقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

ويقصد بالأموال الدائمة مجموع الأموال الخاصة والتزامات الغير جارية، حيث تساعد هده النسبة في تحديد نوع التمويل المطلوب فادا كانت منخفضة فهدا يعتبر مؤشر على انخفاض مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة اللجوء إلى الاقتراض في تمويل أي أصول ثابتة جديدة، أما إدا كانت هده النسبة مرتفعة فهدا يعتبر مؤشر على ارتفاع مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الأموال الدائمة لتمويل أي أصول ثابتة إضافية [2].

3-4 نسبة التمويل الخاص:

وتقيس مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

توضح هده النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هده النسبة أكبر من الواحد كلمت ذل ذلك على استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهده الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح [3].

---

[1] محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:57.

[2] رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص:212.

[3] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

4- نسب الربحية:

هناك العديد من مقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المنشأة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمار المالكين أو حقوق الملكية، كما تعتبر هده النسب من أدوات التحليل المالي البالغة الأهمية والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي وتحقيق مبدأ استمرارية المنشأة، كما تعتبر هذه النسب من المقاييس الرئيسة لكفاءة التسيير، ويمكن دراسة نسب الربحية من خلال:

- دراسة ربحية الأموال المستثمرة.
- دراسة ربحية المبيعات.

1- دراسة ربحية الأموال المستثمرة: وتتمثل أهم نسب ربحية الأموال المستثمرة في:

1-1 معدل العائد على الأموال المستثمرة:

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس إنتاجية الأصول، أي توضح ربحية كل دينار من الأموال المستثمرة في المؤسسة، وتخص الأصول العاملة فقط أو التي تساهم في توليد الربح، ويتم رفع هذه النسبة بزيادة صافي الربح إلى المبيعات أو نسبة المبيعات إلى الأصول (معدل دوران الأصول) أو الزيادة معا.

1-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

وتقيس العائد الناتج عن استثمار الأموال الخاصة بالملاك (رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة)، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابيا وتهم هذه النسبة مالكي المنشأة(المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم من خلال النتيجة المحققة، والطبيعي أن

يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون [1].

2- دراسة ربحية المبيعات: وتتمثل أهم نسب ربحية المبيعات في:

2-1 نسبة ربحية المبيعات: وتبين هده النسبة كفاءة الإدارة في التعامل مع تكاليف مبيعات والمصروفات المرتبطة بها، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة العائد الذي يولده كل دينار من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك جيدا بالنسبة للمؤسسة.

2-2 نسبة مصاريف التشغيل:

وتوضح المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع التكاليف التشغيلية، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتضم مصاريف التشغيل المصاريف الإدارية ومصاريف البيع والتوزيع وتبين مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي، وهو مؤشرا سلبيا إذا لم يمكن هناك ما يبرره، ويمكن للمحلل المالي أن يحكم على اتجاهات هذه النسبة من خلال مقارنتها بمثلها في المنشآت ذات الطبيعة المماثلة [2].

2-3 نسبة مجمل الربح:

وتوضح هذه النسبة الربح أو الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

---

[1] محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2006، ص:141.

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب [1].

2- تقييم الأداء المالي عن طريق التوازنات المالية:

لتوازن المالي أهمية كبيرة في المؤسسة، وذلك من خلال الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزامات وتدنية المخاطر، وكذلك توجيه السيولة النقدية إلى التوظيفات القصيرة والاستثمارات الطويلة الأجل، لتنمية إيرادات المساهمين والملاك وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

1- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة [2].

ويتم حساب رأس المال العامل وفق كما يلي:

من أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: هو ذلك الفائض من الأصول المتداول بعد تغطية الديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

2-أنواع رأس المال: وينقسم إلى:

أ- رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل في مجموع الأصول المتداولة(قيم الاستغلال، القيم غير المحققة القيم الجاهزة).

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة

---

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب ابو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2006، 93.

[2] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2010، ص:49.

ب- رأس المال العامل الصافي: وهو الفائض من الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة (نفسه رأس المال العامل).

ج- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

د- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون المستخدم في تمويل الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون، أو = ر م ع الصافي – ر م ع الخاص

3- الحالات الممكنة لرأس المال العامل: وتوجد هناك ثلاث حالات وهي:

3-1 رأس المال العامل الصافي موجب FR > 0: في هذه الحالة المؤسسة استطاعت تمويل كل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، أي حققت فائض ماليا لتغطية احتياجاتها المتبقية وهذا يذل على أنها متوازنة ماليا.

3-2 رأس المال العامل الصافي سالب FR < 0: في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية حيث جزء من هذه الأموال الدائمة غير كافي لتمويل جميع الاحتياجات الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل [1].

3-3 رأس المال العامل الصافي معدوم FR = 0: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة تغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة[2].

4- الاحتياج في رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لا يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات [3].

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006، ص: 69.

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص:62.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص ص:33-34.

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

أو

احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

5- تغيرات احتياجات رأس المال العامل: وتتمثل فيما يلي[1]:

5-1 احتياج رأس المال العامل الموجب: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدير قيمة المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

5-2 احتياج رأس المال العامل السالب: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

5-3 احتياج رأس المال العامل معدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

6_ الخزينة: تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة [2].

الخزينة = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

7- الحالات الممكنة للخزينة: وتتمثل في[3]:

7-1 الخزينة الموجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

---

[1] عصام عباسي، مرجع سبق ذكره، ص:76.

[2] ناصر دادي عبدون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[3] عصام عباسي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

2-7 الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجا إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

3-7 الخزينة الصفرية: إذا كانت الخزينة الصفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

3- الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي: أدت التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة الإعمال إلى إضافة أساليب أخرى حديثة وتتمثل في:

1- القيمة الاقتصادية المضافة: أن القيمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي هي خلق الثروة وتستخدم كمؤشر لتقييم الأداء السنوي للمؤسسة، ويتم حسابها كما يلي:

القيمة الاقتصادية المضافة = الأرباح بعد الضريبة – تكلفة الأموال بعد الضريبة

أو

ق ا م = الإيراد قبل الفائدة والضريبة (1- معدل الضريبة) – (إجمالي رأس المال)(تكلفة الأموال كنسبة مئوية)

القيمة الاقتصادية هي القيمة الإنتاجية التي أضافتها وحدة اقتصادية معينة وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في خلق الناتج القومي، أي أن الذي أضاف هذه القيمة هي وحدة اقتصادية معينة وليست منعزلة عن الوحدات الأخرى وإنها جزء من الاقتصاد القومي الذي يمتد ليشمل الوحدات الاقتصادية العاملة في المجتمع كافة التي تتبادل المنافع مع بعضها البعض مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك الجزء له موارده الخاصة به دون غيرها، ولذلك فان القيمة الاقتصادية المضافة تمثل ما أضافته العملية الإنتاجية من قيمة المستلزمات الوسطية والخدمات المشترات لتحويلها إلى منتجات تامة الصنع [1].

وتمثل الثروة الحقيقة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها" فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها"، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية، وهي الفرق بين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسطية من السلع والخدمات التي تحصلت

[1] فارس ناصيف الشبيري ، غسان سالم الطالب، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لان الاعتماد على رقم الإعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أننا قد تحصلنا على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسطية قليلة، وبالتالي فذلك يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج وتتوزع القيمة المضافة إلى مجموع عوائد [1]:

- عوائد اليد العاملة في شكل أجور وما يتبعها؛
- عوائد الدولة في شكل ضرائب ورسوم؛
- عوائد المقرضين في شكل أعباء مالية؛
- عوائد المساهمين في شكل أرباح موزعة؛
- عوائد المؤسسة في شكل: _ أرباح غير موزعة؛

_ اهتلاكات ومؤونات.

2- القيمة السوقية المضافة: من أجل تعظيم الثروة يجب على إدارة المنشأة أن تتمتع بكفاءة عالية في إدارة مواردها النادرة ، وهذا ما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة إلى المنشأة، ويتم حسابها كما يلي:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

أو

ق س م = (عدد الأسهم المصدرة) (سعر السهم) – (حقوق الملكية للمستثمرين)

أي القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قيل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شاملا في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة [2].

وتكون قيمة سوقية موجبة مضافة للمنشاة إذا كانت النتيجة موجبة، أما إذا كانت النتيجة سالبة فيذل ذلك على نقص أو تدهور قيمة المنشأة.

(1) مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

(2) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:263.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي:

من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة والاستفادة منه، هناك منهجية أو مجموعة من الخطوات على المحلل المالي إتباعها، وذلك حتى يتمكن من انجاز هدا العمل بدقة وبكفاءة عالية وتتمثل في [1]:

1- تحديد أهداف التحليل المالي: إن هده الخطوة تتعلق بالأهداف التي يرغب تحقيقها المستفيد من عملية التحليل، إذا أن أهداف الاستثمار والمستثمرين تختلف عن أهداف الإدارة وهي بدورها تختلف عن أهداف المقرضين للمشروع، ويتطلب من المحلل المالي تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها بدقة لأنها ترتبط بطبيعة المهمة واختيار الأدوات والوسائل المناسبة للوصول إلى عرض التقرير بما يشبع حاجة المستفيد من عملية التحليل، وفي الوقت نفسه يتجنب المحلل الأعمال غير المطلوبة، ويتطلب من المحلل تكوين مجموعة من الأسئلة تتلاءم مع هدف التحليل والقيام بالإجابة عليها بدقة.

يجب تحديد الهدف من التحليل وهدا بقرار من إدارة المنشأة فمثلا توريد التقييم المالي لنهاية السنة أو إجراء التحليل لمعرفة هل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية أو قياس نشاط المؤسسة وغيرها من الأغراض، وذلك لتستفيد منها أطراف المهتمة.

2- تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي: ويقصد بذلك العناصر التي ستشملها عملية التحليل المالي وفيما إذا يشمل التحليل جميع الوحدات المكونة للمشروع أو يتم اختيار وحدات معينة، مع تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي، وعند اختيار المعايير يتم تحديد طبيعة هذه المعايير والمقاييس المستخدمة للمقارنة مع النتائج التي سيتوصل إليها المحلل المالي بما يتلاءم مع هدف التحليل.

3- اختيار أدوات التحليل المناسبة للهدف: تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي، والتأكد من دقة وسلامة وشرعية هده المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملائمتها له، مع تحديد طبيعة البيانات من المعلومات اللازمة والضرورية سواء كانت من داخل بيئة المشروع أو من خارجها وهل هي محاسبية، مالية، إحصائية، هندسية.

4- التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها: إذا أن مشكلة القياس المحاسبي من اخطر المواضيع التي تواجه المحلل المالي، ولذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معتمدة من قبل مراجع قانوني مؤهل عمليا وعلميا وذو خبرة، مع ذلك على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من تطبيق المبادئ المتعارف عليها، محليا إذا كانت المقارنة محلية ودوليا أو مطابقة لنفس الدول التي يتواجد ضمنها المشروع محل المقارنة، وعند اكتشاف مخلفات محاسبية يتطلب من المحلل المالي أن يدخل التعديلات اللازمة على

---

[1] دريدر كامل الشبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 55- 57.

القوائم المالية ويجعلها معبرة بصدق عن حقيقة أعمال المشروع، وأن تعذر عليه القيام بذلك يقوم بالا فصاح عن هده الحقائق ويضعها أمام المستفيدين من عملية التحليل المالي.

5- إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل: ويقصد بذلك تبويب العناصر أي الأرقام المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم عناصر متجانسة، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة بصورة دقيقة، وهذا يستلزم القيام بتعريف واضح للمصطلحات المكونة للعناصر المتكونة منها القوائم المالية، بحيث تجعل هذه العناصر تعكس حقيقة الأنشطة والإحداث الاقتصادية والمالية والتشغيلية، مع التأكد من ثبات هذا التبويب من سنة إلى أخرى، وترتيب هده الحقائق بشكل مبسط لتسهيل قراءتها وفهم مدلولاتها فمثلا أن حساب السحب على المكشوف في البنك يبوب محاسبيا في مجموعة الخصوم المتداولة، ولكن المحلل المالي يعيد عرض العنصر المذكور ضمن مجموعة الموجودات المتداولة ولكن مطروح منها، فمن الناحية الرقمية يتماثل الموقفان ولكن من زاوية التحليل المالي فان الهدف معرفة الرقم الدقيق عن كل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فإذا كانت الأصول المتداولة 100000 دينار والخصوم المتداولة 60000 دينار من ضمنها سحب على المكشوف 5000 دينار، فان المحلل المالي يعيد تبويب الخصوم المتداولة بالشكل التالي: 100000 – 5000 = 95000 دينار

ويعيد تبويب الخصوم المتداولة بالصورة التالية: 60000 – 5000 = 55000 دينار.

6- وضع خطة العمل واختيار أدوات التحليل المالي المناسبة: أن وضع خطة عمل شاملة ومحددة أمر ضروري لإنجاز عملية التحليل، وتتضمن الخطة وقت انجاز عملية التحليل لأهميته في اتخاذ القرار، ولكون الظروف المالية في تغير متسارع مع تحديد الاحتياجات النوعية والكمية من البيانات والمعلومات يجب تحديد مستوى الكفاءة والقدرة على تنفيذ الوجبات، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية المعلومات والبيانات المتوفرة والمقاييس والهدف من عملية التحليل وإمكانية المحلل وخبرته، فلا بد من اختيار المؤشرات التي تتلاءم مع الهدف من عملية التحليل ولابد من تحديد الأهمية النسبية ووزن كل مؤشر والتركيز على أدوات محددة عند بداية التحليل، وعند الحاجة إلى أدوات أخرى يتم التوسع بإضافة أدوات تحليل جديدة للوصول إلى تحليل علمي دقيق للمشروع، ولمعرفة التغيرات التي طرأت على عناصر القوائم المالية ومدى التقدم أو التراجع يتم استخدام طريقة البيانات المالية لسنوات مختلفة، ولتفادي عيوب هذه الطريقة يتم اختيار طريقة مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى الرقم القياسي، ولمعرفة مصادر واستخدامات الأموال يتم تحليل هيكل المشروع ومعرفة كل بند من بنود الأصول والخصوم وكيفية توزيع مصادر الأموال بين مختلف عناصر الخصوم من حيث كونها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو استخدامات متداولة أو ثابتة ويمكن استخدام قائمة التدفق النقدي لتحديد صافي التدفقات النقدية، لمعرفة العلاقة بين بنود القوائم المالية يتم التحليل المالي باستخدام

النسب المالية، ولتحديد حجم المبيعات وسعر الوحدة الواحدة ومقدار الإيرادات التي يحققها المشروع والأرباح يتم استخدام نقطة التعادل.

7- تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل: لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الانحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها.

8- الاستنتاجات والتوصيات: القيام بعرض الاستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الاستنتاجات بطبيعة والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضها وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة واستقرائها ومعرفة ما ورائها والاطلاع المفصل على أنشطة المشروع وتحديد العناصر الأهم منها واقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعلمية، وأن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي:

نظرا للتطور الذي شهادته وظيفة التدقيق الداخلي مند نشأته وتطور دوره مع التطور التاريخي له من وظيفة رقابية والتي تتمثل في كشف الغش والأخطاء من الناحية المالية والمحاسبية إلى الوظيفة التشغيلية وتقديم الاستشارات الإدارية مما جعله يقدم مساعدة ذات أهمية كبيرة في تحسين الأداء الإداري والمالي للمؤسسة، حيث أصبح التدقيق الداخلي قسما مستقلا داخل المؤسسة وتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والخبرة اللازمة للممارسة المهنة، كما عرفت مهنة التدقيق الداخلي انتشارا واسعا في مختلف المؤسسات وذلك لتعقد نشاطاتها وكبر حجمها وحاجة المساهمين من أجل حصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية لذلك فأن للتدقيق الداخلي دورا هاما داخل المؤسسة واستمرار نشاطها وتحسين أداءها المالي.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

أولا: نظام الرقابة الداخلية:

إن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر من أهم عناصر الرقابة الداخلية، وينحصر دوره في اختبار مدى التزام بالإجراءات الرقابية، كما يعمل مجلس الإدارة على جعلها نظاما فعلا، ويعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم الخطوات التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي، حيث يقوم فريق التدقيق الداخلي بتقييمها ومعرفة مدى التزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة، أي يتم التأكد من الوجود الفعلي للنظام وجودته وفعاليته داخل المنشأة، وتحديد نقاط قوته وضعفه، وفي النهاية يتم تقديم التوصيات ومتابعة تنفيذها، وذلك كما أشر المعيار الدولي رقم 2120 أنه يجب على المدقق الداخلي أن يساعد في وضع آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاءة تلك الآليات.

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي يسمح باكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ثم تأكد من تطبيقها فعلا للنقاط القوة، ومن خلال التوصيات والاقتراحات المقدمة يتم معالجة نقاط الضعف، ما يؤدي هذا إلى تحسن وتطور المؤسسة وزيادة فعاليتها وقدرتها على التحكم والسيطرة مما يجعلها قادرة على التنافس في القطاع الناشطة فيه وتحقيق أهدافها، وذلك لان تحقيق أهداف المنشأة مرتبط بنظام الرقابة الداخلية، أي يتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بما يتماش مع تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف المؤسسة.

والرقابة الداخلية عبارة عن خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات بهدف حماية الأصول وضمان دقة وصحة البيانات وزيادة الإنتاجية والسير الجيد وفق لسياسات الموضوعة، ومن خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي فأن التدقيق الداخلي يساهم بإضافة قيمة للمؤسسة وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية للأهداف التي وجدت من اجلها، وكذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي ومتابعة تنفيذها.

كما تعد لجنة التدقيق * أحد محاور الارتكاز الهامة لآليات رفع درجة كفاءة مهنة التدقيق الداخلي ووجود هذه اللجنة يدعم استقلال المدقق الداخلي وكذلك وجودها يشكل ضمانات لالتزام إدارة المؤسسة بتنفيذ توصيات المدقق الداخلي [1].

كما تظهر أيضا أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، أن المدقق الداخلي والخارجي يعتمدان على نظام الرقابة الداخلية عند تدقيق عمليات المؤسسة خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم وذلك باعتماده على العينات الإحصائية ويعتمد في ذلك على تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: إدارة المخاطر:

لقد تعددت المخاطر المتعلقة بالمؤسسة من مالية ومادية وتشغيلية، ولكن مع التطورات الحاصلة فان إدارة المخاطر تعمل على التنبؤ بهده المخاطر ومحاولة منعها أو التقليل منها والحد من أثارها السلبية، أي أن إدارة المخاطر مصممة لتحديد الحوادث المحتملة التي يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الشركة.

* لجنة التدقيق: عبارة عن مجموعة من الأعضاء من مجلس الإدارة، وبكون أعضاءها مستقلين من غير تنفيذيين، وتمتلك السلطة للقيام بمهامها، منها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى الإدارة، مراجعة خطة التدقيق ونتائجه، وكذا مراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية.

[1] يوسف سعيد المدلل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-100.

تعتبر إدارة المخاطر جزء مركزي لأية إدارة استراتيجية بالمنظمة فهي عملية تقوم عن طريقها المنظمة بتحديد درجة المخاطر المرتبطة بأنشطتها والهدف الذي يحقق الفوائد المتعلقة لكل نشاط باستخدام محفظة الأعمال والأنشطة [1].

– **تعريف إدارة المخاطر:** فقد عرفتها لجنة coso على أنها:" عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارات وكل الإفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة من طرف المنظمة، ومصممة لتحديد الإحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة المخاطر، ليكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف"[2].

كما عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها:" هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقيم وتقرير الاستجابات، والفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف"[3].

–**عمليات إدارة المخاطر:** إن إدارة المخاطر تساعد في حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة، وذلك عن طريق دعم ومساندة أهداف المنظمة عن طريق [4]:

– إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم والثبات؛

– تحسين عملية اتخاذ القرارات، والتخطيط، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية، وفهم منظم لطبيعة الأنشطة، ووضع خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات؛

– تساهم في تحقيق الاستخدام الكفء وتحديد وتوظيف رأس المال والموارد المتاحة بالمنظمة؛

– تقليل التقلبات في المناطق غير الرئيسية بالإعمال؛

– حماية الأصول وتعزيز الصور الذهنية للمنظمة؛

– تطوير الكفاءة التشغيلية.

3– أنواع المخاطر داخل المنشأة:

هناك مجموعة من المخاطر تتعرض لها المؤسسة، ومن الواجب عليها تحديدها، ويمكن تصنيفها كما يلي[5]:

3–1 مخاطر إستراتيجية (stratégie risk): وتتضمن المستهلكين، والسمعة، والبيئة، والثقة المستثمرين.

---

(1) سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، 2015، ص: 2.

(2) محمد درويش عبد الناصر، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني سويف، مصر، ص:51.

(3) المرجع نفسه، ص: 52.

(4) سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص:5.

(5) aperçu sur l'audit, voir le site: www.cibeg.com, consulter le 20/02/2016.

3-2 مخاطر تشغيلية (operational risk): هي عبارة عن التهديدات التي تضر بالأعمال مثل المخاطر المالية، مخاطر تشغيل، مخاطر أنظمة المعاملات، مخاطر حماية الأموال، مخاطر محاسبية، مخاطر تكنولوجية، مخاطر الموارد البشرية، مخاطر البائعين.

3-3 مخاطر الدائنين (credit risk): تتمثل في مخاطر عدم السداد من المستهلكين، والبائعين، أو أية أطراف أخرى.

3-4 مخاطر قانونية (legal risk): تمثل مخاطر التهديدات من التقاضي، عدم الالتزام التعاقدي، أو الالتزام باللوائح، والانتهاكات أو غير التوافق مع القوانين، والقواعد أو المعايير الأخلاقية.

3-5 السوق (market risk): تتمثل في التهديدات الناتجة عن التغيرات في الأسعار، معدلات الفائدة وأسعار الصرف... وغيرها.

4- تقييم المخاطر: ويقصد به ترتيب المخاطر من حيث درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه إلى مخاطر مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، على أن يتم ذلك من خلال مقارنة المخاطر المحتملة بمعايير مخاطر الشركة المقبولة، لترتيب الأولويات على نحو يسهل معالجة كل خطر بطريقة ملائمة [1].

5- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

يعرف التدقيق الداخلي في ظل مدخل إدارة المخاطر على أنه نشاط تقويمي واستشاري ويوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، على أن مخاطر المنشأة تدار بفعالية من ناحية، وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ويلعب التدقيق الداخلي دورا جوهريا في إدارة المخاطر من خلال توفير أسلوب ضبط ومنهج للتقييم المستمر والمساهمة الفعالة في تحسين إدارة المخاطر بالمنشأة، ويتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة تشمل كل من الفحص، التقييم، التقرير والتوصية، بتحسين كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر بالمنشأة، وهدا ما أكده المعيار الدولي للأداء المهني للتدقيق الداخلي رقم (2120) الصادر عن معهد المدققين الداخليين سنة 2010، " تعزيز إدارة المخاطر للمنشأة لتحقيق ميزة تنافسية"

ويرى الباحثون أن الدور الجديد للتدقيق الداخلي في علاقته بإدارة المخاطر في كافة مراحلها وعملياتها يمثل مدخلا معاصرا يمكن تسميته " التدقيق الداخلي على أساس المخاطر" والذي يعد تطور للدور التقليدي للتدقيق الداخلي وليس بديلا عنه.

---

[1] عبد الناصر محمد درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

ومع التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي فلم يعد مقتصرا فقط على الجانب المالي والمحاسبي والتشغيلي بل تعدى إلى تقييم تحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وغيرها.

ويختلف دور التدقيق الداخلي من منظمة لأخرى، وقد يتضمن ذلك تحديدا لدور التدقيق الداخلي في بعض أو كل ما يلي:

– تركيز عمل التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالغة الأهمية والتي تحددها الإدارة، وتدقيق عمليات الإدارة عن المخاطر؛

– تسهيل عمليات تعريف المخاطرة وتقييم وتعليم العاملين عن كيفية إدارة المخاطر؛

– التنسيق بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من خلال إمدادهم بالتقارير المستمرة؛

– ولتحديد دور التدقيق المناسب وفق كل منظمة يجب أن تؤكد وحدة التدقيق أن الاحتياجات المهنية المطلوبة والتي تكفل الاستقلالية لعمل التدقيق لم يتم الإخلال بها [1].

ويعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وتصميم هيكل مناسب لإدارة المخاطر والتعامل معه بفاعلية، وهذا من خلال لجنة التدقيق الداخلي والتي تكون قادرة عن خلق الفعالية اتجاه إدارة المخاطر داخل المنظمة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية عند تقييم إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي وتتمثل في [2]:

– طبيعة ومدى مخاطر الهبوط المقبولة وفق نطاق أعمال الشركة؛

– احتمالية أن تصبح تلك المخاطر واقعية؛

– كيف ومتى تصبح المخاطر غير المقبولة من واجب الإدارة التعامل معها؛

– مدى قدرة الشركة على تقليل احتمالية التأثيرات السلبية على أعمالها؛

– مقدار التكلفة والعائد للمخاطرة المحتملة والأنشطة الرقابية التي تم اتخاذها؛

– تحديد المخاطرة المترتبة على قرارات مجلس الإدارة.

لتدقيق الداخلي دور بالغ الأهمية في إدارة مخاطر وإضافة قيمة للمنشأة من خلال العمل على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقيم إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة من أجل تحسينها وإدارة مخاطر منشأة

---

[1] سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، 24.

[2] المرجع نفسه، ص: 28.

والحد منها، ما يؤدي إلى خلق الفعالية في كل وحدات الإنتاج ومختلف الأقسام الأخرى، وهدا ما يخلق تأثيرا ايجابيا على أداء المنشأة وتحسين أداءها المالي وقدراتها على الاستمرار من خلال [1]:

– مساعدة الإدارة في رسم السياسات العامة لإدارة المخاطر بتقديم خدمات استشارية واقتراحات محددة؛

– التحقق بمدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ؛

– تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي يتم التعرف عليها لتأكد من صحة قياس هده المخاطر ؛

– تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبدء بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة؛

– رفع التقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة على أن تعد هده التقارير مرة في السنة على الأقل وكما دعت الحاجة إلى ذلك.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية:

لقد تعددت أنشطة المنشأة وتعقدها، والتي انشأت من أجل تحقيق أهداف معينة، وهدا ما جعلها تلجأ إلى إعادة مراجعة وقياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء، حيث يشكل التدقيق الداخلي عنصر هاما في قياس كفاءة وفاعلية المنشأة والكشف على معوقات العملية التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية والصمود أمام منافسة الشركات الأخرى، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أهدافها وذلك لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنشأة المختلفة، كما نصت معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها، كما يرى الباحثون أن قياس الكفاءة والفاعلية يجب إسنادها إلى المدقق الداخلي وذلك لتواجده داخل المنشأة واطلاعه على أنشطة المنشأة وإدارتها وتدقيق مختلف عملياتها.

وعرف التدقيق الفاعلية بأنه" التأكد من تحقيق عمل ما أو هدف ما بحسب الخطة الموضوعة مسبقا وهذا ما يستدعي أن تكون الأهداف التي ترغب المنظمة بتحقيقها محددة مسبقا وفي جميع الأقسام وعلى جميع أوجه النشاط"، كما عرفت تدقيق الكفاءة بأنها" التدقيق الذي يركز على التأكد من تحقيق أكبر قدر من

[1] عبد الرحمان العايب، **نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية**، ملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص:34.

المخرجات باستخدام أقل قدر من المداخلات أو الموارد بالجودة المطلوبة"[1].

وعليه فأن فحص وتقييم كفاءة وفاعلية الأداء يشمل ما يلي:

– مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها؛

– مراجعة النظم الموضوعة لتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانيين واللوائح التي تكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير؛

– مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وحدة تلك الأصول؛

– مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشي مع الأهداف الموضوعة والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

وقد أشار المجمع العربي للمحاسبة أنه لتحقيق الأهداف السابقة لابد على المدقق الداخلي أن يقوم بمراجعة شاملة لكفاءة أفراد الفريق، وجودة الإنتاج، إنتاجية القسم، التكاليف، حجم الإنتاج والعمل وجودة التقارير المالية [2].

كما أن عملية التدقيق الداخلي تتطلب استخدام المعايير الوصفية والكمية في فحص وتقييم الأداء الإداري، ويقصد بالوصفية ما يجب أن يكون عليه نوعية الأداء الإداري أما الكمية فهي المعايير التي يمكن إخضاعها للقياس العيني مثل معايير التكلفة والنسب المالية والموازنات التخطيطية.

أن قياس كفاءة وفعالية التدقيق داخل المنشأة من طرف المدقق الداخلي من شأنه أن يساهم في تحسين كفاءة وفاعلية المنشأة وأداها المالي مع تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في العمل وعدم التعرض لأي تدخلات من طرف الإدارة فهدا يعزز من عمله ويساهم في تحسين كفاءة وفاعلية المنشأة ككل.

المطلب الثالث: دور التدقيق في دعم الحوكمة :

مفهوم حوكمة:

أن التدقيق الداخلي أحد الأعمدة الهامة التي يتم من خلالها دعم الحوكمة داخل المؤسسات، كما يعتبر

---

[1] علي حجاج بكري، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الإعمال، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة الأزهر، العدد30، 2005، ص:123.

[2] محمد الصالح فروم، الياس بوجعادة، أمال كحيلة، **دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات**، الملتقي الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، ص ص:26-27.

مصطلح الحوكمة حديث النشأة وتهتم بتحديد العلاقة بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، وهدا ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي داخلها وتحسين أداءها.

1- تعريف الحوكمة: لقد تعددت تعاريف الخاصة بالحوكمة، فقد عرفت " الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى أخر فأن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية [1].

كما عرفت أيضا أنها" مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركة وتحديد توزيع الحقوق والوجبات بين المشاركين الرئيسين في الشركة بما فيها المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة"[2].

ومن خلال ما ذكره أن الحوكمة" هي عبارة عن النظم والقواعد والمعايير التي تحكم العمل داخل المؤسسة والعلاقة بين مختلف أطراف ذات الصلة بها".

2- مبادئ الحوكمة: تمثل المبادئ أحد العناصر الهامة لتطبيق الحوكمة وتتمثل في[3]:

2-1 حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والمتمثل في تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة.

2-2 المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والأجانب.

كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

2-3 دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يقرها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشاريع.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 205.

[2] حاكم محسن الربيعي، راضي حمد عبد الحسين، **حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:25.

[3] محمود الشويات، **الحاكمية والفساد الإداري المالي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي الحديث، الأردن، 2015،ص ص:23-24.

2-4 الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

3-5 مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن يتيح إطار حوكمة الشركات الحظوظ الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

3- أهمية حوكمة الشركات: وتتمثل أهميتها في ما يلي[1]:

- تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة وتخفيض تكلفة رأس المال وجدب الاستثمارات المنتجة للأداء الاقتصادي؛
- تعزيز القرارات التنافسية للشركة في الأمد الطويل؛
- تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة لها وضمان اتخاذ قرارات سليمة على أسس سليمة؛
- بناء نظام كفؤ واضح للمكافآت والحوافز في الشركة؛
- وضع معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين؛
- بناء أنظمة مبكرة لمنع حدوث الأزمات المصرفية.

4- أهداف الحوكمة: وتتمثل أهداف حوكمة الشركات فيما يلي[2]:

- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة؛
- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛
- منع الواسطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل؛
- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق المحاسبة الإدارية أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

5- أهمية التدقيق في دعم حوكمة الشركات:

---

[1] أرشاد فؤاد التيمي، أحمد فارس القيسي، **أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاساتهما على القيمة الاقتصادية المضافة**، المؤتمر العلمي الحادي عشر، ذكاء العمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 23-26 أفريل 2012، ص:570.

[2] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص:25.

يشكل التدقيق الداخلي أحد العناصر الهامة التي تساهم بشكل كبير في حوكمة الشركات وتحقيق

الجودة في التقارير المالية، وفي ظل نظرية الوكالة يبزر دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات وهي عبارة عن عقد بين طرفين الوكيل والعون، وكل من الطرفين سوف يعمل على تعظيم مصالحه لان العون لا يكون دوما في خدمة الوكيل، وهنا تظهر النزعات بين المسيرين والمساهمين في رأس مال الشركة، ويتم اتخاذ قرارات في غياب المساهمين وعدم تماثل المعلومات بين الطرفين، وهنا يكون دور التدقيق الداخلي في القيام بمهمة تقييم نظام الرقابة وإعداد التقارير المتعلقة بنشاط المؤسسة ويصف حالة أداءها، وهدا ما يخلق مصداقية في القوائم المالية والتقارير المتعلقة بنشطات المؤسسة.

وهدا ما يجعل التدقيق الداخلي أداة فعالة في حل مشكلة النزاع والصراع وإزالة حالة عدم التأكد وتماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين في رأس مال الشركة.

كما يظهر دور التدقيق في تقديم التوصيات إلى الإدارة ومجلس الإدارة ولجان التدقيق فيما إدا كانت المؤسسة تسير نحو تحقيق الأهداف المسطرة أو هناك مخاطر أو عوائق تواجهها، ويتجلى دوره في دعم حوكمة الشركات في:

مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان التدقيق في التقيد الصحيح بقواعد الحوكمة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادات في مواضيع التشغيل من جهة ومتابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد من جهة أخرى.

وتمثل التقارير والتوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا ولجان التدقيق دعما للحوكمة، وتتمثل التوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا في[1]:

- التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تصميمه؛
- تقييم كفاءة العمليات والإجراءات الإدارية؛
- تحليل المخاطر وتقديم التأكيدات؛

أما التوصيات المقدمة إلى لجنة التدقيق تتمثل في:

- تأكيدات بخصوص سير نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة؛
- التقييم الموضوعي والمستقل بخصوص الممارسات المحاسبية وطرق إعداد التقارير المالية؛
- التحليل الموضوعي للمخاطر المحاسبية والرقابية وتقديم التوصيات المتعلقة بها.

[1] aperçu sur l' audit, voir le site: www.alujiaincorp.com, consulter le 15/02/2016.

ويرى الباحثون أن التدقيق الداخلي له دورا فعالا في دعم الحوكمة من خلال الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية واعتباره أحد الأعمدة الأساسية التي تساعد الإدارة العليا ولجان التدقيق الداخلي، كما يعمل التدقيق الداخلي على حماية حقوق المساهمين وكذلك حماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لكون المدقق الداخلي له الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المتبعة داخلها.

كما بينت الدراسات التي قام بها الباحثون على ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية، كما بينوا أن التدقيق الداخلي يساعد في إنجاح عملية الحوكمة من خلال المعلومات المقدمة التي تتميز بالدقة والملائمة وتكون في الوقت المناسب، كما أن الإفصاح والمساءلة يلعبان دورا مهما في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والإبلاغ عن المعلومات ذات أهمية لمستخدميها، وهدا ما يولد أثر ايجابيا في الأسواق المالية وجلب المستثمرين ورفع الأداء المالي للشركة، كما أجبرت الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية على ضرورة اعتماد التدقيق الداخلي لان وظيفة التدقيق الداخلي تؤذي دورا مهما في عملية الحوكمة حيث تساهم في تطبيق قاعدة المساءلة في المؤسسات وبالتالي زيادة المصداقية وتحسين أداء الموظفين وتقليل المخاطر وحالات عدم التأكد.

ويمكننا القول أن التدقيق الداخلي يدعم حوكمة الشركات من خلال مراجعة القوائم المالي وإعداد التقارير لتأكيد جودة المعلومات الواردة بها للمحافظة على مصالح جميع الأطراف وتماثل المعلومات لذي مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والخبرة وهدا ما يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات.

ومن خلال ما تطرقنا إليه فأن للتدقيق الداخلي دورا بارزا في دعم الحوكمة، والمحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتحقيق أهدافها، وكذلك ضبط العلاقات والقوانين والنظم والقرارات داخل المؤسسة، وهدا ما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة وتمتعها بكفاءة وفعالية والاستمرار في نشاطها وقدرتها على المنافسة أمام الشركات الأخرى مما يساهم في تحسين أداءها المالي.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي واتخاذ القرار:

أولا: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي

يشكل التدقيق الداخلي محورا هاما في الحد من الفساد المالي وإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أداءها.

يعتبر الفساد المالي أكبر المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات وهو "عبارة عن خرق للقوانين والسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، ويكون ذلك من طرف موظف أو فرد من داخل المؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو الموظفين، وذلك باستعمال المنصب الذي يشغله".

ويشكل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات وذلك لمنع خرق الإجراءات والسياسات وضمان السلوك المنظم والكفؤ، كما أن تقسيم العمل داخل المنظمة يلعب دورا مهما في الحد من الفساد المالي وذلك بتدخل عدة أطراف للقيام بالوظائف داخل المؤسسة، وعلى المدقق الداخلي التأكد من أن الوظائف تمت وفق الإجراءات الموضوعة ووفق الخطوة المطلوبة.

ولكون التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة فان من مسؤولية المدقق الداخلي منع واكتشاف الغش والتزوير في القوائم المالية ومختلف عمليات الاحتيال التي يتم ممارستها داخل المؤسسة، كما يبرز دور التدقيق الداخلي في التأكد من أنظمة الرقابة المناسبة وقد وضعت في الموضع الصحيح لها.

وقد أشارت الدراسات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين الأمور التي تؤدي إلى الحد من الفساد المالي أن يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي عن اكتشاف الغش والاحتيال إلى مجلس الإدارة أولا لأنه يتكون من المساهمين في رأس مال الشركة بدلا من رفعه إلى الإدارة العليا.

ويمكننا القول أن التدقيق الداخلي يساعد مجلس الإدارة على أن العمليات تمت من طرف الموظفين وفق القوانين والإجراءات بكل كفاءة وتقديم التقارير في حالة وجود أي تعارض مع الإجراءات والسياسات الموضوعة التي تؤدي إلى الغش والاحتيال وتقديم التوصيات لمنع الفساد المالي وانتشاره داخل المؤسسة وهدا ما يخلق قيمة مضافة للمؤسسة ويساهم في تحسين أداءها المالي واستمرار نشاطها.

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار:

أن للتدقيق الداخلي دورا هاما في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك نتيجة للتطور في دور التدقيق الداخلي منذ ظهور من اكتشاف الغش والأخطاء إلى مساعدة الإدارة في تنفيذ المهام وتقديم التوصيات والإرشادات ومتابعة تنفيذها، وبالتالي أصبح للتدقيق الداخلي دور في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك لان اتخاذ أي قرار يمكن أن يؤثر على المؤسسة وعن تحقيق أهدافها واستمرار نشاطها.

وقد عرف القرار على أنه: "هو عملية اتخاذ بديل واحد من بدلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة"[1].

كما يمكننا تعريفه على أنه" اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة من أجل حل مشاكلها، أو هو عبارة عن اختيار البديل الأفضل من أجل تحقيق ما تسعى المؤسسة بلوغه أو تحقيقه".

ويتجلى دور التدقيق في مساعدة الإدارة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط واستخدام الموارد وممارسة

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص:138.

النشاطات، وذلك باستغلال مواردها والحصول على التمويل المالي، ومن خلال قيام قسم التدقيق الداخلي بالمهمة الموكل بها فانه يعمل على مراجعة كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالمؤسسة والعمل على ضبط الأداء وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف وفق الخطط الموضوعة، وذلك من خلال تقديم واقتراح تحسينات وتوجيهات في حالة وجود نقص أو انحراف في تنفيذ الأعمال من خلال التقارير المعدة والتي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة.

وتعتبر التقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي بالغة الأهمية بالنسبة للإدارة والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ومن خلال احتوائها على معلومات ذات جودة ومصداقية فأن ذلك يؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وجلب المستثمرين، كما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحسين أداءها المالي والمحافظة على حصتها السوقية ومركزها التنافسي وتعظيم ثروة المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه يمكننا القول أن غاية كل منشأة هو تحقيق أهدافها والاستمرار في نشاطها وتحسين أداءها المالي، حيث يعتبر هدا الأخير الهدف الرئيسي التي تسعى إليه كل المؤسسات، ومن أجل تحسين أداءها المالي فعليها التحكم والاستغلال الأمثل في الموارد المتاحة وضبط طرق وأساليب الرقابة، حيث يشكل التدقيق الداخلي أداة فعالة في تحسين الأداء المالي من خلال تقديم التوصيات حول أنظمة الرقابة الداخلية ومساعدة الإدارة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها والعمل على الحد والتقليل منها، كما يساهم في زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة النشاطات ودعم الحوكمة والمحافظة على مختلف مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة كما يساهم في مكافحة الفساد المالي والقضاء عليه ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التي تكون في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة شركة الخزف الصحي _ الميلية _

تمهيد

المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية و قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة الخزف الصحي

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد تطرقنا للجانب النظري لموضوع الدراسة، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي من خلال ماهيته ومسار عملية التدقيق، أما الفصل الثاني تناول ماهية الأداء المالي وكيفية تقييمه والعلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي، وفي هذا الفصل التطبيقي سوف نقوم بإسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري على الواقع من خلال دارسة تطبيقية في شركة الخزف الصحي بالميلية _ ولاية جيجل _

وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية وقياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة الخزف الصحي

المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية _ ولاية جيجل _

تعتبر شركة الخزف الصحي بالميلية أحد المؤسسات الاقتصادية الهامة وطرفا فعال في النشاط الاقتصادي، حيث تجمع بين وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وذلك من خلال قيام بعملية الإنتاج وتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة قابلة للبيع.

المطلب الأول: تعريف وموقع شركة الخزف الصحي بالميلية [1]:

أولا: تعريف شركة الخزف الصحي بالميلية:

تعتبر شركة الخزف الصحي بالميلية مؤسسة هامة تابعة لمجمع GIL DIVNDUS.

أنشأت وحدة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل سنة 1971، غير أنها لم تشرع في إنتاج القطع الخزفية إلا في جويلية 1975، وتعتبر هده الأخيرة واحدة من بين خمس وحدات تابعة لمنشأة الخزف بالشرق (E.C.E) الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة، بمقتضى المرسوم رقم 315 /82 المؤرخ في 23 أكتوبر 1982، وقد انبثقت هذه الشركة عند إعادة هيكلة الشركة الوطنية لمواد لبناء (S.N.M.C) والوحدات المكونة لها: ابن زياد، واد العثمانية، الميلية، العاشور، واد أميزور.

في 13 ديسمبر 1997 قررت الشركة القابضة لمواد البناء بتحويل وحدة الخزف الصحي (U.C.S) إلى شركة الخزف الصحي (S.C.S) وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ بتاريخ 19 أبريل 1998، وهي الآن شركة ذات أسهم رأس مالها 208.000.000دج، وحاليا تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة والنوعية وكمية الإنتاج على مستوى الوطني، حيث تبلغ طاقة إنتاجها السنوية 472200 قطعة، كما يبلغ عدد عمالها 428 عامل.

ثانيا: موقع شركة الخزف الصحي:

تقع شركة الخزف الصحي في الجنوب الشرقي لمدينة الميلية على الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل وقسنطينة حيث تتربع على مساحة تقدر بـ: 9 هكتارات و68 آر منها: 6 هكتارات مغطاة والباقي 3هكتارات و68 آر غير مغطاة.

كما تبعد عن ميناء جن جن بحوالي 40 كم أما عن مطار فرحات عباس فهي تبعد بحوالي 45 كم كما تبعد عن مطار قسنطينة بحوالي 85 كم وعن ميناء سكيكدة بحوالي 95 كم، وتقدر مساحة دائرة الإنتاج وحدها 3000 م^2 و 3500 م^2 لباقي المنشآت كالإدارة والمطعم.

[1] مقابلة مع مسؤول قسم التدقيق الداخلي السيد" بوشريط سمير" يوم: 04-04-2016، الساعة: 09:00 صابحا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي بالميلية:

يشكل الهيكل التنظيمي للشركة عنصرا ذو أهمية بالغة وذلك من أجل تحقيق أهدافها، وسوف نتطرق في هدا المطلب إلى هيكلة الوظائف داخل شركة الخزف الصحي وتوزيع المهام والمسؤوليات.

أولا: الهيكل التنظيمي للشركة:

ويمكن توضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3_3): الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي بالميلية:

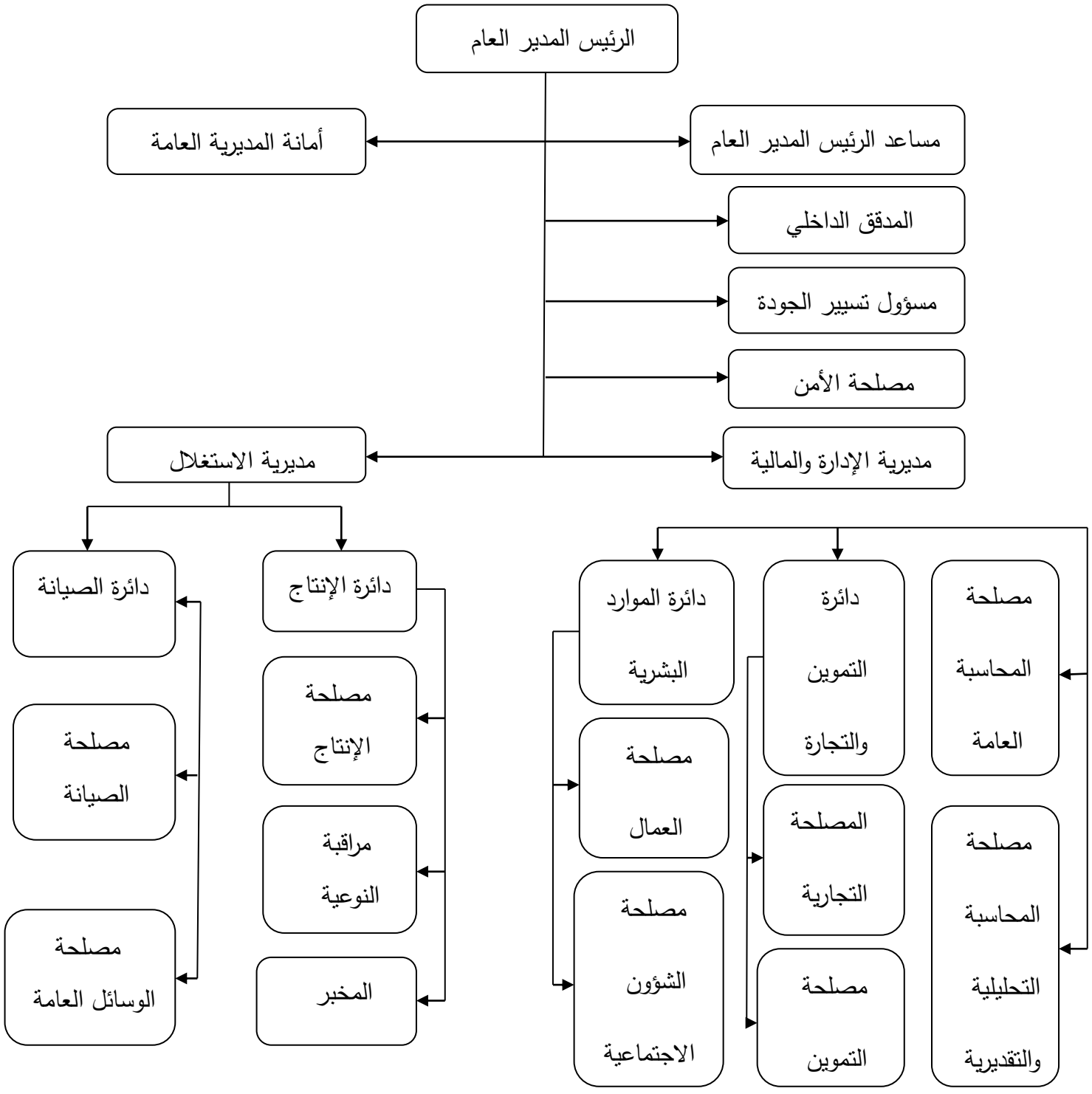

المصدر: مديرية الإدارة العامة لشركة الخزف الصحي بالميلية.

ثانيا: توزيع المهام والوظائف حسب مراكز المسؤولية:

من خلال الهيكل التنظيمي للشركة يظهر لنا جليا أن المؤسسة تتكون من أقسام ومصالح متناسقة فيما بينها تقوم بوظائف وأعمال متكاملة مع بعضها البعض وذلك للمحافظة على النظام الداخلي وكذلك ضمان حسن سير نشاط المؤسسة الإنتاجي حيث تتكون من:

1- المدير العام: وهو الرئيس العام للشركة تتمثل مهمته في إعداد السياسة العامة للشركة وتحديد الاستراتيجيات والقيام بالتخطيط والتنسيق بين مختلف النشاطات.

2- أمانة المدير: تتجلى أعمالها في:

- تتلقى المعلومات مثل المراسلات والمكالمات الهاتفية؛
- استقبال زوار المدير وضبط مواعيد الزيارات بعد استشارته؛
- _ تقوم بتسجيل المعلومات على مستندات خاصة ثم ترتيبها؛
- تبليغ الأوامر والتعليقات الصادرة عن المدير؛
- حفظ المراسلات الخاصة بالمدير.

3- مساعد المدير العام: وتتمثل مهامه في:

- الاهتمام بالمشاريع الجديدة؛
- يراقب انجاز المشاريع الكبرى للمؤسسة؛
- يسهر على تطبيق تعليمات المدير العام فيما يخص الإنتاج والصيانة؛
- السهر على صيانة كل تجهيزات الإنتاج ولواحقها.

4- المدقق الداخلي: وتتلخص مهامه فيما يلي:

- التأكد من أن المستويات التسلسلية العملياتية تؤدي بشكل طبيعي ومنتظم؛
- فحص نوعية معلومات التسيير، وتطابق الإجراءات والقواعد مع تطبيقات التسيير بشكل يسمح بتقديم اقتراحات خاصة بالملائمة أو التطور؛
- القيام بمراقبات مباشرة في حالة عجز الهياكل العملياتية أثناء تنفيذ هده المهمة؛
- صياغة توصيات لتحسين المراقبة الداخلية والمحافظة على ممتلكات الشركة؛
- رفع مستوى تنمية الشركة وضمان احترام التشريعات والقوانين الرسمية؛
- مراجعة الإجراءات ووثائق المراقبة الموجهة لضمان تطابقها مع الأهداف المتبعة؛

– تنفيذ مراقبة وقائية؛

– إعداد ونشر تقارير حول نتائج هده التدخلات والإعلان عن التوصيات الضرورية؛

– تنفيذ كل طلب من المديرية العامة، أو من المجلس الإداري.

5– مسؤول تسيير الجودة: وتتمثل مهامه فيما يلي:

– تحديد جهاز تسيير النوعية للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO؛

– تحديد الأهداف العامة للمؤسسة وتوزيعها على مختلف مسؤولي المؤسسة؛

– المساعدة في وضع وكتابة الاستراتيجية العامة للمؤسسة؛

– خلق نظام تسيير الجودة والسهر على تطبيقه؛

_ يمثل المؤسسة على مستوى الوطن فيما يخص الجودة؛

– مقارنة جودة منتوج المؤسسة مع منتجات المؤسسات الأخرى.

6 – مصلحة الأمن: من مهامه السهر على سلامة أمن المؤسسة بشريا وماديا.

7 _ مديرية الإدارة والمالية: يرأسها المدير المالي ويقوم بأشراف على الدوائر التالية:

أ– دائرة التمويل والتجارة: تقوم بأعداد وتخزين وتطبيق سياسة الشركة وأهدافها المتعلقة بوظائف البيع والشراء وتنقسم إلى مصلحتين هما:

– **مصلحة التموين:** ويتمثل دورها الأساسي في التكفل بشراء حاجيات المؤسسة من المواد أولية وقطع غيار وكل احتياجات المؤسسة الأخرى.

– **مصلحة التجارة:** تتمثل مهامها في كافة عمليات البيع وتتكون هده المصلحة من فرع البيع وورشة الشحن.

ب– المكلف بالدارسات والمحاسبة: وتتمثل مهامه في مراقبة الاستغلال عن طريق المحاسبة العامة وإعداد الموازنات التقديرية للسنوات المقبلة ومختلف الجداول الإحصائية ومقارنتها بالتوقعات وتتفرع هده المصلحة إلى:

– مصلحة المحاسبة العامة؛

– مصلحة المحاسبة التحليلية والتقديرية؛

ج – دائرة الموارد البشرية: هي المصلحة التي تقوم بأعداد وتحديث وتطبيق سياسة وأهداف المؤسسة فيما يخص الوظائف الخاصة بالمستخدمين والشؤون الاجتماعية وتنقسم إلى:

- **مصلح المستخدمين:** هي إحدى مصالح الشركة في العلاقات الإدارية والاجتماعية وهي مكلف بالتسيير الحسن للشركة، تتكفل بالتوظيف، التكوين، الترقية، الانضباط.

- **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تقوم هده المصلحة بالتسهيلات للعامل مثل التكفل بالتعويضات بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي، وتحتوي على مطعم يقدم وجبات يومية للعامل مقابل مبلغ رمزي، كما توجد تعاضديه تقدم للعامل مختلف السلع العامة بأثمان معقولة.

8- مديرية الاستغلال: تقوم بالإشراف على سير الأقسام والمصالح التالية:

أ- دائرة الانتاج: تتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحلها والتنسيق بين مختلف الورشات والمصالح كما تقوم بدورات يومية على كل الورشات من إعطاء التوجيهات كما تعمل على ضمان جودة المنتجات من خلال احترام معايير النوعية وتنقسم إلى:

- **مصلحة الإنتاج:** تتمثل وظيفتها في مراقبة عملية الإنتاج وإعطاء التعليمات ومراقبة شروط العمل.

- **مراقبة الجودة:** مساعدة مسؤول تسيير الجودة على مستوي الإنتاج كما يقوم بتحليل نتائج متابعة التطور الإنتاجي من حيث القطع الفاسدة.

- **المخبر:** تتمثل مهمته في مراقبة درجة الحرارة والرطوبة في ورشة السكب وكذلك دراسة مكونات العجينة المقدمة إلى الورشة.

ب- دائرة الصيانة: وتنقسم إلى مصلحتين:

- **مصلحة الصيانة:** هي مصلحة تقوم بصيانة كل عتاد الإنتاج من تجهيزات إنتاجية، كما تطلب شراء الأدوات التي تدخل ضمن مهام المصلحة باختيار النوعية والموصفات التي يتكفل بها فرع الشراء.

- **مصلحة الوسائل:** توفر هده المصلحة الوسائل المادية، احتياجات الشركة مثل وسائل النقل والمعدات التي تدخل في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: نشاط شركة الخزف الصحي بالميلية:

تقوم شركة الخزف الصحي بإنتاج قطع الخزف الصحي الموجهة للاستعمال، وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة والنوعية على المستوى الوطني، حيث تمكنت مؤخرا من الحصول على شهادة الجودة العالمية "ISO" بطاقة إنتاجية تقدر ب:6000 طن سنويا أي ما يعادل 465000 وحدة سنويا، ويمكن تمييز ثلاثة أصناف من منتجات الشركة بغض النظر عن صنف النجمة الذي توقفت الشركة عن إنتاجه لعدم رواجه في السوق.

أولا: مراحل عمليات الإنتاج في شركة الخزف الصحي بالميلية:

تمر عملية الإنتاج في شركة الخزف الصحي بثلاث مراحل من أجل الوصول إلى الشكل النهائي للمنتج، وذلك من خلال المراحل التالية.

المرحلة الأولى: يتم فيها تحضير الخليط وذلك بتذويب المواد الأولية، الأرجين والكولار، الكوراس والكلس والماء داخل أحواض كبيرة دائمة الدوران.

المرحلة الثانية: بعد مزج المواد بالماء نحصل على عجينة متجانسة ترسل إلى ورشة السكب توضع في قوالب حسب النموذج المختار وتبقى هذه العجينة لمدة 24 ساعة في حرارة متوسطة حتى تتصلب.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم الحصول على شكل المواد وهو عبارة عن مجسمات التي تنتجها الشركة، ثم تنتقل إلى عملية الطلاء وترفع مرة أخرى إلى الفرن، تبدأ بدرجة حرارة منخفضة ثم تتصاعد في عملية متواصلة، وعند الانتهاء نحصل على الشكل النهائي للمنتج.

ثانيا: أصناف منتجات الشركة:

1- الصنف الكلاسيكي: شرعت الشركة في إنتاجه سنة 1975، وهو نموذج مستورد ويعتبر الأكثر رواجا في السوق المحلية، وملون الصنف الكلاسيكي بالأبيض ويضم:

- مغسل 52 سم(15)، مغسل 58 سم(16)، مغسل 64 سم(41).
- مغسل الأيدي 80/20 سم، مغسل الساق، حوض الاستحمام.
- مغسل مطبخ بحوض واحد، مغسل مطبخ بحوضين، حوض مخبر.
- مرحاض ملاق، مرحاض انجليزي، مخرج أفقي وعمودي، مرحاض أطفال انجليزي، حوض الاستحمام حوض الماء، حاملة الصابون.

2- صنف ميموزة: أدخل هدا الصنف ضمن منتجات الشركة سنة 1988م، وهو من طراز جزائري يشمل:

- مغسل بجميع أنواعه، مغسل الساق، حوض حمام، حامل الصابون، خزان الماء، مرحاض انجليزي، مخرج عمودي.

3- صنف سارة: دخل هدا الصنف حيز الإنتاج سنة 1994م هو نوع ممتاز، ويعتبر أخر ما أدخل في سلسلة إنتاج الشركة ويشمل:

- مغسل بجميع أنواعه، مغسل ساق، حوض طرد، مرحاض انجليزي، مخرج أفقي، طاقم كطبخ.

ثالثا: أهداف شركة الخزف الصحي: تعد شركة الخزف الصحي مؤسسة ذات أهمية كبيرة، حيث تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- تنمية الصناعات الوطنية؛
- تشجيع المنتوج الوطني؛
- تغطية حاجيات ومتطلبات السوق من منتجات الخزف بمختلف أنواعه؛
- العمل على خلق المنافسة أمام الشركات الأخرى.

المطلب الرابع: نشأة قسم التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي بالميلية:

يعد قسم التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي بالميلية حديث النشأة، حيث قبل سنة 2012 كان قسم التدقيق الداخلي منصبا شاغرا في الشركة، أي لم يكن هناك مدقق داخلي يقوم بعملية التدقيق داخل الشركة، وكان هناك مجرد تكليف فقط يسير من طرف رئيس مصلحة المحاسبة، وهدا يتعارض مع مهمة التدقيق الداخلي داخل الشركات [1].

وبعد تقديم محافظ الحسابات لتقريره السنوي للشركة سنة 2013، حيث حققت الشركة نتيجة سالبة تضمن تقريره قرار بإلزامية إنشاء خلية أو قسم للتدقيق الداخلي لشركة الخزف الصحي وتمتعه بالاستقلالية التامة [2]، وتبعا لذلك تم تعيين مدقق داخلي دائم ومستقل ويعمل مباشرة مع المديرية العامة ومجلس الإدارة بداية من2014.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية وقياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي:

يعد التحليل المالي ذو أهمية بالغة داخل الشركة، حيث يمكننا من تشخيص الوضعية المالية للشركة وقياس أداءها المالي، لذلك سوف نتطرق في هدا المبحث إلى عرض وتحليل القوائم المالية وقياس الأداء المالي عن طريق المؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لشركة الخزف الصحي:

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض وتحليل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وذلك كما يلي:

---

[1] نفس المقابلة السابقة.

[2] تقرير محافظ الحسابات لسنة 2013، ص:09.

أولا: ميزانية شركة الخزف الصحي بالميلية لسنوات الدراسة:(2012-2014).

أ / جانب الأصول:

الجدول رقم (3-1): تطور أصول شركة الخزف الصحي (2012-2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات		2012	2013	2014
أصول غير جارية		259584365.83	269183356.93	291762465.02
(٪)		26.26	29.11	15.82
أصول جارية	قيم الاستغلال	207197811.23	214140305.10	146499127.55
	(٪)	20.96	23.16	7.94
	قيم غير جاهزة	412107539	369967363.7	305616567.5
	(٪)	41.7	40.01	16.56
	قيم جاهزة	109311408.81	71259482.46	1100481472.26
	(٪)	11.06	7.7	59.67
مجموع الأصول الجارية		728616759	655367151.24	1552246046.76
(٪)		73.73	70.88	84.17
مجموع الأصول		988201124.83	924550508.1	11844008511.78
(٪)		100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال جدول أصول شركة الخزف الصحي لفترة الدراسة يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

- ارتفاع متزايد في قيم الأصول غير جارية (الثابتة)، حيث قدرت قيمتها سنة 2012 بـ: 259584365.83 دج، وبلغت قيمتها في سنة 2013 : 269183356.93 دج، أي سجلت زيادة بنسبة 3.69٪ مقارنة بسنة 2012، ويعود هدا إلى اقتناء الشركة لأصول غير جارية جديدة وكذلك إلى أصول جاري انجازها وأيضا إلى أصول مالية أخرى، أما في سنة 2014 فقد بلغت الأصول غير جارية 291762465.02 دج، أي سجلت ارتفاع بـ: 8.38٪ مقارنة بسنة 2013، ويعود هذا الارتفاع في الأصول غير جارية إلى الأصول الجاري انجازها وكذلك إلى الأصول المالية الأخرى غير جارية.

- كما نلاحظ من الجدول أن الأصول غير جارية لم تشكل الأغلبية من مجموع أصول الشركة لسنوات الدراسة.

– الأصول الجارية فلم يكن هناك ارتفاع مستمر في قيمتها حيث قدرت قيمتها في سنة 2012 بـ: 728616759 دج، أما في سنة 2013 فقد سجلت انخفاضا في قيمتها بنسبة 10٪ مقارنة بسنة 2012، ويرجع الانخفاض في قيمة الأصول الجارية إلى الضرائب المؤجلة على الأصول، المدينون الآخرون، الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى، الخزينة، أما في سنة 2014 فكان هناك ارتفاع في قيمة الأصول الجارية حيث بلغت 1552597167.36 دج، مسجلة ارتفاع عما كانت عليه بنسبة 136.9٪ مقارنة بسنة 2013، ويعود الارتفاع في الأصول الجارية إلى خزينة الشركة بدرجة الأولى وكذلك الضرائب على الأصول والمدينون الآخرون.

– نلاحظ من الجدول أن الأصول الجارية شكلت النسبة الأكبر من مجموع أصول الشركة لفترة الدراسة.

– إجمالي أصول الشركة فلم تسجل ارتفعا مستمرا خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت في سنة 2012 بـ: 988201124.83 دج، أما في سنة 2013 فقد بلغت 924550508.17 دج، مسجلة انخفاضا بنسبة 6.44٪ مقارنة بسنة 2012، وذلك لانخفاض في قيمة الأصول الجارية، أما سنة 2014 فقد بلغت 1844359632.83 دج، مسجلة زيادة بنسبة 99.48٪، مقارنة بسنة 2013 وذلك للارتفاع في قيمة الأصول الجارية.

ب / جانب الخصوم:

الجدول رقم (3–2): تطور خصوم شركة الخزف الصحي (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات		2012	2013	2014
الأموال الدائمة	أموال خاصة	593154378.8	554830370.3	543632874.34
	(٪)	60.02	60.01	29.48
	ديون طويلة ومتوسطة اجل	20796192.93	4065867.23	938392627.45
	(٪)	2.10	0.43	50.88
التزامات غير جارية		613950571.8	558896237.5	1482025502
(٪)		62.12	60.45	80.36
التزامات الجارية		374250552.99	365654270.55	361983009.99
(٪)		37.87	39.55	19.64
مجموع الخصوم		988201124.7	924550508.17	1844008511.78
(٪)		100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال جدول خصوم شركة الخزف الصحي يمكن ملاحظة ما يلي:

– انخفاض مستمر في الأموال الخاصة بالنسبة لإجمالي الخصوم لكل سنوات الدراسة، حيث بلغت سنة 2012: 593154378.8 دج، أما في سنة 2013 بلغت: 554830370.3 دج، مسجلة انخفاض في قيمتها بنسبة 6.46٪ مقارنة بسنة 2012، ويعود ذلك إلى النتيجة الصافية وكذا المرحل من جديد، أما بالنسبة لسنة 2014 فكانت الأموال الخاصة 543632874.34 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 2٪ مقارنة بسنة 2013، ويعود ذلك إلى المرحل من جديد، كما نلاحظ أن الأموال الخاصة سجلت النسبة الأكبر من إجمالي الخصوم خلال سنتي 2012 و2013.

– الأموال الدائمة بلغت سنة 2012: 613950571.8 دج، أما سنة 2013 كانت 558896237.5 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 8.96٪ مقارنة بسنة 2012، أما سنة 2014 فقد بلغت 1482025502 دج، مسجلة ارتفعا بنسبة 165٪ مقارنة بسنة 2013، كما عرفت الأموال الدائمة النسبة الأكبر من إجمالي الخصوم.

– أما الديون القصيرة الأجل فقد بلغت سنة 2012: 374250552.99 دج، أما سنة 2013 بلغت 365654270.55 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 2.29٪ مقارنة بسنة 2012 بسبب انخفاض قيمة الضرائب أي تم تسديدها، أما سنة 2014 فقد بلغت 361983009.99 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 1٪ مقارنة بسنة 2013، حيث شكلت الديون القصيرة الأجل النسبة الأقل من مجموع الخصوم.

– أما فيما يخص إجمالي الخصوم فقد بلغت سنة 2012: 988201124.7 دج، أما سنة 2013 بلغت: 924550508.17 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 6.44٪ مقارنة بسنة 2012، أما سنة 2014 فقد بلغت 1844008511.78 دج، مسجلة ارتفاع بنسبة 9.94٪ مقارنة بسنة 2013.

ثانيا: جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (3–3): جدول حسابات النتائج (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
المبيعات والمنتجات الملحقة	505117290.08	476323694.56	485965397.88
تغير المخزنات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	25028992.88	- 9861489.42	5227319.37
1_ إنتاج السنة المالية	**53146282.96**	**466462205.14**	**491192717.25**
المشتريات المستهلكة	137342469.25	135698961.44	142677682.00
الخدمات الخارجية والاستهلاكات	19505773.03	22493588.59	18806877.59

الأخرى			
2_ استهلاك السنة المالية	**156848224.26**	**158192550.03**	**161484559.59**
3_ القيمة الصافية للاستغلال (2_1)	**373298040.7**	**30826955.11**	**329708157.66**
أعباء المستخدمين	338274493.9	292158564.06	295703948.54
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	8884540.78	7495909.96	6885144.94
4_ إجمالي فائض الاستغلال	26139006.02	8615181.09	27119064.19
المنتجات العملياتية الأخرى	2024766.20	11380826.85	162777.60
أعباء العملياتية الأخرى	641517.80	7493193.65	4502863.24
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	35181830.09	33240766.53	32222690.65
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	11202911.54	6004721.27	385311.75
5_ النتيجة العملياتية	3543335.87	- 14733230.97	- 9058400.35
منتجات مالية	10500520.50	3876800.00	9083130.00
أعباء مالية	105349.02	1716019.60	-
6_ النتيجة المالية	**10395171.48**	**2160780.40**	**9083130.00**
7_ نتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)	**13938507.35**	**-12572450.57**	**24729.65**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج	7617245.00	_	_
مجموع منتجات الأنشطة العادية	553874481.20	487724553.26	500823936.6
مجموع أعباء الأنشطة العادية	547553218.85	500297003.83	500799206.25
8_النتيجة الصافية على الأنشطة العادية	**6321262.35**	**-12572450.57**	**24729.65**
عناصر غير عادية (منتجات)	2368028.49	6147400.33	2702470.81
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-	-
9_ النتيجة غير العادية	**23658028.49**	**6147400.33**	**2702470.81**
10_ صافي نتيجة السنة المالية	**29979290.84**	**- 6425050.24**	**2727200.46**

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد الملحق رقم (02).

من خلال جدول حسابات النتائج لشركة الخزف الصحي فأننا نلاحظ:

– حقت الشركة رقم أعمال موجب خلال فترة الدراسة، حيث بلغ رقم أعمالها سنة 2012: 505117290.08 دج، أما سنة 2013 فقد بلغ: 476323.56 دج، حيث سجلت انخفاضا في رقم أعمالها بنسبة 5.7٪ مقارنة بسنة 2012، وارجع قسم التدقيق الداخلي ذلك لمصلحة المبيعات، أما سنة 2014 فقد بلغ رقم أعمالها: 485965397.88 دج، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2.02٪ مقارنة بسنة 2013 ويرجع ذلك إلى الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي بعين الاعتبار من طرف مصلحة المبيعات،

– القيمة المضافة للاستغلال بلغت سنة 2012: 373298040.7 دج، وسنة 2013 فقد بلغت 308269655.11 دج، مسجلة انخفاض بنسبة 17.41٪ مقارنة بسنة 2012، ويعود ذلك إلى تغير المخزنات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع وكذلك أيضا الارتفاع في الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى، أما في سنة 2014 فقد بلغت 329708157.66 دج، مسجلة ارتفاع بنسبة 6.95٪ مقارنة بسنة 2013، ويعود ذلك الارتفاع إلى إنتاج السنة المالية مقارنة بسنة 2013.

– إجمالي فائض الاستغلال بلغ 26139006.02 دج سنة 2012، أما سنة 2013 فقد بلغ 8615181.09 دج، حيث سجلت الشركة انخفاضا بنسبة 67٪ مقارنة بسنة 2012 ويعود ذلك إلى الانخفاض في القيمة الصافية للاستغلال، أما سنة 2014 فقد بلغ 27119064.19 دج، حيث سجلت الشركة ارتفاع بنسبة 214.78٪ ويعود ذلك إلى الارتفاع في القيمة الصافية للاستغلال وانخفاض في قيمة الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

– صافي نتيجة السنة المالية بلغت سنة 2012: 29979290.84 دج، أما سنة 2013 حققت المؤسسة خسارة حيث بلغت قيمتها 6425050.24 دج، وارجع قسم التدقيق الداخلي ذلك إلى انخفاض رقم الأعمال أي حجم المبيعات كما ارجع ذلك إلى قيمة ديون الشركة لذي الزبائن أي ارتفاع متوسط فترة التحصيل من الزبائن، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد حققت الشركة نتيجة موجبة، حيث بلغت نتيجة السنة المالية 2727200.46 دج، ويرجع ذلك إلى الارتفاع في رقم أعمال الشركة مقارنة بسنة 2013 واستطعت الشركة تغطية جميع أعباءها كما قامت الشركة بتحصيل أو تخفيض قيمة ديونها لذي الزبائن.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم (3-4): جدول تدفقات الخزينة (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	524754204.24	560003627.6	577199309.52
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-589384736.75	-596818474.35	-483866595.86
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-7242221.57	-2754298.46	-2463072.93
الضرائب على النتائج المدفوعة	1343163.00	-14472765.00	-2285173.50
عمليات في انتظار الإدراج	294412.8	81727.78	-
الحساب المالي	-	60000000	53000000
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	-63717178.28	6039817.57	141584467.23
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	1421642.77	-5234928.17	-1130747.15
تدفقات أموال الخزينة الصافية من الأنشطة العملياتية (أ)	**-2295535.31**	**804889.40**	**140453720.08**
تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	-1390675.41	-23443415.75	-7659647.79
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية	-	-8000000	-23510555.92
التحصيلات من عمليات بيع تثبيتات المالية	315000000.00	-	560164.08
الفوائد التي تم تحصيلها عن	8772400.00	4586600.00	8937600.00

التوظيفات المالية			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	**38881724.99**	**-26856815.75**	**-21672439.63**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-68881517.56	-12000000	-1872920.84
التحصيلات المتأتية من القروض	-	-	928215022.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**-6881517.56**	**-12000000**	**909485711.16**
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	**-30295328.08**	**-38051926.35**	**1028266991.61**
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	139587950.49	109311408.81	71259482.46
أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية	109311408.81	71259482.46	1028266991.61
تغير أموال الخزينة في الفترة	-30276541.68	-38051926.35	1028266991.61
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	-60255832.52	31626876.11	1025539791.15
*** فشل*** تباين الفجوة بين الطبقة 5 وضد جزئها	-18866.40	-	-

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

- جميع التدفقات والحركات المالية الداخلة والخارجة من خزينة الشركة، وتشمل الأنشطة العملياتية والاستثمارية والأنشطة التمويلية خلال السنة المالية.

- أن المقبوضات من الزبائن كانت في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2012: 524754204.24 دج، أما سنة 2013 فارتفعت قيمة التحصيلات من الزبائن بنسبة 6.71٪ مقارنة بسنة

2012، أما سنة 2014 فارتفعت بنسبة 3.07٪ مقارنة بسنة 2013، وهدا ايجابي بالنسبة للشركة وعدم تجميد سيولتها لذي الزبائن واستغلالها.

– تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية كانت سالبة سنة 2012 أي أن تدفقات الخارجة من خزينة الشركة أكبر من التدفقات الداخلة إليها، ويعود ذلك إلى تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية مقارنة بسنة 2013 و2014، أما بالنسبة لسنة 2013 و2014 فكانت تدفقات أموال الداخلة إلى خزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية موجبة أي أن التدفقات الداخلة إلى خزينة الشركة أكبر من التدفقات الخارجة منها، وهدا ايجابي بالنسبة للشركة.

– تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية كانت موجبة خلال سنة 2012 أما سنة 2013 و2014 كانت سالبة، ويعود ذلك إلى اقتناء الشركة لتثبيتات المادية وغير المادية وكذلك التثبيتات المالية، وبالتالي التحصيلات أو التدفقات الداخلة لم تغطي المسحوبات أو قيمة التثبيتات التي اقتنتها الشركة، إلا أن هدا ايجابي للشركة لاستغلالها للسيولة وعدم تعطيلها والاستفادة منها والقيام باستثمارات جديدة والحصول على مداخيل إضافية.

– تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية فكانت سالبة خلال سنة 2012 و2013 وذلك لقيام الشركة بالتوزيعات أي تدفق نقدي خارجي، أما بالنسبة لسنة 2014 كانت موجبة أي أن الشركة قامة بتحصيل القروض وهدا ما غطى التوزيعات التي قامة بها الشركة.

– تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) فكانت سالبة خلال سنة 2012 و2013 ويعود ذلك إلى الأنشطة الاستثمارية الجديدة التي قامة بها الشركة وكذلك إلى الأنشطة التمويلية من خلال التوزيعات التي قامة بها الشركة أيضا، أما سنة 2014 كانت موجبة وهدا ايجابي بالنسبة للشركة لقدرتها تمويل احتياجاتها خلال السنة المالية.

يوضح الجدول السابق تدفقات الخزينة كيفية تسيير الشركة لمواردها المالية واستخداماتها خلال السنة المالية، حيث نلاحظ من خلال هدا الجدول أن الشركة قامة بتسيير مواردها واستخداماتها بشكل جيدا وهدا ايجابي بالنسبة للشركة لقيامها بمختلف أنشطتها التشغيلية والاستثمارية وأنشطتها التمويلية خلال سنوات الدراسة واستغلالها لتدفقاتها الداخلة لخزينة الشركة.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والمردودية:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي والمردودية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها الشركة لمعرفة مدى قدرتها على التمويل وكذلك معرفة الربحية المحققة من طرف الشركة.

أولا: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

وسوف نقوم بحساب كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية وذلك لتحليل وقياس الأداء المالي لشركة خلال فترة الدراسة، من خلال ما يلي:

1- رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول يوضح تطور رأس المال العامل الصافي للشركة:

الجدول رقم (3-5): تطور رأس المال العامل الصافي (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
الأموال الدائمة	613950571.8	558896237.5	1482025502
الأصول الثابتة	259584365.83	26983356.93	291762465.02
رأس المال العامل	354366206	289712880.6	1190263073

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على جدولي تطور أصول وخصوم الشركة (الجدول رقم 01_02).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ:

- رأس المال العامل لفترة الدراسة موجب وهدا ايجابي بالنسبة لشركة، وهدا يذل على أن الشركة قامة بتمويل جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة وباقي جزء يمثل هامش أمان بالنسبة للشركة يستخدم في تمويل الأصول المتداولة، كما بلغ رأس المال العامل سنة 2012: 354366206 دج، أما في سنة 2013 فقد عرف انخفاضا بنسبة 18.24٪ مقارنة بسنة 2012، أما بالنسبة لسنة 2014 فبلغ رأس المال العامل 1190263073 دج، وذلك للزيادة في الأموال الدائمة نتيجة حصول الشركة على ديون طويلة الأجل، وتعتبر مؤشرا جيدا للشركة من حيث التوازن المالي أي أنها متوازنة ماليا.

2- رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

وسوف نقوم بحسابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6) تطور رأس المال العامل الخاص (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	593154378.8	554830370.3	543632874.34
الأصول الثابتة	259584365.83	269183356.93	291762465.02
رأس المال العامل الخاص	333570013	285647013.4	251870409.3

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على جدولي تطور أصول وخصوم الشركة (الجدول رقم 01_02).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ:

– رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة وهدا مؤشر ايجابي بالنسبة للشركة، ويذل على أن الشركة قامة بتمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، والباقي يمثل هامش أمان يستخدم في تمويل دورة الاستغلال، كما يساعد هدا المؤشر الشركة في الحصول على القروض في حالة اللجوء إلى الاقتراض، حيث بلغ رأس المال العامل سنة 2012: 33357013 دج، أما سنة 2013 انخفض بنسبة 14.36٪ مقارنة بسنة 2012، ويعود ذلك إلى الانخفاض في الأموال الخاصة والارتفاع في الأصول الثابتة مقارنة بسنة 2012، أما سنة 2014 فأنخفض بنسبة 11.82٪ ويعود ذلك أيضا إلى نفس الأسباب السابقة، إلا أن هدا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للشركة لقدرتها على تمويل أصولها باستخدام أموالها الخاصة.

2– الاحتياج في رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات المصرفية).

وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7): تطور الاحتياج في رأس المال العامل (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
(أصول متداول – قيم جاهزة)	619305350.2	584107668.7	452115695
(ديون قصيرة اجل – سلفات مصرفية)	374250552.99	365654270.55	361983009.99
احتياج في رأس المال العامل	245054797.3	218453398.2	90132685.1

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على جدولي تطور أصول وخصوم الشركة (الجدول رقم 01_02).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ:

– الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، ويتميز بانخفاض المستمر خلال السنوات الثالثة، حيث بلغ سنة 2012: 245054797.3 دج، أما في سنة 2013 فانه انخفض بنسبة 10.8٪، ويعود ذلك إلى الانخفاض في قيمة الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة والديون القصيرة الأجل مقارنة بسنة 2012، أما في سنة 2014 فقد انخفض بنسبة 5.87٪ مقارنة بسنة 2013 ويعود ذلك إلى الانخفاض في قيمة الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة وكذلك الديون القصيرة الأجل، ويدل هدا على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها على السنة لتغطية احتياجات الدورة، وأن إرجاع الديون مضمون وذلك لكبر حجم المخزنات والحقوق، ويعد الانخفاض المستمر في الاحتياج إلى رأس المال مؤشر ايجابي بالنسبة لشركة.

3- الخزينة= رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل.

ويوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور خزينة المؤسسة (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	2012	2013	2014
رأس المال العامل	354366206	289712880.6	1190263073
الاحتياج في رأس المال العامل	245054797.3	218453398.2	90132685.1
الخزينة	109311408.7	71259482.4	1100130388

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على جدول رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل.

من خلال الجدول فأننا نلاحظ:

- الخزينة خلال فترة الدراسة كانت موجبة، وهدا يدل على أن الشركة قادرة على تمويل احتياجات الدورة والفائض يضم إلى الخزينة، ويفضل أن تكون الخزينة صفرية أو تقترب من الصفر لكي لا تبقى السيولة عاطلة عن العمل، حيث بلغت قيمة السيولة في الخزينة سنة 20102: 109311408.7 دج، أما في سنة 2013 فقد انخفضت إلى 71259482.4 دج، وهدا مؤشر جيد على تخفيض السيولة العاطلة، أما سنة 2014 فقد بلغت 1100130388 دج، ويفضل لشركة أن تقوم باستثمارات إضافية أخرى من أجل استغلال الأموالها العاطلة.

من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق مؤشرات التوازنات المالية يمكن القول أن المؤسسة في حالة مريحة وذلك لقدرتها على تمويل أصولها، وعلى الشركة استغلال الفائض الموجود في الخزينة في استثمارات أخرى وتشغيل السيولة العاطلة.

ثانيا: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة نسب المردودية:

سوف نقوم بحساب مختلف نسب الربحية الخاصة بالشركة وهي:

- المردودية الاقتصادية = نتيجة الصافية / الأصول الاقتصادية.
- المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
- المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الإعمال خارج الرسم.

الجدول (3-9): تطور نسب المردودية (2012 – 2014) **الوحدة: النسبة المئوية.**

البيان / السنوات	20112	2013	2014
المردودية الاقتصادية	٪3	(٪0.69)	٪0.14
المردودية المالية	٪5	(٪1.15)	٪0.5
المردودية التجارية	٪5.93	(٪1.34)	٪0.56

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01_02).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ:

– معدلات المردودية الاقتصادية كانت موجبة بالنسبة لسنة 2012 و2014 أما سنة 2013 فكانت سالبة ويعود ذلك إلى انخفاض في النتيجة الصافية، ومع التوصيات المقدمة من طرف مراجع الحسابات كان هناك تحسن في المردودية الاقتصادية لسنة 2014.

– المردودية المالية كانت موجبة بالنسبة لسنتي 2012 و2014 اما سنة 2013 كانت سالبة ويعود ذلك إلى الانخفاض في النتيجة.

– المردودية التجارية كانت أيضا موجبة بالنسبة لسنتي 2012 و2014، أما سنة 2013 كانت سالبة ويعود ذلك إلى النتيجة المحققة لسنة 2013.

ومن خلال المقابلة التي جرت مع قسم التدقيق الداخلي لشركة الخزف الصحي تم تشخيص سبب حدوث الخسارة وانخفاض نسب المردودية لسنة 2013، حيث يعود السبب الرئيسي إلى غياب مصلحة التسويق داخل الشركة وارتفاع في قيمة الزبائن لذي المؤسسة (أموال المؤسسة مجمدة لذي الغير) ومن خلال التوصيات المقدمة كان هناك تحسن في النتيجة الصافية لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

المطلب الثالث: قياس الأداء المالي لشركة الخزف الصحي بواسطة النسب المالية:

سوف نقوم بحساب بعض النسب المالية للشركة وذلك كما التالي:

أولا: نسب النشاط:

الجدول رقم (3-10): تطور النسب النشاط (2012 _ 2014) **الوحدة:(دج).**

البيان / السنوات	صيغة العلاقة	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.511	0.515	0.263
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	1.94	1.76	1.66
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	0.69	0.72	0.31
معدل دوران الذمم المدينة	المبيعات / الذمم المدينة	5.65	4.79	5.66
متوسط مدة التحصيل	360 / معدل دوران الذمم المدينة	64	75	64
معدل دوران الذمم الدائنة	المشتريات / الذمم الدائنة	183.71	78.87	22.17
متوسط فترة التسديد	360 / معدل دوران الذمم الدائنة	2	5	16

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01-02).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ ما يلي:

- معدل دوران إجمالي الأصول يقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، حيث كان معدل دوران إجمالي الأصول 0.51 سنة 2012 و2013، أي أن كل دينار مستثمر في الأصول يحقق رقم أعمال قدره: 0.51 دج، أما في سنة 2014 فأنخفض معدل الدوران إلى 0.16 ويرجع ذلك إلى ارتفاع رقم الأعمال مقارنة بسنة 2013 وصاحبه الارتفاع في مجموع الأصول مقارنة بسنة 2013، لكن كان الارتفاع في الأصول أكبر من الارتفاع في رقم الأعمال، أي الارتفاع في رقم الأعمال لم يغطي الارتفاع في الأصول أدى ذلك إلى انخفاض معدل الدوران.

- معدل دوران الأصول الثابتة كان سنة 2012: 1.94 وهدا ايجابي بالنسبة للشركة، أما سنة 2013 فأنخفض إلى 1.76 وهدا راجع إلى الانخفاض في رقم الأعمال والارتفاع في الأصول الثابتة مقارنة بسنة

2012، أما في سنة 2014 فكان 1.66 وذلك لارتفاع في رقم الأعمال بنسبة 2.02٪ مقارنة بسنة 2013 والارتفاع في الأصول الثابتة بنسبة 8.38٪ مقارنة بسنة 2013، وبالتالي الارتفاع في رقم الأعمال لم يغطي الارتفاع في الأصول الثابتة، إلا أن معدلات دوران الأصول الثابتة معدلات ايجابية بالنسبة للشركة وهذا يدل على استغلالها الجيد لأصولها الثابتة.

– معدل دوران الأصول المتداولة كانت 0.69 سنة 2012، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يحقق 0.69 دج، أما سنة 2013 بلغ 0.72 حيث انخفض رقم الأعمال بنسبة 5.7٪ وانخفاض في الأصول المتداولة بنسبة 10٪ وهاتين النسبتين مقبولتين من طرف الشركة، أما سنة 2014 فأنخفض معدل الدوران إلى 0.31 وهدا سلبي بالنسبة للشركة، ويعود ذلك إلى الارتفاع في الأصول المتداولة بنسبة 136.9٪ ورقم الأعمال بنسبة 2.02٪ مقارنة بسنة 2013 وبالتالي رقم الأعمال لم يغطي الأصول المتداولة، أي المؤسسة لم تستغل أصولها المتداولة بشكل جيدا.

– أما بالنسبة لمعدل للذمم المدينة فهي تعني عدد مرات التي تحصل فيها الشركة أموالها عند البيع بالأجل أو عدد مرات التي تتحول فيها الذمم المدينة إلى نقدية، حيث بلغ معدل دوران الذمم المدينة سنة 2012: 5.65 مرة، أي تم تحصيل الذمم المدينة 6 مرة خلال سنة 2012، أما سنة 2014 انخفض معدل تحصيل أو عدد المرات إلى 5 مرة ويعد الانخفاض في معدل الدوران ليس في صالح الشركة، أما سنة 2014 ارتفع معدل الدوران إلى 6 مرة، وكلما ارتفع المعدل كان ذلك أفضل بالنسبة لشركة.

– أما بالنسبة لفترة التحصيل فهي عدد الأيام التي تحصل فيها الشركة على الأموال الناجمة عن حساباتها المدينة، وهي الفترة التي تفصل بين عملية البيع وتاريخ تحصيل المبالغ من المدينين، حيث بلغت مدة التحصيل من المدينين 64 يوم سنة 2012 وتعتبر مدة التحصيل مرتفعة وهدا ليس في صالح الشركة، أما سنة 2013 فقد بلغت 75 يوم وهدا الارتفاع يوثر على الشركة في حالة الحاجة إلى السيولة، أما سنة 2014 انخفضت إلى 64 يوم إلا أن ذلك ليس في صالح الشركة، ويفضل أن تكون فترة التحصيل من الزبائن أقل من فترة التسديد للموردين، وعلى الشركة منح ائتمان للزبائن من أجل خفض مدة التحصيل ورفع معدل الدوران.

– أما بالنسبة لمعدل دوران الذمم الدائنة فيعني عدد المرات التي تقوم الشركة بدفع مبالغ مشترياتها الآجلة خلال السنة، حيث بلغ معدل دوران الذمم الدائن 184 مرة أي قامة بدفع للموردين 184 مرة خلال سنة 2012، ويعد هدا المعدل مرتفعا وليس في صالح الشركة، وبالتالي كلما كان منخفضا كان ذلك في صالح الشركة ، أما سنة 2013 انخفض معدل الدوران إلى 79 مرة وهدا ايجابي بالنسبة للشركة، أما سنة 2014

بلغ 22 مرة، حيث يعتبر معدل الدوران خلال سنة 2013 و2014 مؤشرا جيدا بالنسبة للشركة، ويفضل أن يكون معدل الذمم الدائن أكبر من معدل دوران الذمم المدينة.

– فترة السداد فهي عدد الأيام التي تدفع فيها الشركة الأموال الناجمة على حساباتها الدائنة، أو هي الفترة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ التسديد للموردين، حيث بلغ سنة 2012: 2 يوم أي أن الشركة تقوم بدفع للموردين بعد يومين من حصولها على المشتريات أو الخدمات، وهده المدة ليست في صالح الشركة، أما سنة 2013 ارتفعت مدة التسديد إلى 5 يوم أي هناك تحسن، أما بالنسبة لسنة 2014 ارتفع معدل فترة التسديد إلى 16 يوم وهدا ايجابي بالنسبة لشركة، أما بالمقارنة بفترة السداد فهدا ليس في صالحها، إلا إذا كانت تتحصل على ائتمان تعجيل الدفع من طرف الموردين.

ثانيا: نسب السيولة:

الجدول رقم (3–11): تطور نسب السيولة (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	صيغة العلاقة	2012	2013	2014
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	٪194.68	٪179.23	٪428.81
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزنات)/ الخصوم الجارية	٪139.32	٪120	٪388.34
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	٪194.68	٪19.48	٪304

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ ما يلي:

– نسبة التداول كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، ويدل هدا على قدرة الشركة على الوفاء بديونها القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة عند تاريخ استحقاقها، وهدا ايجابي بالنسبة للشركة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والاستمرار في نشاطها.

– سيولة السريعة أكبر من الواحد وهدا ايجابي بالنسبة للشركة، وذلك لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الجارية عند استحقاقها باستخدام أصولها الجارية، باستثناء المخزنات وذلك لأنها تستغرق مدة زمنية لتتحول إلى سيولة، حيث يعتبر وفاء الشركة بالتزاماتها الجارية باستبعاد المخزنات مؤشر جيد للشركة.

– أما بنسبة للسيولة الجاهزة فهي تمثل السيولة الموجودة في خزينة الشركة فقط باستبعاد كل الأصول الجارية الأخرى، حيث كانت نسبة السيولة الجاهزة خلال سنتي 2012 و2014 أكبر من الواحد إي أن الشركة استطعت الوفاء بكل التزاماتها الجارية، أما سنة 2013 فكانت أقل من الواحد. إلا أن نسب السيولة الجاهزة تعتبر مؤشر ايجابي بالنسبة للشركة لقدرتها على الوفاء بالتزامات، رغم أن السيولة العاطلة ليس في مصلحة الشركة.

ثالثا: نسب التمويل:

الجدول رقم (3–12): تطور نسب التمويل (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	صيغة العلاقة	2012	2013	2014
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الالتزامات / مجموع الأصول	٪39.97	٪39.97	٪70.51
نسبة التمويل الخاصة	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	٪228.5	٪206.11	٪186.32
نسبة المديونية الكاملة	مجموع الالتزامات / مجموع حقوق الملكية	٪66.6	٪66.63	٪239.2
نسبة التمويل الدائم إلى الأصول المتداولة	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	٪236.5	٪207.62	٪507.9

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ ما يلي:

– نسبة التمويل الخارجي (المديونية) كانت ثابتة خلال سنتي 2012 و2013 وهي 0.39 أي أن الشركة اعتمدت خلال هاتين السنتين على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، أما في سنة 2014 الشركة اعتمدت على أموال الغير في تمويل استثماراتها بنسبة 0.7، وهدا ليس في صالح الشركة خاصة إذا كانت تكلفة التمويل مرتفعة.

– أما نسبة التمويل الخاص فهي أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة، وهدا ايجابي بالنسبة للشركة أي قدرتها على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، وهدا في صالح الشركة للحصول على القروض بسهولة في حالة اللجوء إلى الاقتراض من البنوك.

– نسبة المديونية الكاملة فهي تبين ديون الشركة بالنسبة لحقوق الملكية، حيث كانت هده النسبة خلال سنة 2012 و2013 أقل من الواحد، وهدا يعتبر ايجابي بالنسبة لشركة، أما سنة 2014 بلغت 2.392 وهدا سلبي بالنسبة لشركة لأنها تفقد استقلالها المالي.

– أما بالنسبة لنسبة التمويل الدائم إلى حقوق الملكية فكانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، وهدا يدل على قدرة الأموال الدائمة على تمويل أي أصول الثابتة جديدة تقوم الشركة باقتنائها دون اللجوء إلى الاقتراض.

رابعا: بعض نسب من جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم (3–13): تطور بعض نسب جدول حسابات النتائج (2012 – 2014) **الوحدة: دج.**

البيان / السنوات	صيغة العلاقة	2012	2013	2014
نسبة الفائض الخام للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال	٪5.17	٪1.8	٪5.58
نسبة نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	٪0.7	٪(3.09)	٪(1.86)
نسبة النتيجة العملياتية قبل الضرائب	النتيجة العملياتية قبل الضرائب / رقم الأعمال	٪2.75	٪(2.63)	٪0.5
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفقات النقدية التشغيلية / مجموع الأصول	−0.063	0.0008	0.14
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق التشغيلي / الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	−4.46	−0.064	5679.57

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (02–03).

من خلال الجدول فأننا نلاحظ ما يلي:

– الفائض الخام للاستغلال هو يمثل الهامش الذي حققته الشركة بعد دفع أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم، حيث كانت نسبة الهامش ٪5.17 و٪5.58 خلال سنتي 2012 و2014 على التوالي، أما في سنة 2013 فكانت ٪1.8 ويعود ذلك إلى انخفاض في رقم الأعمال وتغير المخزنات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع وهدا سلبي بالنسبة لشركة.

– نتيجة الاستغلال فهي منخفضة بالنسبة لسنة 2012، أما سنتي 2013 و2014 فهي سالبة ويعود ذلك إلى انخفاض فائض الاستغلال وارتفاع في الأعباء العملياتية والمخصصات والخسائر، وهدا ليس في صالح الشركة، ويجب عليها تخفيض أعباءها المرتفعة.

– نسبة نتيجة العملياتية قبل الضرائب منخفضة، حيث كانت سنة 2012 موجبة، أما سنة 2013 كانت سالبة، وخلال سنة 2014 كان هناك ارتفاع مقارنة بسنة 2013 ويعود ذلك إلى النتيجة المالية المحققة، إلا أن هذه النسبة ضعيفة وهدا سلبي بالنسبة للشركة.

– العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي كان سنة 2012: 0.063– وهدا يدل على أن كل دينار من مجموع الأصول يحقق 0.063 – وهدا سلبي بالنسبة للشركة، أما في سنة 2012 و2014 هناك تحسن طفيف، إلا أن العائد منخفض وعلى الشركة العمل على تحسينه.

– مؤشر النشاط التشغيلي فهو يظهر لنا مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد الأرباح، حيث كانت نسبة دليل النشاط التشغيلي سنة 2012 و2013 سالبة أي أن الأنشطة التشغيلية غير قادرة على توليد الأرباح وهي تعاني من عجز، أما سنة 2014 هناك تحسن في دليل النشاط التشغيلي حيث بلغ 5679.57 دج، وهدا يدل على أن كل دينار من النتيجة قبل الفوائد والضرائب يحقق 5679.57 دج من الأنشطة التشغيلية، وهدا ايجابي بالنسبة للشركة.

من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية والنسب السابقة نستنتج ما يلي:

– رأس المال العامل موجب أي وجود هامش أمان لشركة لتمويل احتياجاتها وهدا ايجابي بالنسبة لها وكذلك بالنسبة لرأس المال العامل الخاص قامة شركة بتمويل أصولها الثابتة وبقي هامش أمان يستخدم في تمويل أصولها الجارية باستخدام أموالها الخاصة وهدا ايجابي بالنسبة لها، أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فهو ايجابي بالنسبة لشركة أي أن أصولها الثابتة قادرة على توليد النقدية أو الربح، كما أن نسب السيولة فهي موجبة ونسبها جيدة بالنسبة لشركة وكذلك نسب التمويل فشركة غير مثقلة بالديون وفي وضعية مالية تسمح لها بتسديد ديونها وهدا ايجابي بالنسبة لها.

– أما بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل موجب وهدا يذل على أن الشركة بحاجة لموارد إضافية تفوق السنة من أجل تمويل احتياجاتها وهدا سلبي بالنسبة لشركة خاصة إذا كانت تكلفة التمويل مرتفعة، كما أن خزينة الشركة موجبة وتحتوي على سيولة كبيرة إلا أن هدا ليس في صالحها لعدم استغلالها وبقاءها جامدة أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران الذمم المدينة منخفضين وهدا سلبي بالنسبة لشركة أي أن أصولها المتداولة غير قادرة على توليد نقدية أو نسبة ربح مرتفعة، ومدة التحصيل من المدينين مرتفعة وهدا قد يوقع الشركة في عسر مالي فني وهدا سلبي بالنسبة للشركة، أما معدل دوران الذمم الدائنة

مرتفع ومدة التسديد منخفضة أي أن الشركة تقوم بالتسديد للموردين عند الشراء بالأجل في فترة زمنية قصيرة وهدا ليس في صالح الشركة.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن شركة الخزف الصحي في وضعية مالية مقبولة، إلا أن على الشركة العمل على استغلال أصولها والعمل على تحسين مردوديتها، كما يجب اجتناب الجوانب السلبية لديها والعمل على تحسينها، وعموما يمكن القول انه هناك تحسن خلال السنة التي تم فيها انشاء مصلحة التدقيق مقارنة بالسنة التي قبلها.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة الخزف الصحي

في هذا المبحث سنحاول إبراز العلاقة الموجودة بين تطبيق التدقيق الداخلي والأداء المالي للشركة.

المطلب الأول: خطوات تطبيق التدقيق الداخلي بشركة الخزف الصحي بالميلية:

رغم الإنشاء المتأخر لمصلحة التدقيق الداخلي بالشركة إلا أنه يعتبر من أهم المصالح داخل الشركة وذلك من خلال مساهمته في التوجيه والإرشاد من أجل تحقيق أهداف الشركة وتحقيق مركز تنافسي قوي وتحسين أداءها، كما تتميز مصلحة التدقيق الداخلي بالاستقلالية داخل الشركة، وتكون علاقة المدقق الداخلي علاقة مباشرة مع المدير العام ومجلس الإدارة.

وقبل التطرق إلى خطوات عملية التدقيق الداخلي في الشركة سوف نقوم بتطرق إلى التعريف الذي قدمه المدقق الداخلي بشركة الخزف الصحي حول عملية التدقيق: " إن التدقيق الداخلي ليس البحث عن الخطأ وعمليات الغش والتحايل، وإنما يأتي ذلك نتيجة قيام المدقق الداخلي بعملية التدقيق داخل الشركة، وأن التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي داخل الشركة يهدف إلى التأكد من النوحي المحاسبية والمالية وغيرها، ونتيجة لتطور الذي عرفه التدقيق الداخلي أصبح للتدقيق الداخلي دورا في التأكد من إتباع السياسات الموضوعة من طرف الشركة وتنفيذها واتخاذ الإجراءات والاحتياطات الضرورية لحماية أصول الشركة والمحافظة عليها، وتقديم الإرشادات والتوجيهات والاقتراحات من أجل إضافة قيمة للشركة والاستمرار في نشاطها "[1].

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن التعريف المقدم من طرف المدقق الداخلي لشركة الخزف الصحي يتوافق مع تعاريف التدقيق الداخلي الصادر عن مختلف الهيئات والمنظمات المهتمة بالتدقيق الداخلي، كما أنه هناك تتبع من طرف المدقق الداخلي لتطور الذي شهده الدقيق الداخلي، ونظرا لأهمية التدقيق الداخلي

[1] مقابلة مع مسؤول التدقيق الداخلي بوشريط سمير: يوم 2016/04/11، الساعة:09:00 صباحا.

داخل المؤسسة فأن المدقق الداخلي يقوم بدورات تكوينية من أجل إلمامه بمختلف جوانب التدقيق وإضافة قيمة لشركة والعمل على تحسين أداءها.

وبعد التطرق إلى تعريف التدقيق الداخلي المقدم من طرف المدقق فأن عملية التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي تمر بالخطوات التالية [1]:

أولا: مرحلة التحضير والتخطيط:

أن أول خطوة يتم القيام بها فيما يخص مصلحة التدقيق الداخلي هو إعداد برنامج التدقيق الداخلي من طرف الإدارة العليا، وتحديد المصالح أو الأقسام التي سوف يتم القيام بعملية التدقيق الداخلي فيها خلال السنة، كما يمكن للمدقق الداخلي طلب القيام بعملية التدقيق في أي مصلحة أو قسم داخل الشركة.

خلال هده المرحلة يقوم المدقق الداخلي بطلب كل الوثائق الخاصة بالشركة من أجل التعرف عليها وهدا يتعلق بالمدققين الجدد، كما يقوم المدقق الداخلي خلال هده المرحلة بوضع خطة عمل للعمليات التي يقوم بها وتحديد الوقت اللازم لذلك، كما يحدد مكان عملية التدقيق سواء في المصلحة الخاصة بالتدقيق أو المصالح الأخرى محل التدقيق.

ويقوم المدقق الداخلي في هده المرحلة بتحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج خلال القيام بمختلف الأنشطة والعمليات داخل الشركة، ويتم تحديد هده المخاطر في جدول يسمى جدول المخاطر، حيث يتضمن مختلف المخاطر التي قد تنتج عن العمليات الشراء، البيع، والمخاطر التي قد يتعرض لها المخزون وكذلك الأجور وغيرها والعمليات والأنشطة الأخرى، وذلك في حالة غياب إجراء أو خطوة في القيام بهده العمليات أو الأنشطة.

ثانيا: مرحلة التنفيذ:

وقبل الانطلاق في عملية التدقيق من طرف المدقق الداخلي لبد من الرجوع إلى تقرير مدقق الخارجي فيما يخص الخدمات والاستشارات والملاحظات المقدمة من طرفه والمرتبطة بنشاط عملية التدقيق والعمليات التي سبق وقدم حولها ملاحظات من أجل الإلمام بمختلف نشاطات الشركة وعدم ازدواجية الجهود.

وخلال هده المرحلة يتم عقد اجتماع افتتاحي بحضور المدقق الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة ومدير الشركة ورؤساء الأقسام، حيث يقوم المدقق بعرض خطة عملية التدقيق والوثائق اللازمة للقيام بالعملية.

بعد عقد الاجتماع الافتتاحي يقوم المدقق الداخلي بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لمعرفة مدى قوة هدا النظام ومدى الاعتماد عليه خلال القيام بمهمة التدقيق خاصة في الشركات الكبرى التي تتميز بتعدد

[1] نفس المقابلة السابقة.

الأنشطة والعمليات ولجوء المدقق إلى العينات في عملية التدقيق، وتكون عملية التقييم من خلال إعداد استبيان أو طرح مجموعة من الأسئلة على مختلف المصالح أو الأقسام داخل الشركة، ومن خلال هده الأسئلة يتم معرفة نقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية ويقوم المدقق الداخلي التأكد من تطبيق هده النقاط وفي حالة وجود نقاط ضعف يقوم المدقق الداخلي بمعرفة أسبابها وتقديم التوصيات الخاصة أو اللازمة، ويتمثل الهدف الرئيسي من عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هو تقليص المخاطر إلى الحد الأدنى.

بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المدقق الداخلي بعملية التدقيق سواء في مصلحة التدقيق أو في المصالح الأخرى، وذلك من خلال الوثائق التي يقوم بطلبها ومن خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها، وفي حالة وجود الأخطاء أو المخلفات أو التحايل أو أي أخطار أخرى يتم تسجيلها في ورقة خاصة تسمى ورقة كشف وتحليل المشكلة، حيث يتم تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها ويقوم المدقق الداخلي بتقديم التوصيات اللازمة، كما تحتوي على أمضاء المدقق والمصلحة التي تمت فيها عملية التدقيق وإمضاء الشخص المسؤول على المشكلة أو الخطر.

بعد الانتهاء من عمليات التدقيق التي قام بها المدقق الداخلي يتم عقد اجتماع ختامي، وذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة ومدير الشركة ورؤساء الأقسام، ويتم مناقشة نقاط الضعف وتقديم مجموعة من الاقتراحات.

ثالثا: مرحلة إعداد التقرير:

يتم إعداد التقرير من طرف المدقق بأتباع منهجية خاصة، حيث تحتوي واجهة التقرير على أسم المدقق وإمضاءه وتاريخ إرساله إلى مجلس الإدارة ومدير الشركة.

يقوم المدقق الداخلي بكتابة التقرير وذلك بإشارة إلى نقاط القوة وإعطاء أهمية كبيرة لنقاط الضعف من خلال تقديم التوصيات الخاصة بها وذلك كل ثلاثي خلال السنة.

وبعد الانتهاء من إعداد التقرير يقوم المدقق الداخلي بإرساله إلى مجلس الإدارة ومدير الشركة وذلك في سرية تامة وتحديد الأشخاص الذين يطلعون عليه.

بعد تقديم التقرير التدقيق الداخلي إلى الجهات المعنية يتم إعداد مخطط المتابعة، من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي، حيث يقوم المدقق الداخلي بتقديم التوصية والمدة الزمنية اللازمة لتطبيقها، وفي حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار للتوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي يقوم بأعداد تقرير حول متابعة تنفيذ مخطط ويتم إرساله إلى مدير الشركة.

المطلب الثاني: أهم التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في شركة الخزف الصحي:

بعد قيام المدقق الداخلي بأعداد تقريره وعقد الاجتماع مع الإدارة ورؤساء الأقسام المختلفة ومناقشة الاقتراحات المقدمة من طرفه، حيث كانت التوصيات المقدمة من طرف المدقق خاصة برفع حجم مبيعات الشركة إضافة إلى توصيات خاصة بخلق فعالية في التسيير من أجل تحقيق أهداف الشركة، وكذا توصيات خاصة بترشيد تكاليف الشركة دون خفض حجم الإنتاج.

1- التوصيات الخاصة برفع حجم المبيعات: وتتمثل في:

- القيام بعقود لتمويل مختلف الإشغال العمومية من طرف شركة الخزف الصحي، أي القيام بعقود مع المقولين العموميين لتمويل مشاريعهم بمنتجات شركة دون اللجوء إلى منتجات شركة أخرى، وهذا من أجل الرفع من حجم مبيعاتها وذلك بمنحهم امتيازات وتخفيضات خاصة.

- نظرا للجودة التي تتميز بها منتجات شركة واحتلالها المراتب الأولى في هدا قطاع فعليها استغلال ذلك والرفع من أداءها بزيادة كميات الإنتاج والقيام بعمليات تصدير منتجاتها خارج الوطن، خاصة أن موقعها استراتيجي ويساعدها في ذلك.

2- التوصيات الخاصة بالتسيير: وتتمثل في:

-إعطاء أهمية لقسم المحاسبة وتوفير العنصر البشري المؤهل والقيام بدورات التكوينية.

- انشاء مصلحة خاصة بمراقبة التسيير داخل الشركة، وذلك لأهميتها ومساهمتها الكبيرة في إضافة قيمة لشركة واستمرارها في النشاط.

- مصلحة المبيعات أو التسويق فرغم وجودها داخل الشركة إلا أنها ليست في المستوى المطلوب لذلك العمل على جعلها في المستوى من خلال القيام بدورها بكل فعالية.

3- التوصيات الخاصة بترشيد التكاليف: وتتمثل في:

- يجب إعطاء أهمية لمصلحة المشتريات، لأنها من أكثر المصالح التي تقع فيها التلاعب بأموال الشركة ورغم اعتماد الشركة لقانون الصفقات العمومية، وذلك لتجنب عملية التضخيم من طرف المورد، لهذا لا يجب القيام بالعقد لفترة طويلة مع الموردين، وتكوين لجنة خاصة بالتحقيق في الأسعار.

- رغم توفر الشركة على الإمكانيات فمن الأفضل أن تقوم بطلب بعض الخدمات أو المنتجات من خارج الشركة أو ما يسمى بالمناولة بدلا من أن تقوم بها الشركة.

- القيام بدورات تكوينية لمستعملي اللات.

المطلب الثالث: أثر تطبيق التدقيق الداخلي على الأداء المالي للشركة:

رغم حداثة قسم التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي فقد كان له دورا هاما داخل الشركة ويتجلى ذلك من خلال:

– تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات والإجراءات من أجل القضاء على نقاط الضعف فيها.

– إعداد جدول المخاطر المحتملة الوقوع والحد منها بتطبيق مختلف الإجراءات عند القيام بمختلف العمليات والأنشطة داخل الشركة.

– خلق الكفاءة والفعالية داخل الشركة من خلال تقديمه لاقتراحات الخاصة بالتسيير من أجل تحقيق الشركة لأهدافها وذلك بأقل التكاليف وخلق رشاده فيها.

– وضع الإجراءات والنظام الخاصة بأنشطة وعمليات الشركة وتحديد العلاقات بين مختلف الأطراف وتحديد وجباتهم وهدا في إطار ما يعرف بحوكمة الشركات.

– المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بالشركة.

من خلال ما سبق ذكره حول عملية التدقيق الداخلي والتوصيات التي قدمها المدقق الداخلي كان لعمله أثر ايجابي بالنسبة لشركة، وأن هناك علاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي لشركة، ويتجلى ذلك من خلال التحسن الملاحظ خلال سنة 2014، حيث كان قبل سنة 2014 مجرد تكليف فقد بمصلحة التدقيق الداخلي ولم تكون هناك استقلالية ونزاهة بالنسبة للتدقيق أو مجرد منصب شكليا فقد، وتم أنشاه بعد صدور تقرير المدقق الخارجي لسنة 2013، فمن خلال تحليل الوضعية المالية لشركة وحساب مختلف المؤشرات كان هناك تحسن خلال سنة 2014، وبالتالي كان للتدقيق الداخلي دورا في اتخاذ القرار بالنسبة لشركة الخزف الصحي كما أنه أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي تعيق السير الجيد لشركة وهدا ما يدل على وجود علاقة بين التدقيق الداخلي لشركة وأداءها المالي، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب التي تم التوصل إليها بعد تطبيق التدقيق الداخلي في الشركة مقارنة بسنة التي قبلها، وتتمثل في رأس المال العامل معدل دوران الأصول الثابتة وكذلك نسب السيولة ونسب التمويل والتي تظهر أن الشركة في وضعية مالية مريحة.

ومن خلال تطرقنا للتعريف المقدم من طرف المدقق الداخلي فأنه يتوافق مع التعاريف الحديثة للتدقيق وهدا يدل على أن المدقق متتبع لتطورات الحاصلة، وكذلك بالنسبة لخطوات عملية التدقيق الداخلي داخل الشركة فان مراحله تتوافق مع مراحل التدقيق التي تم التطرق إليه في الجانب النظري، كما أن المدقق الداخلي يتمتع بالاستقلالية التام داخل الشركة، إضافة إلى احترامه لمعايير التدقيق سواء المتعلق بالصفات أو المتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق وهذه تعتبر مؤشرات ايجابية بالنسبة لشركة.

أما بالنسبة لنتائج عملية التدقيق الداخلي من خلال الاجتماع الختامي المنعقد حول التوصيات المقدمة والمتعلقة بالقيام بعقود المقاولين العموميين من أجل تمويل المشاريع الحكومية سوف يكون لها أثر ايجابي على الشركة وينعكس ذلك على رقم أعمال الشركة، أما بالنسبة لعملية التصدير فان تطبيقها يستغرق مدة طويلة كما تكون هناك تغيرات في الهيكل الإنتاجي لشركة من أجل إنتاج كميات كبيرة وذات نوعية إلا أن نتائجها تكون ايجابية لشركة.

التوصيات الخاصة بالتسيير فأن لها أثر ايجابي بالنسبة للشركة فإعطاء الشركة أهمية لقسم المحاسبة ينعكس على مصداقية قوائمها المالية وهذا يساعد في عملية القيام بتحليل المالي وحساب المؤشرات من أجل معرفة نقاط الضعف بالنسبة للشركة مم يسهل عملية المعالجة وهدا ايجابي بالنسبة لشركة، أما انشأ قسم لمراقبة التسيير داخل الشركة يكون له دورا فعال خاصة وأن مراقبة التسيير لها بعد استراتيجي وذلك من خلال التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والمنافسة والتغير المستمر في بيئة الأعمال لذلك على الشركة إعطاء أهمية لهدا الجانب، أما بالنسبة لقسم التسويق فله دورا هاما في رفع رقم أعمال الشركة من خلال الترويج وانشاء نقاط بيع معتمدة.

التوصيات المتعلقة بترشيد التكاليف فإنها لا تقل أهمية عن التوصيات الأخرى وأنها تساهم في تحسين أداء الشركة من خلال تحقيق أهدافها بأقل التكاليف، من خلال القيام بعمليات المناولة وإعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بعمليات الشراء.

من خلال العمل الذي قام به المدقق الداخلي والتوصيات المقدمة كان لها أثر ايجابي على أداءها المالي حيث كانت هناك استجابة من طرف الشركة لبعض التوصيات، وذلك لعدم وجود معيقات في تطبيقها أما بعضها فلابد من تغيرات تتم داخل الشركة وهدا يتطلب مدة زمنية أطول، ونتيجة الاستجابة من طرف الشركة كان هناك تحسن في أداءها المالي، وذلك من خلال مؤشرات التحليل المالي رغم انه هناك بعض المؤشرات السلبية، ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي لشركة واستمرارها في النشاط.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في شركة الخزف الصحي بالميلية وما تطرقنا إليه في هدا الفصل من خطوات عملية التدقيق الداخلي في الشركة وكذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من عرض قوائمها المالية وتحليلها وكذا حساب المؤشرات والنسب المالية كان هناك تحسن في أداءها المالي منذ تطبيق التدقيق الداخلي في الشركة، أي أن التدقيق الداخلي ساهم في إضافة قيمة للشركة والتي انعكست على أداءها المالي، ورغم حداثة مصلحة التدقيق الداخلي في الشركة كان لها أثر ايجابي على الشركة، وذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق والقرارات التي تم اتخاذها بناءا على تقريره من طرف الإدارة العليا والتي كان لها انعكاس على رقم أعمالها والنتيجة المحققة، وهدا يدل على أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات.

الخاتمة العامة

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المؤسسات، وذلك لما له من تأثير على أنظمة الرقابة والأداء المالي، ويتجلى ذلك من خلال التأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإجراءات الإدارية، كما أن نجاح مهنة التدقيق وإضافة قيمة للمؤسسة يقتضي إتباع منهجية خاصة، تعتمد على المعايير الشخصية والمهنية لعملية التدقيق الداخلي.

وعموما وبعد معالجتنا لإشكالية الدراسة والمتمثلة في" كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "، فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية، سمحت بإثبات صحة الفرضيات، واقتراح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، إضافة إلى تقديم بعض الأفاق البحثية تكملة للموضوع المدروس.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة وما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى نتائج التالية:

أ: نتائج النظرية

- ❖ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، تسمح باكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها، والتأكد من إتباع السياسات والإجراءات والقوانين الموضوعة وتحقق من كفايتها وانتظامها؛
- ❖ يعتمد التدقيق الداخلي على مجموعة من المعايير معايير الصفات ومعايير الأداء؛
- ❖ يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من أدلة الإثبات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة ومن خارجها؛
- ❖ للتدقيق الداخلي دورا هاما داخل الشركة من خلال تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتقديم المساعدة والنصح لمختلف المصالح والأقسام الأخرى؛
- ❖ يسمح تقييم نظام الرقابة الداخلية بمعرفة نقاط قوته وضعفه؛
- ❖ يدعم التدقيق الداخلي الحوكمة من خلال مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير لتأكيد جودة المعلومات الواردة فيها؛
- ❖ تقرير المدقق الداخلي هو أداة لاتخاذ القرارات يمكن الاعتماد عليه والوثوق به؛
- ❖ الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف، والتكيف مع العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة؛
- ❖ للتدقيق الداخلي دورا هاما في الحد من الفساد المالي وغرق القوانين داخل الشركة؛

- ❖ إن قياس الأداء المالي عن طريق المؤشرات والنسب المالية يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ❖ التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال إدارة مخطرها والتحكم فيها.

ب: نتائج التطبيقية

- ❖ التدقيق الداخلي وظيفة حديثة النشأة في شركة الخزف الصحي؛
- ❖ تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية في عمله؛
- ❖ تمر عملية التدقيق الداخلي في شركة الخزف الصحي بمرحلة التحضير والتخطيط، مرحلة التنفيذ، إعداد التقرير، ومتابعة تنفيذ التوصيات؛
- ❖ يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستعمال الطرق والأدوات المتعارف عليها ومدى الاعتماد على هذا النظام في حالة تعدد الأنشطة والعمليات داخل الشركة؛
- ❖ يقوم المدقق الداخلي بتأكد من أن نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية مطبقة فعلا؛
- ❖ يقوم المدقق الداخلي بإعداد جدول المخاطر المحتملة الوقوع لمختلف أنشطة وعمليات الشركة؛
- ❖ الهدف الرئيسي من تقييم نظام الرقابة الداخلية هو تقليص المخاطر إلى الحد الأدنى؛
- ❖ المدقق الداخلي يقدم تقريره إلى الإدارة العليا بكل سرية ويقوم بإعداد خطة لمتابعة تنفيذ التوصيات،
- ❖ المدقق الداخلي يقوم بتحديد المدة الزمنية لكل توصية أو اقتراح مقدم من اجل تطبيقه؛
- ❖ التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي كانت لها أثر ايجابي في ضبط التسيير الداخلي للشركة؛
- ❖ هناك تحسن في الأداء المالي لشركة بعد انشاء مصلحة التدقيق وكان له دورا في الرفع من أداءها المالي.

ثانيا: إثبات صحة الفرضيات

لقد نصت الفرضية الرئيسية على ما يلي:" نعم يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " أما الفرضيات الفرعية فقد كانت كما يلي:

_ نصت الفرضية الأولى على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

- ❖ أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن من معرفة مدى التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة ومعرفة نقاط الضعف والعمل على تحسينها من خلال تقرير المدقق، وذلك باعتماد على التوصيات والإجراءات واتخاذ القرارات اللازمة لذلك من أجل تدنيت المخاطر إلى الحد الأدنى، والعمل على تحقيق أهداف الشركة،

لان نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، من حماية للأصول ودقة وصحة البيانات والعمل على زيادة الإنتاجية، إضافة إلى التأكد من التطبيق الفعلي لنقاط القوة من طرف الشركة وهذا يساهم في إضافة قيمة لشركة وتحسين أداءها المالي.

_ نصت الفرضية الثانية على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال اتخاذ القرارات " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

❖ أن التقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي إلى الإدارة العليا واحتواءها على معلومات ذات جودة ومصداقية يتم أخدها بعين الاعتبار حول ما توصل إليه المدقق الداخلي حول عملية التدقيق، وذلك بإعادة النظر في السياسات والإجراءات الموضوعة واتخاذ القرار الأمثل من بين مجموعة من الاختيارات أو البدائل وتتمثل هذه القرارات في قرارات التخطيط للعمليات التشغيلية وقرارات الاستثمار والتمويل ومختلف القرارات الأخرى التي تكون في صالح الشركة، وهذا ما ينعكس على أداء المؤسسة والرفع والتحسين من أداءها المالي.

_ نصت الفرضية الثالثة على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال الحد من المخاطر التي تواجه المؤسسة " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

❖ أن قيام المدقق الداخلي بإعداد جدول المخاطر التي قد تنتج عند القيام بمختلف العمليات والأنشطة داخل الشركة فانه بذلك يعمل على الحد منها وتجنب الوقوع فيها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية ومعالجتها في حالة إدا ما تم التعرض لهذه المخاطر، وهذا يساهم في الحد منها وينعكس على أداء الشركة وتحقيق أهدافها.

_ نصت الفرضية الرابعة على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

❖ أن قيام المدقق بمهمته ومن خلال ما توصل إليه يقدم مجموعة من التوصيات حول الجوانب السلبية أو نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة، ومن خلال المناقشة يتم تقديم مجموعة من الاقتراحات من أجل معالجة نقاط ضعفها، فانه بذلك يساهم في القضاء على الجوانب السلبية ونقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يكون له أثر ايجابي على الشركة وعلى أداءها المالي.

_ نصت الفرضية الخامسة على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال دعم الحوكمة " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

❖ يعمل المدقق الداخلي على تحقيق الجودة في التقارير المالية، وذلك دعما للحوكمة وتجنب الصراع واستغلال السلطة وتضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين، وكذلك تجنب اتخاذ القرارات في غياب المساهمين وعدم تماثل المعلومات بينهم وبين المسيرين، وهنا يبرز دور التدقيق الداخلي من خلال التأكد من إتباع السياسات والقوانين وتقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها، وتحقيق الجودة والتميز من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة داخل الشركة، وكذلك تحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يضمن الحماية للمساهمين ومنع تضارب المصالح، وهذا ما ينعكس على أداء المؤسسة ويساهم في تحسين أداءها المالي.

_ نصت الفرضية السادسة على ما يلي " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال قياس الكفاءة والفعالية " وقد تم إثباتها، وذلك من خلال:

❖ نصت معايير التدقيق الداخلي على مراجعة الجدوى الاقتصادية لمختلف الأنشطة ومدى فعاليتها وكفاءتها، من خلال تقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الموضوعة بأقل التكاليف وباستخدام مواردها المتاحة، من خلال الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ومدى التزام بالسياسات والإجراءات وتأكد أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة من خلال مراجعة كفاءة الأفراد، جودة الإنتاج، ومن خلال ما تم التوصل إليه يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية، وهذا ما يساهم في تحسين الأداء المالي للشركة.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

في نهاية هذه المذكرة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

❖ التعريف بأهمية التدقيق الداخلي لمختلف المصالح والأقسام الأخرى داخل الشركة؛

❖ نشر ثقافة تقبل عملية التدقيق الداخلي من قبل مختلف الأقسام والمصالح داخل الشركة، وأنه وظيفة من الوظائف الأساسية داخلها؛

❖ العمل على تطوير مصلحة التدقيق، وذلك بتكوين فريق عمل بدلا من القيام بمهمة التدقيق الداخلي من طرف شخص واحد؛

❖ العمل على انشاء قسم لمراقبة التسيير من أجل تحقيق أهداف الشركة وتقليص نطاق عمل المدقق والحصول على أفضل النتائج؛

❖ العمل على التدريب والتكوين المستمر للمدققين الداخليين والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية؛

❖ العمل على الرفع من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسينه؛

- ضرورة العمل على تدعيم استقلالية المدقق الداخلي، وإعطاءه صلاحيات أكبر حتى يتمكن من القيام بعمله على أحسن وجه؛
- ضرورة الاطلاع الدائم والمستمر للمدققين الداخلين للمعايير الدولية لمواكبة التطورات الحاصلة؛
- على الإدارة التزام بضرورة إتباع توصيات المدقق الداخلي والعمل على تطبيقها؛
- يجب على الشركة استغلال سيولتها وعدم تركها عاطلة؛
- على المؤسسة إعادة النظر في الفترة الممنوحة للتسديد لزبائن.

رابعا: آفاق الدراسة

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقة لدراسات وبحوث أخرى، لذلك نقترح المواضيع التالية:

- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية؛
- دور التدقيق الداخلي في مواجهة الفساد المالي والحد منه في المؤسسات الاقتصادية؛
- أهمية العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والخارجي في النهوض بمستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- دور حوكمة الشركات في تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1- أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2010.

2- العصار رشاد وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

3- القباني علي ثناء، نادر شعبان إبراهيم السواح، **التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الالكتروني**، **الدار** الجامعية للنشر، مصر، 2006.

4- الكرخي مجيد، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

5- المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6- الملكاوي إبراهيم الخلوف، **إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7- الوردات عبد الله خلف، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

8- الفيومي محمد محمد، محمود مراد، **أصول المراجعة**، الناشر قسم المحاسبة، الإسكندرية، 2000.

9- ارنين ألفين، لوبك جيمس، ترجمة ، عبد القادر الديسطي محمد محمد، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.

10- الخطيب محمد محمود، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

11- الخطيب محمد محمود، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12- الدوري مؤيد عبد الرحمن ، أديب ابو زناد نور الدين، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،2006.

13- الربيعي حاكم محسن، عبد الحسين راضي حمد ، **حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

14- الصحن عبد الفتاح، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، المؤسسة الجامعية، 1983.

15- الحدرب زهير، **علم التدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

16- الشويات محمود، **الحاكمية والفساد الإداري المالي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي الحديث، الأردن، 2015.

17- بدوي محمد عباس، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

18- بن سامي اليأس، قريشي يوسف، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006.

19- بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

20- تايه النعيمي عدنان، التميمي ارشد فؤاد، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

21- تيم فايز، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، الرياض،المملكة العربية السعودية،2013.

22- جاد الرب سيد محمد، **استراتيجيات تحسين وتطوير الأداء**، مطبعة العشري، مصر، 2009.

23- جاد الرب سيد محمد، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المخاط والأزمات**، الطبعة الثانية، دار الجوهري لتغليف الفني، الاسماعلية، مصر، 2015.

24- جربوع م. ي ، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

25- جمعة احمد حلمي، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2009

26- جمعة السعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الإعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

27- حامد محمود منصور وآخرون، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر،1999.

28- حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.

29- خنفر مؤيد راضي ، المطارنة غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن،2006.

30- دادي عبدون ناصر، **تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي**، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.

31- زغيب مليكة، بوشسنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

32- سرايا محمد السيد، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

33- سواد زاهرة توفيق، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009.

34- شاكر محمد منير، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

35- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

36- عبد المحسن توفيق، **تقييم الأداء**، مطبعة الأخوة الأشقاء للطبعة والنشر، مصر، 1998.

37- عبد العالي حماد طارق، **موسوعة معايير المراجعة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، 2004.

38- عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

39- عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء المالي مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

40- عبد الهادي محمد سعيد، **الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

41- عواف محمد الكفراوي، **الرقابة المالية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، 2004.

42- قويدر عبد الله الواحد و دادي عدون ناصر، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، 2009.

43- كافي مصطفى يوسف ، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

44- كامل الشبيب دريدر، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.

45- لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

46- مسعد محمد فضل، خالد راغب الخطيب، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، .2009

47- مصطفي الشيخ أ. فهمي، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، رام الله، فلسطين، 2008.

48- ناصيف الشبيري فارس، الطالب غسان سالم ، **مبادئ المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.

49- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

50- وامرسون ليام توماس، ترجمة حجاج أحمد حامد و كمال الذين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989.

51- وليم أندرواس عاطف، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

المجلات

52- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، العدد السابع ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

53- بكري علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الإعمال، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة الأزهر، العدد30، 2005.

54- زين يونس ، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، **مجلة علوم الإنسانية**، العدد46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر ، 2010.

55- عبد الناصر محمد درويش ، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، جامعة بني يوسف.

56- مزهودة عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة،2001.

الرسائل الجامعية

57- المدلل يوسف سعيد يوسف ، **دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، (مذكرة ماجيستر)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

58- إياد حسين سالم ، **واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة**، (مذكرة ماجيستر)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

59- سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

60- عشي عادل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011.

61- شعباني لطفي ، **المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة**، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الجزائر، 2004.

62- عتاب يوسف حسون ، **تقييم كفاءة معايير الأداء المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري**، (مذكرة ماجيستر)، جامعة تشرين، سورية، 2007.

63- عصام عباسي، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات**، (مذكرة ماستر)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

64- فروم محمد صالح ، **النمو والأداء المالي للمؤسسة**، (مذكرة ماجيستر)، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.

الملتقيات والمؤتمرات

65- التيمي أرشاد فؤاد، القيسي أحمد فارس، **أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاساتهما على القيمة الاقتصادية المضافة**، المؤتمر العلمي الحادي عشر، ذكاء العمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 23-26 أفريل 2012.

66- العايب عبد الرحمان، **نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري والممارسات الدولية**، ملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

67- فروم محمد الصالح، بوجعادة الياس، كحيلة أمال، **دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي**

والإداري للشركات ، الملتقي الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة.

68- فلان محمد، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الايزو9001**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع و أفاق مستجدات العالمية المعاصرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يوم 11-12 أكتوبر 2010.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية

69- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 العدد 19، 2008.

المقابلات

70- مقابلات مع السيد" بوشريط سمير"

71- مقابلات مع السيد" بونار أعلي"

ثانيا: باللغة الأجنبية

الكتب

72_ ALIANE MEROUANE **L'audit interne bancaire**, Diplôme supérieur d'études bancaire, Ecole supérieur de banque, Alger, Algérie, Octobre 2004.

73**_** abd el latif khemakhen**, LA DYNAMIQUE DU CONTROL DE GESTION**, dunod, 2ed paris.

74_Arnaud thuvron , **EVALUATION D ENTREPRISE**, édition economica, paris ,France ,2^{em} édition, 2007.

75 **_** Batude. D**, L'audit comptable et financier**, Nathan, Paris, 1997.

76_ JACQUES RENARD, **Théorie et pratique de l'audit interne**, Edition d'organisation, Paris, France ,7eme édition, 2010.

77_ PICKETT K.H SPENCER, **The Essential Handbook of Internal Auditing**, John Wiley and Sons LTD, WESt Sussex, England , 2nd edition,, 2005.

78_raffegean gean, dufils pierre, Gonzalez Remon, Audit Et Contrôle Des Comptes, Paris : Publi-union, 1979.

المواقع الالكترونية

// www .globa .theiia.org:79 _ http

// www.alujiaincorp.com:80 _ http

// www.cibeg.com: _ http81

// www.tishreen.edu: _ http82

// www.univ-setif.dz :83_ ht

الملاحق

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى كل من الإطار الفكري للتدقيق الداخلي والأداء المالي والعلاقة بينها، كما تمت دراسة إحدى المؤسسات الجزائرية ألا وهي شركة الخزف الصحي _ الميلية _.

ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها، تبين أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة في الهيكل الوظيفي للشركة، حيث يهتم بجميع العمليات والأنشطة داخل الشركة وهذا ما ينعكس على أداءها المالي وتحسينه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي، شركة الخزف الصحي.

Résumé:

Cette étude vise à clarifier le rôle joué par L’ audit interne pour àméliorer la performance financiere de l enteprise, pour atteindre cette abgectif , nous avons presenté le codre conceptuel de L’ audit interne, et de la performance financiere ainsi, que L’ étude de cas de la société ″ceramique sanitaire″: el milia _ jijel.

Les résultats obtenues montrent que la fonction de L’ audit interne est d’ une grande importance dans la structure operationelle de la société, car elle s’intéresse à toutes les operations et activité dans L’entreprise qui se traduit par L’ amélioration de sa performance financiere.

MOTS – CLĒS: audit interne - performance financiere - société ceramique sanitaire: el milia .